

سعد الدين وهبة



من الإنفتاح
إلى الخصخصة

التفكير التشاكلي لمصر

المؤلفات الكاملة

دراسة وثائقية

دبر حایة :

ایکھا، لانا صرف

۰۱۱۴۹۵۵۵۶۹۹

النهب الثالث لمصر

الطبعة الأولى: يناير ١٩٩٧

رقم الإيداع: ٩٦ / ٩٥٧٠

الترقيم الدولي: 0 - 1580 - 19 - 977

حقوق الطبع محفوظة

دار الخيال

يحظر نقل أو اقتباس أى جزء

من هذا المطبوع

إلا بعد الرجوع إلى الدار

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمعى فهيم

كمبيوتر: دار جهاد

سعد الدين وهبة

من الانفتاح إلى الخصخصة

النهج الثالث

لمصر

دراسة بالوثائق والأرقام

مطبوعات دار الخيال

أكبر عملية تزيف وتزوير ونهب!

لأعتقد أن هذا الكتاب فى حاجة إلى تقديم، فهو يتناول مايجرى الآن فى مصر. فمحاولة علاج الاقتصاد المصرى طبقا لروشتة البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ونصائح الولايات المتحدة الأمريكية، هى التى تسببت فى كل مايجرى الآن على الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فى مصر.

وقد دخلت إلى قاموس الألفاظ العربية التى تحمل أكثر من معنى، كلمات كثيرة مثل: التأهيل الهيكلى وتحرير الاقتصاد وتوسيع قاعدة الملكية وإزالة العقبات من طريق الانطلاق.. وهذه الكلمات هى أكبر عملية تزيف وتزوير، هدفها الشعب المصرى الذى تنهب ثروته أمام ناظره دون أن يملك حتى حق المعرفة.. بكم.. ولمن.. وأين تذهب الحصيلة..؟ وقبل هذا وذاك من الذى حدد سعر البيع..؟

إن مايجرى الآن يجرى فى سرية مريبة ورغم كل صححات الاستنكار والمطالبة بالشفافية إلا أنها جميعها صححات ذهبت أدراج الرياح.

المؤسسات الدولية تضغط متخذة الحفّض الأخير للديون المصرية

وقدره حوالى ٤ مليارات دولار، وسيلة للإسراع فى الخصخصة وفى بيع القطاع العام.. وكل يوم نسمع عن شركة قد بيعت لمن.. لانعرف.. ويوم نعرف سيكون كل هؤلاء قد ذهبوا إلى زاوية النسيان، اغتنى من أراد ونضخمت ثروات من استطاع وسيبقى الشعب المصرى محملا باقتصاد فى يد جلاديه من المستعمرين القدامى والمستعمرين الجدد.

كان النهب الأول لمصر فى عهد إسماعيل وبقيادة دولتى الاستعمار القديم بريطانيا وفرنسا.

وكان النهب الثانى تحت اسم الاستثمار وأبطاله مجموعة من السماسرة والأفاقيين والفاستدين من مختلف الجنسيات تساعدهم مجموعة من الفاستدين المصريين.

والذى يجرى الآن هو النهب الثالث الذى تقوم به ولأول مرة فى التاريخ الحكومة المصرية.. وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا.

سعد الدين وهبة

مجتمع التكايا

- اقتصاد السوء بين التحرير والتدمير!
- التسليك والتشكيك
- مجتمع التكايا
- العمالة
- فإن كنت مأكولا فكن انت أكلى
- من يشتري القطاع العام؟
- وعلى المتضرر أن يلجأ للقضاء والقدر
- التحرير والتدمير
- بين عاطف صدقي وكمال الجنزوري
- روضة الصندوق

■ اقتصاد السوء:

زفت الحكومة على لسان رئيسها السابق الدكتور عاطف صدقي وبعض أعضائها بشرى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأعلنت أن بعثة من الصندوق سوف تزور القاهرة لتوقيع خطاب النوايا ثم تسافر بعثة الحكومة المصرية على الطائر الميمون إلى فرنسا (ودائما يسافر المديون إلى فرنسا ولا أعرف السر في ذلك) ثم الانضمام لنادي باريس والتباحث مع الدول الدائنة للتنازل عن ١٥٪ من ديون مصر والتي قدرها وكلاء المدينين بمبلغ ٣,٧ مليار دولار.

والحكومة لم تعلن، لامن قبل ولا من بعد، مسائل الخلاف بينها وبين الصندوق وما إذا كان الاتفاق الذي تم في أمريكا، قد تم بعد تنازل الصندوق عن كل مطالبه جميعها أو بعضها، أم أن تنازلاً عن جزء حدث من هناك وموافقة على جزء حدثت من هنا حتى كانت النهاية السعيدة. وطبعاً لا اعتقد أن الحكومة سوف تعلن بشكل رسمي عن بنود الاتفاق وبنود الخلاف، وبالتالي عن بنود النوايا وإن كنا نثق في نوايا حكومتنا الرشيدة. ونحن نعرف تماماً أن النوايا. تسند الزير ومادام الزير قد انكسر فلا تنفع معه إذن لائنوايا ولا حفة من النوايا، ولكن لماذا تنشر الحكومة بنود الاتفاق أو بنود الخلاف ونحن شعب قاصر، لا لنا في الطور ولا في الطحين والحمد لله فحكومتنا الرشيدة - أطال الله في عمرها - تسدين باسمنا وتنطق ما استدانته باسمنا أيضاً وتعجز عن السداد باسمنا، ومادما قد أعطينا الحكومة الختم وتركناه عهدة في مجلس الشعب فهي تختتم مائشاء وماترى، وليس من حقنا الاعتراض، ولا يخطر على بالنا الاعتراض ومادما شعباً من الجهلة القصر عديمي النظر وعديمي القدرة على التصرف، فيجب علينا أن نرضى بالقليل، وإذا كان قليلاً في نظرنا فهو كثير في

نظر الحكومة، وأكثر مما نستحق كذلك. ومع كل هذا الحرص من حكومتنا الرشيدة وتكوشها على أسرار الاتفاق إلا أننا برضه سوف نعرف من الناحية الثانية من البر الغريب، فالخوارج لا يكذبون ولا يعتبرون المسألة سرا من الأسرار، فهم يقولون كل شيء بالمفتشر ولا يهمهم كبير ولا صغير، لأنهم خوارج. ومن حسن الفطن أن نتظر بعض الوقت حتى نعرف أسرار الاتفاق ثم نناقشه هنا بالمفتشر أيضا وبالغريب الفصيح، وحتى يحين الحين نتحدث في بعض الأمور الهامة، وهى هامة لأنها تتصل بمصلحة الناس ورزق الناس - لقمة عيش الناس. وأود أن أقول قبل أن أدخل في الموضوع أنى لا أدافع عن نظام انتهى ولا أقف في طريق نظام جديد ولا أرفض ما يسير فيه العالم كله الآن. ولكنى أقول وفى صراحة شديدة أنه ليس كل ما مضى باطلا وليس فى كل جديد خير. ولكن الحكمة أن تأخذ أفضل ما فى الماضى ليطعم به الحاضر ونثبت به أقدام المستقبل.

أنا لا أدافع عن النظام الاقتصادى القديم لأنه انتهى ومنذ زمن بعيد بل أنا سعيد حقيقة إذ واتنا الجراءة والشجاعة الأدبية فاعلنا دون مداراة أو موارد أننا نسير فى طريق اقتصاد السوق والخصخصة والقطاع الخاص وتقليص أو إنهاء دور القطاع العام. نعم هذا موقف شريف وأشراف وأفضل وأحسن من أن نسير فى طريق الاشتراكية وفى نفس الوقت نلن «أبوها» صبح مساء ونقول إنها اشتراكية الفقر والإلحاد وأكل أموال الناس بغير حق. أخطر ما يمكن أن يواجه شعبا من الشعوب أن تفعل حكومته الشيء وتظاهر بغيره، ربما واتنا الشجاعة بعد أن سقطت اشتراكية الفقر والبنى وجميع صور الاشتراكية فى مختلف دول العالم التى كانت تطبقها والتى كانت تزعم أنها تطبقها، وهى فى الحقيقة كانت رأسمالية الدولة وغير ذلك من صور لم تصل بأى شعب من الشعوب التى اعتنقتها إلى بر الأمان اللهم إلا شعبا واحدا هو الشعب الصينى ولكن تجربته وحدها نموذج خاص جدا لا أعتقد أنه يمكن تطبيقه فى أى مكان فى العالم إلا فى الصين، ولكن يمكن الاسترشاد به والاستفادة منه فى بعض الجزئيات الهامة.

ونعود إلى النظام القديم فنقول أيضا أنه مهما سقطت النظم الاشتراكية فلا يمكن أن نسقط العدالة الاجتماعية، لا يمكن أن يتلاشى حق الفقير قبل الغنى، بدءا مما جاء فى ديننا الحنيف عن الزكاة وانتهاء بكل ما جاء فى النظريات الاجتماعية، واسمه

■ اقتصاد السوء:

زفت الحكومة على لسان رئيسها السابق الدكتور عاطف صدقي وبعض أعضائها بشرى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأعلنت أن بعثة من الصندوق سوف تزور القاهرة لتوقيع خطاب النوايا ثم تسافر بعثة الحكومة المصرية على الطائر الميمون إلى فرنسا (ودائما يسافر المدينون إلى فرنسا ولا أعرف السر في ذلك) ثم الانضمام لنادي باريس والتباحث مع الدول الدائنة للتنازل عن ١٥٪ من ديون مصر والتي قدرها وكلاء المدينين بمبلغ ٣,٧ مليار دولار.

والحكومة لم تعلن، لامن قبل ولا من بعد، مسائل الخلاف بينها وبين الصندوق وما إذا كان الاتفاق الذي تم في أمريكا، قد تم بعد تنازل الصندوق عن كل مطالبه جميعها أو بعضها، أم أن تنازلاً عن جزء حدث من هناك وموافقة على جزء حدثت من هنا حتى كانت النهاية السعيدة. وطبعاً لا أعتقد أن الحكومة سوف تعلن بشكل رسمي عن بنود الاتفاق وبنود الخلاف، وبالتالي عن بنود النوايا وإن كنا نقف في نوايا حكومتنا الرشيدة. ونحن نعرف تماماً أن النوايا. نسد الزير ومادام الزير قد انكسر فلا تنفع معه إذن لا نوايا ولا حفة من النوايا، ولكن لماذا ننشر الحكومة بنود الاتفاق أو بنود الخلاف ونحن شعب قاصر، لا لنا في الطور ولا في الطحين والحمد لله فحكومتنا الرشيدة - أطال الله في عمرها - تستدين باسمنا وتنفق ما استدانته باسمنا أيضاً وتعجز عن السداد باسمنا، ومادما قد أعطينا الحكومة الحتم وتركناه عهداً في مجلس الشعب فهي نختم ماتشاء وماترى، وليس من حقنا الاعتراض، ولا يخطر على بالنا الاعتراض ومادما شعباً من الجهلة القصر عديمي النظر وعديمي القدرة على التصرف، فوجب علينا أن نرضى بالقليل، وإذا كان قليلاً في نظرنا فهو كثير في

نظر الحكومة، وأكثر مما نستحق كذلك ومع كل هذا الحرص من حكومتنا الرشيدة ونكوشها على أسرار الاتفاق إلا أننا برصه سوف نعرف من الحاجة الثانية من الر الغري، فالتحجرات لا يكذبون ولا يعتبرون المسألة سرا من الأسرار. مهم بقولهم كل شيء بالمفترض ولا يهمهم كبير ولا صغير، لأنهم خواجات ومن حسن المظن أن نتظر بعض الوقت حتى نعرف أسرار الاتفاق ثم نناقشه هنا بالمفترض أيضا وبالغري الفصيح، وحتى يحين الحين نتحدث في بعض الأمور الهامة، وهي هامة لأنها تتعلق بمصلحة الناس ورزق الناس - لقمة عيش الناس وأود أن أقول قبل أن أدخل في الموضوع أنني لا أدافع عن نظام انتهى ولا أقف في طريق نظام جديد ولا أرفض ما يسير فيه العالم كله الآن. ولكن أقول وفي صراحة شديدة أنه ليس كل ما مضى باطلا وليس في كل جديد خير. ولكن الحكمة أن تأخذ أفضل ما في الماضي ليطعم به الحاضر ونثبت به أقدام المستقبل

أنا لا أدافع عن النظام الاقتصادي القديم لأنه انتهى ومنذ زمن بعيد بل أنا سعيد حقيقة إذ واتتنا الحرية والشجاعة الأدبية فأعلنا دون مداراة أو مواربة أننا سبر في طريق اقتصاد السوق والخصخصة والقطاع الخاص وتقليص أو إنهاء دور القطاع العام. نعم هذا موقف شريف وأشراف وأفضل وأحسن من أن سبر في طريق الاشتراكية وفي نفس الوقت ملعن «أبوها» صبح مساء ونقول إنها اشتراكية الفقر والإلحاد وأكل أموال الناس بغير حق. أخطر ما يمكن أن يواجه شعبا من الشعوب أن تفعل حكومتهم الشيء وتظاهر بغيره، وما واتتنا الشجاعة بعد أن سقطت اشتراكية الفقر والغنى وجميع صور الاشتراكية في مختلف دول العالم التي كانت تطبقها والتي كانت تزعم أنها تطبقها، وهي في الحقيقة كانت رأسمالية الدولة وغير ذلك من صور لم تصل بأي شعب من الشعوب التي اعتنقناها إلى بر الأمان اللهم إلا شعبا واحدا هو الشعب الصيني ولكن تجربته وحدها نموذج خاص جدا لا اعتقد أنه يمكن تطبيقه في أي مكان في العالم إلا في الصين، ولكن يمكن الاسترشاد به والاستفادة منه في بعض الجزئيات الهامة

ونعود إلى النظام القديم فنقول أيضا أنه مهما سقطت النظم الاشتراكية فلا يمكن أن تسقط العدالة الاجتماعية، لا يمكن أن يتلاشى حق الفقير قبل الغنى، بلما ما جاء في ديننا الحنيف من الزكاة وانتهاء بكل ما جاء في النظريات الاجتماعية، واسمه

بأوسع المعانى العدالة الاجتماعية، والحاجة لهذه العدالة الاجتماعية تصبح ضرورة تنص عليها التشريعات عندما تنتقل رؤوس الأموال من الدولة إلى الأفراد أو من القطاع العام إلى القطاع الخاص، عندئذ تصبح العدالة دون تشريع مسألة اختيارية وهذا ما يبخش أى حريص على المجتمع لأن العطاء لا ينبع من مصدر قوى داخل كل إنسان، هناك قلة تعطى عن اقتناع وعن رغبة، وكثرة سوف تمسك. هناك قلة قليلة تقدم حق الدولة فى الضرائب، وهناك كثرة تتفنن لكى تتهرب من الضرائب، ولكى تتحقق العدالة الاجتماعية لابد من نظام ضرائبى صارم، لابد من تغير حاسم. وأما دول العالم الرأسمالية والتى سبقتنا بفراخ طويلة فى طريق اقتصاد السوق، إنهم فى أغلب هذه الدول يعتبرون التهرب من الضرائب فى مقام الخيانة العظمى، وتجريمه المخالف سريع وحاسم وقاس. أما نحن فمازلنا نتراوح بين القسوة التى تبلغ حد الجريمة فى بعض الأحيان والتساهل الذى يبلغ حد الجريمة أيضا فى أحيان أخرى ولا ينفع هذا ولا ذاك وأعرف شخصيات مرموقة تقضى طوال النهار فى تزوير الأوراق لتتهرب من الضرائب ثم تغنى مساء، (بلادى بلادى بلادى لك حى وفؤادى) حى وفؤادى فقط أما فلوسى فبعينك!

اقتضت السياسة الاقتصادية الجديدة إلغاء الدعم الذى تحول مع السنين إلى عبء شديد الوطأة على ميزانية الدولة وكان فى الدعم عيوب لا يمكن الدفاع عنها. فقد كان فى أحوال كثيرة يذهب إلى غير مستحقه كالدقيق الفاخر وفى أحيان أخرى يذهب إلى ما لا يجب أن يذهب إليه كأجهزة تكييف الهواء مثلا.

ولكن هل ينكر إنسان عادل أن هذا الدعم نفسه كان أيضا يذهب إلى مستحقه وأنه لولاه لهلك أناس كثيرون؟ ألست العدالة تقتضى تعويض الناس الذين فقدوا الدعم بتعويض مادى بأى شكل من الأشكال حتى لا نهبط دخولهم فجأة وهى نهبط كل يوم. نحن لاندافع عن الدعم ولكن ندافع عن حق الفقير فى تعويضه عن زيادة أسعار السلع الأساسية ولا نكتفى أن نعتبر السلع الأساسية الخبز والسكر والزيت فقط فعليها وحدها لا يستطيع الناس أن يعيشوا حياتهم.

والقطاع العام وقد قبل فى مجائه أكثر مما قبل فى مجاء الاستعمار الانجليزى نفسه، وأكثر مما قبل فى مجاء الصهيونية العالمية. ومن الطبيعى أن إنسانا مهما كان لا يمكن أن يدافع عن الفساد الذى انتشر فى القطاع العام حتى أنى عليه، ويسدو أنه

اصيب في طعونه بالسرتان الذي انتشر في حلاها جسده حتى كان ماكان والنتيجة
ما نراه الآن من دهور من البنوك ومن انهيار في الكثير من الشركات ولكن هل ينكر
منصف ما قدمه القطاع العام للجامعير من سلع حددت اسعارها بصرف النظر عن
تكلفتها، لتكون في قدرة الأغلبية من محدودى الدخل؟ هل ينكر احد ان الضرب
على لوانين الاقتصاد واحترام السعر الاجتماعى كان في مصلحة الناس؟ وهل ينكر
احد ان تدخل الدولة في الاسعار لم يكن من الممكن تحبيله لولا وجود القطاع العام؟
وهل ينكر منصف ان شكوى القطاع العام من العملة الرائدة والى نندى واصحة
الآن كانت في صالح الحريجون؟

ربما قال البعض انها بطالة مفعمة وغير ذلك من التعابير الاقتصادية الحديثة
والمعقدة والتي تضرب لها ألف سلام ولكن مع كل ذلك كان هناك جيش جرار من
العاطلين المسعورين يقضون آخر الشهر والآن ونحن نتخلص من القطاع العام بالبيع
نقول في وضوح - او بقول اصحاب الشأن - اننا نتوقع ان تكون هناك بطالة او عمالة
زائدة حوالى ٢٥٠ ألف مواطن سوف نستغنى عنهم الشركات عندما تنقل من قطاع
الاصمال إلى القطاع الخاص ثم مسألة سعر المنتج نفسه عندما تنقل إدارة الإنتاج إلى
القطاع الخاص وتخضع لآليات السوق وقانون العرض والطلب ونسى بهانيا حكاية
السعر الاجتماعى. اليس من المفروض ان يرتفع السعر مباشرة بضعف السعر القديم
او اضعافه؟ الا يجب ان نحسب لهذا الارتفاع حسابا؟ الا يجب ان نعمل حساب
الصدمة الاولى التى سوف يتلقاها محدودو الدخل؟ وفارق كبير بين مجتمع يعيش
في ظل آليات السوق ومجتمع سوف يخضع لهذا الآليات لأول مرة منذ اربعين
عاما. ألا يحتاج منا الأمر إلى دراسة منحنيات ارتفاع كل سلعة من السلع التى كان
يسمها القطاع العام بالسعر المعقول وما سوف يتعرض له هذا السعر من ارتفاع
محتمل؟

ومسألة تعيين الحريجون في الحكومة والقطاع العام والتي اكتشفنا ومنذ سنوات
انها تمثل عبئا شديدا على الميزانية وتحللنا منها بالتدريج ثم اختفت اليس حالها حال
العمالة الزائدة في شركات قطاع الاصمال؟ إنها كانت سبيلا لانتصاص عدد كبير من
الشباب هم خريجو الجامعات. ولا ادافع عن إلحاحهم بفقر حاجة وبفقر عمل حقيقى،

ولكن ألم تكن وسيلة لامتناس طاقا الشباب ؟ ألم تكن وسيلة لاختفاء البطالة المتزايدة عاما بعد عام ؟ أليست هذه المشكلة فى حاجة إلى علاج سريع حاسم ؟

المسألة إذن وبوضوح كامل ليست فى النظريات وحدها لكن نظام اقتصادى له عيوبه ومزاياه والمجتمع يختار النظام الذى يجعله أكثر رخاء وأكثر قدرة على حل مشاكله ونحن نسير الآن فى الطريق الذى سارت فيه أغلب دول العالم ولكن الدول التى نجح فيها هذا النظام لم تضع النظرية هى الأساس فقط، ولكنها وضعت بجوار أسس النظرية العلمية حاجة الناس وقدرتهم على تحمل الأعباء ومحاولة حل المشاكل بطريقة هينة وسهلة وإذا كان نظام الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق يقضى بتسجيع تدخل الدولة، فليكن ذلك إلى حدود ضيقة لصالح الناس. وتدخل الدولة إذا كان مرفوضا فى أمور معينة فهو واجب للمحافظة على حقوق الجماهير وهو أوجب إذا كنا فى مرحلة صياغة النظام الجديد.

لا أريد أن أكرر أننا لانقف فى سبيل التحول إلى نظام اقتصادى جديد فهو غير معقول وغير حقيقى، ولكننا ننبه إلى أن هذا النظام بفرض علاجا لما قد يترتب عليه من آثار قد تضر إذا تركت دون علاج وبالأغلبية العظمى من محدودى الدخل. إننا لانريد أن تتحول ميزات اقتصاد السوق إلى عيوب وإلى سلبيات تفقده هذه الميزات. إننا لانريد أن يتحول اقتصاد السوق إلى اقتصاد السوء الذى يزيد من غنى الغنى ويضاعف من فقر الفقير، إننا لانريد أن نبيع السلام الاجتماعى وهو العمود الفقرى لآى مجتمع فى سبيل تطبيق نظام اقتصادى دون النظر إلى مزاياه وعيوبه، إننا نشد فى النهاية نظاما أفضل مما عرفناه وأفضل مما طبقناه وذلك بالنسبة لأغلبية الشعب لا قلة قليلة منه.

■ التسليك والتشكيك:

لا أعتقد أن حكومة الدكتور عاطف صدقى السابقة كانت سعيدة كل السعادة لما آلت إليه الأمور فى موضوع الخصخصة، ورغم أن الموضوع مطروح منذ زمن بعيد ورغم أن الصحف كل الصحف - قومية ومعارضة - قد ناقشته مناقشة مستفيضة، ورغم أن شروط البنك الدولى لإنهاء المراحل القادمة من رفع الديون عن كاهل مصر

معروفة ومنشورة ولم تعد سراً من الأسرار، ومن أهم هذه الشروط وأولها سرعة تنفيذ سياسة الخصخصة أو بيع وحدات القطاع العام أو زيادة قاعدة الملكية أو غير ذلك من أسماء أو مسميات تدور كلها حول معنى واحد. ولا شك أن التباطؤ في الخصخصة يحدث مشاكل كثيرة تكف عائفاً في طريق الإصلاح الاقتصادي.

ويكفي دليلاً على ذلك أن وزير التجارة الأمريكي في واحدة من زيارته لمصر سئل عن ضعف إقبال الاستثمارات الأمريكية على مصر، فأرجع ذلك إلى سببين : السبب الأول حوادث الإرهاب التي تقع بين الحين والآخر. أما السبب الثاني الذي ركز عليه فهو بطء تنفيذ عملية الخصخصة، ولكن هل صحيح أن حكومة الدكتور عاطف صدقي تعتمد البطء في الخصخصة أم أن البطء شيء مفروض عليها وأنها تحاول جاهدة الإسراع في الخصخصة، وأعتقد أنها تتمنى أن تتخلص من القطاع العام في ظرف عام واحد لا في ظرف خمسة أعوام كما حدد الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

لن أتحدث عن الشركات التي تنوء بالقروض والتي تسجل دفاترها خسائر كاملة، ولكنني أتحدث عن الوحدات الربحية والتي تعرضها الشركات القابضة للبيع. والذي أشعر به ويشعر به كل متابع لموضوع الخصخصة أنه يسير على أسس غير سليمة لا في التقويم ولا في الإعلان ولا في البيع. لذلك كان هذا الاضطراب الذي لا يمكن تحديد المسئول عنه. ويبدأ الاضطراب حتى في تحديد الأولويات وفي الإعلان عن بيع بعض الوحدات بل عند التقويم، خاصة إذا خضع هذا التقويم لخبراء أجانب أو قامت به بنوك مصرية أو شاركت فيه الشركات القابضة. فمن حيث الإعلان رغم وجوده إلا أنه يضافى السرية على كل العمليات، وكأنه يظهر في حياء أو أن المقصود ألا يراه إلا أناس بعينهم هم أصحاب المصلحة في رؤيته لأنهم المستفيدون الوحيدون منه.. والعملية عملية الخصخصة تقوم بها الحكومة وكأنها ترنكب عملاً خارجاً عن العرف والقانون. وهو حقيقة في جانب منه خارج عن مصلحة الناس إلا أن الحكومة قد ارتضته من بين ما ارتضت وسيلة للإصلاح الاقتصادي سواء أكان فرضاً من صندوق النقد أم كان باقتناع كامل منها.

المهم أن عمليات الخصخصة تتم في الخفاء وتفاجأ بين الحين والحين أن قطاع الأعمال قد باع كذا وكذا. ولم نعرف أو لا أعرف يقيناً حتى الآن أين تذهب حصيلة

البيع؟ هل توضع في صندوق خاص كما قيل لإنشاء مشروعات أخرى أم تدخل خزانة الدولة أم تتسرب هنا وهناك بحيث لا يعرف مصيرها أحد.

إن أكبر دليل على أنه ليس هناك بباطل هو ما ذكره وزير قطاع الأعمال في الرد على الاتهام بالباطل في محادثات صندوق النقد الأخيرة، فقد قال أن الحكومة تجاوزت أهداف التخصيص للفترة التي انتهت في مارس ١٩٩٤، وباعت أصولاً قيمتها ٣,٥ مليار جنيه (١,٣ مليار دولار) وعرضت للبيع أصولاً قيمتها ٦,٢ مليار جنيه (١,٨٣ مليار دولار) وكانت الأهداف الأصلية التي تم الاتفاق بشأنها مع البنك الدولي في إطار برنامج مرابطة التكيف الهيكلي ٣,٢ مليار جنيه (٩٠٠ مليون دولار) و٤,٥ مليار جنيه (١,٣٣ مليار دولار) وقال الوزير أنه بحلول نهاية ديسمبر ١٩٩٤ تنوى الحكومة أن ترفع إجمالي المبيعات إلى ٦,٧ مليار جنيه (١,٩٨ مليار دولار) والأصول المطروحة للبيع إلى ١٠,١ مليار جنيه (٢,٩٨ مليار دولار).

وقال وزير قطاع الأعمال أن الرقمين المستهدفين للأصول المباعة والتي طرحت للبيع في نهاية ديسمبر ٩٥ يشكلان حوالي ٢٠٪ من كل أصول شركات القطاع العام المصري. أما رجال الأعمال فربهم غير ذلك، فهم يقولون أن عملية التخصيص تسير ببطء أكثر من اللازم وخلال عامين باعت الدولة ثلاث شركات كاملة فقط، ويشمل ذلك شركتين لتعبئة المشروبات الغازية وشركة للغلابات. وأهرب خبراء اقتصاد أجانب عن اعتقادهم بأن برنامج الخصخصة المصري قد يسير بشكل أبطأ عندما تحقق مصر كل أهداف البنك الدولي وتحصل على إعفاء من ديون قيمتها أربعة مليارات من الدولارات مستحقة للدول الغربية.

غير أن الوزير المختص مضى يقول سننشر إعلانات تدعو الناس إلى شراء الأسهم كل يوم وكل شيء، اعتباراً من العاشر من يوليو ٩٥ ستعرض أسهم مصانع أسمنت وطلاء وأسمدة وقضبان صلب ونتوقع أن يفوق الاكتتاب في الأسهم المطروحة نسبة ٤ إلى واحد عندما تبدأ العروض.

وأكد دليل على الاضطراب الذي يسود عمليات الخصخصة هو ما وقع في بعض الشركات الناجحة، فعلى سبيل المثال قامت عقبات في طريق بيع شيراتون القاهرة، وقيل أن هذه الصفقة تواجه أزمة تهدد بفشلها. هذه الصفقة التي توصلت

إليها الشركة مع مستثمرين ليبيين ومصريين لشراء الفندق بمبلغ ١٤٧ مليون دولار، وشيراتون القاهرة يتكون من برجين يضم كل منهما ٢٧ طابقاً و٥٤٧ غرفة و١٣ جناحاً ويحتل موقعاً متميزاً على النيل بمساحة ٥٤٥١ متراً مربعاً، تقدر قيمة المخر الواحد بعشرين ألف جنيه.

وقد بلغت إيرادات هذا الفندق في العام الماضي ١١٠ ملايين جنيه، منها ٧٧,٨ مليون جنيه ربحاً صافياً. وكانت الشركة القابضة المصرية قد توصلت منذ وقت قريب عقب مفاوضات طويلة إلى الاتفاق مبدئياً على صفقة بيع الفندق بكامل الأراضي والمباني بحوالي ١٤٧ مليون دولار وجرى الاتفاق على تأسيس شركة مشتركة بين شركة ابجوث المصرية المالكة للفندق والاستثمارية العربية للتنمية التي يملكها مستثمرون ليبيون ومصريون برأس مال مصرح به ٣٠٠ مليون دولار، مدفوع ١٥ مليوناً حيث تبلغ حصة الشركة الليبية ٧٨٪ وابجوث ٢٠٪ والقابضة للإسكان والسياحة والسبما ٢٪. ويجري سداد ٢٥٪ من رأس مالها خلال أسبوعين من موافقة الهيئة العامة المصرية للاستثمار على تأسيسها، كما تضمن الاتفاق طرح حصص شركة ابجوث والقابضة للاكتتاب العام خلال ثلاث سنوات، بينما تطرح العربية للاستثمارات ٨٪ من حصصها في رأس المال للاكتتاب العام للمصريين العاملين في شركة ابجوث، هذا من أول فندق كبير يواجه مشاكل كثيرة في تخصيصه.

كما نشب خلاف حاد بين الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسبما وشركة الرواد للاستثمارات السياحية والفندقية، وكانت صاحبة العرض الوحيد لشراء القرى السياحية التي تضم فندق هيلتون الفيروز بشرم الشيخ وقرى كورال هيلتون بنويج والمشرية بدهب ومونيل مدين هسانت كاترين. وقد قررت الشركة القابضة وقف عملية بيع شركة القرى السياحية والتي تملك شركة مصر للفنادق ٦٧٪ من رأس مالها. وقالت الشركة القابضة أن قرار وقف عملية البيع جاء بعد أن تبين أن شركة الرواد للاستثمارات السياحية لا تملك الكيان القانوني الذي يمكنها من إتمام الصفقة خاصة وهي غير مدرجة في قوائم مصلحة الشركات المصرية.

واعتقد أن القارئ يظن متى في أن هذا السبب وتوقيته يعتبر نقطة (لقبلة الظل)

فأين كانت الشركة القابضة من شركة الرواد قبل أن تتأكد من وجودها القانوني، وطبعاً ردت شركة الرواد للاستثمارات السياحية على الشركة القابضة متمسكة بحقوقها في إلزام الصفقة التي التزمت بكل بنود الاتفاق الخاصة بها وأعلنت أن رأس مالها المصرح به تجاوز ١٥١,٥ مليون دولار (٥٠٠ مليون جنيه) مدلول منها ٦١ مليون دولار (٢٠٠ مليون جنيه) يساهم فيه البنك الأهلي المصري بحصة قدرها ١٥ مليون جنيه وكل من شركتي مصر للتأمين والأهلية (٢٠ مليون جنيه) مصر للطيران (١٠ ملايين جنيه) و ١٠٢ من رجال الأعمال في القطاع السياحي المصري

الحكومة بلا شك ترغب في الانتهاء من الخصخصة التي تعتبرها وتعتبرها البنك الدولي بل وتعتبرها دول كثيرة في العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من أركان الإصلاح الاقتصادي أو من أهمها أو من أكثرها حيوية. وربما كان هو الدليل القاطع على تغير السياسة الاقتصادية المصرية إلى ما يريده البنك الدولي وما تريده الولايات المتحدة الأمريكية، وهو التخلص نهائياً من القطاع العام وما يذكر به القطاع العام من سياسات لم تكن أمريكياً راضية عنها، لا على المستوى الاقتصادي ولا على المستوى السياسي.

ولما كانت الخصخصة قد أصبحت واقفاً لا مجال للمداول عنه أو التراجع فيه، وهذا ما تنطق به السياسات المعلنة والقوانين الصادرة والقرارات اللاحقة واللوائح المكملة. إذا كان البيع قدر هذه المؤسسات والشركات التي اشترت وتطورت بأموال الشعب، إذا كان ذلك كذلك فاعتقد أنه لا جدال في أن المطالبة بالبيع بأعلى الأسعار والارتفاع عن الحط بممتلكات الشعب مطلب عادل ولا غبار عليه ولا يعتبر اعتراضاً على الإصلاح الاقتصادي، ولا وقوفاً في طريقه بل اعتقد أنه كلما زادت حصيلة الدولة من بيع هذه الأصول كلما كانت قادرة على استخدام هذه الأموال في تعزيز الإصلاح الاقتصادي، إما برفع أعباء متزايدة عن ميزانية الدولة التي تعاني عجزاً أو لاستخدامها في مشروعات تنموية جديدة تقلل من عدد العاطلين وتمنح فرصاً للعمل وتزيد وتحرك عملية الإنتاج الاقتصادي في مصر.

الأمر الثاني الذي لا اعتقد أن أحداً يمكن أن يعترض عليه أن نعرف لمن نبيع والمسألة لا تبدو صعبة، لسوق المال العالمية معروفة وواضحة ومفتوحة، وعندما تقدم

مؤسسة على شراء أصل من الأصول وليس من الصعب معرفة جنسيتها ومن يقف وراءها حتى ولو كانت واجهة، مجرد واجهة للمشترى الحقيقي، لا بد من التدقيق ومعرفة لمن سينحول جزء من الاقتصاد المصري. صحيح لم يضع القانون قيوداً على جنبة معينة أو مجموعات معينة باستثناء سبائك التي منع البيع فيها لغير المصريين. ولكن المسألة ليست سبائك وحدها، نعم إن سبائك موقع استراتيجي هام ولكن اقتصاد مصر هو الآخر هام. ولا بد أن يكون دائماً متحرراً من أيدٍ تعبت به. أرادت، وأرجو ألا تكرر الخطأ أكثر من مرتين، مرة قبل ثورة يوليو عندما كان اقتصاد مصر في يد الأجانب وخاصة اليهود، ومرة عندما استطاعت شركات توظيف الأموال أن تسيطر على جزء كبير من الاقتصاد المصري، وكانت بعضها تحول عمليات غير قانونية تتم داخل الوطن أو خارجه.

إذن كيف يمكن أن نفقد هذين الهدفين الوطنيين اللذين لا اعتقد أن أحداً يمكن أن يعترض عليهما أو أن ينتهم من يطالب بهما أنه معوق أو رافض. قلنا إن الخصخصة تواجه هذه الأيام مشاكل كثيرة ليس أولها الديون الباهظة التي تنوء بحملها شركات قطاع الأعمال بل إن هناك الرأي العام الذي لم يجد من الإصلاح الاقتصادي حتى الآن سوى ارتفاع الأسعار والغلاء الفاحش ولا يستطيع أن يقتنع أن جزئية من جزئيات الإصلاح الاقتصادي سوف تأتي له بالخير، بل على العكس هناك الكثيرون الذين يعتقدون أن عمليات الخصخصة لا تتم في النهار وأن شيئاً مريباً يحيط بها، هذا مع التحفظ الشديد ضد الشائعات التي تنطلق وتطال كل شيء وكل إنسان.

لقد وصلت الخصخصة إلى أهم شركات القطاع العام، إلى زهرات الصناعة المصرية التي كان وجود الواحدة منها على أرض مصر مفخرة لمصر وللمصريين.

فالشركة القابضة للصناعات الهندسية أعلنت عن بيع تسع شركات، منها شركة إيدبال ومصاعد شندلر وشركات أسمنت طرة وحلوان والقومية والسويس، كما أعلن عن بيع النصر للسيارات والنصر للاستيراد والتصدير.

كما أعلنت الشركات القابضة للإسكان والسياحة والسفن عن بيع الأهرام للمشروبات والكروم المصرية ومصر للأسواق الحرة.

سوف يعلن عن بيع مصرفين من مصارف القطاع العام الأربعة وهي الأهلي ومصر والقاهرة والإسكندرية ، ورغم التكديات المتكررة عن نية الحكومة في بيع البنوك، إلا أنها جزء من سياسة الخصخصة التي ألزمت بها الحكومة أمام صندوق النقد وأمام مجتمع الدائنين وأمام البنك الدولي وحكومات الدول الغربية وفي مقدمتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعد هناك مجال للتراجع أو التوقف فالمصارف في طريقها إلى البيع، هذه حقيقة لا داعي لإنكارها اليوم ثم نبررها غداً، ولكن المصارحة جزءاً من الإصلاح الاقتصادي نفسه ولا معنى لإخفاء حقائق تنشر في جميع أنحاء العالم وتصل إلى مصر بالإذاعات والتلفزيونات والصحف الأجنبية والعربية كذلك.

القوانين القائمة تعطى حق البيع، بيع وحدات قطاع الأعمال للجمعية العمومية للشركة الداخلة في قطاع الأعمال وهي الشركة القابضة، ولكنني أعتقد أننا في حاجة ماسة إلى هيئة تعتمد البيع، هيئة تتكون على أعلى المستويات في الدولة تبحث عقود البيع وتؤكد من أن السعر المعروض هو أعلى سعر وأنه لا غبار على المشترين وأن الشراء بهدف الاستثمار وليس خلفه أهداف سياسية أو عسكرية. إن اجتماعات الهيئة العامة للاستثمار برأسها رئيس الجمهورية نفسه، هذه الهيئة هي التي يعرض مجلسها مشروعات مقدمة من أجنبى أو عرب أو مصريين لاستثمار أموالهم داخل مصر.

وهذا لا يحمل أى خطورة على الاقتصاد المصرى بل هو إضافة لها ومع ذلك يحرص رئيس الجمهورية على أن يرأس مجلس إدارة هيئة الاستثمار حتى بذلل العقبات التي قد تقف في طريق تدفق الاستثمارات على مصر، فلا غرابة إذن بل إنى أعتقد أن عمليات البيع أو نقل الملكية من الشعب المصرى إلى مستثمر، أجنبى كان أو عربى أو مصرى، أعتقد أن ذلك يجب أن يتم بواسطة هيئة تعرض عليها عمليات البيع ونقل الملكية لأنها جزء من ممتلكات الشعب المصرى، هناك شىء آخر أطالب به وهو عن المراحل التي تبدأ من الإعلان عن بيع الوحدات وهو العلانية. فالعلانية مطلوبة بأوسع صورها بالصحف والتلفزيون، إن هذه ممتلكات الشعب ومن حق كل مواطن أن يعرف ماذا يباع وبكم وما هو السعر الأساسى إذا كان هناك سعر أساسى أو لماذا رسا العطاء عند إرساء العطاء. إن العلانية هي مانعة الصواعق التي تحول دون

القبل والقال وهى التى تقضى على الشائعات والى تنقذ ذمة الشرفاء. إن الشائعات لا تلبث أن تتحول إلى حقائق يحاسب عليها الناس ربما لم يسمعوها بها أو لم يعرفوا عنها شيئاً. إن الحكومة راقية دون شك فى أن تسرع فى خطوات الخصخصة حتى تريح البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وحتى تريح الولايات المتحدة وغيرها من الدول التى تنظر لموضوع الخصخصة نظرة خاصة، ولكن لا يجب أن ينسبنا هذا أن ما يتعرض للخصخصة هو ملك للشعب المصرى ونحن لا نقبل تشكيكاً فى أى محاولة إنقاذ أو محاولة تسليك الخصخصة بأسهل الطرق وفى أسرع وقت حتى نرضى أطرافاً كثيرة ولا نرضى الطرف الأول صاحب الحق فى الرضا وهو الشعب المصرى.

■ مجتمع التكايا؛

تنشر الصحف بين حين وآخر كلاماً منسوباً لأحد المسئولين عن البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى، يثنى فيه على الاقتصاد المصرى وتسعد الصحف وبالطبع يسعد المسئولون عن اقتصادنا بهذه التصريحات التى نأتى، سواء كان صاحبها فى زيارة القاهرة أو على لسان أحد المحررين أو عن طريق وكالات الأنباء، إذا التقى مسئول من هؤلاء بمسئول مصرى فى أى عاصمة من عواصم العالم.

ورغم كثرة التصريحات التى لو جمعناها لكنت تلالاً عالية من ثناءات وآيات من الشكر والإعجاب، رغم هذا كله كانت تلك الهيئات المختصة بالبنك والصندوق تعارض فى إسقاط الشريحة الثالثة والأخيرة من ديون مصر، وهى تبلغ حوالى ٤ مليارات دولار. ونسأل هل كان هناك تناقض بين الموقفين ثناء وإعجاب ثم رفض وتسويق. بالطبع ليس هناك لا تناقض ولا يحزنون فإن الثناء غالباً يقصد به تصريحات المسئولين المصريين والتشجيعات العصبية التى يبديها بعض المسئولين عندنا بين حين وآخر، عندما بصرحون ببيع ٢٠٠ شركة و ٣٦ فندقاً.

ويتصور من يقرأ هذه التصريحات أن هذا سوف يحدث اليوم أو غداً، الثناء هنا على هذا الإخلاص فى تنفيذ تعليمات صندوق النقد الدولى وفى تطوير الاقتصاد المصرى حسب الروشة التى وضعها البنك. وكل هذا يستحق الثناء دون شك، بل هو ثناء مردود ولا يكلف صاحبه شيئاً، لأن المبادرة بالثناء جاءت من المصريين الذين

بصرحون في تكرار وفي عصبية، وهذا معناه ثناء عاطر وعملي على إجراءات البنك والصندوق. وترك رحلة الشئاء أو تبادل الشئاء، هذه التصريحات التي يطلقها المسئولون في الصندوق والبنك أشبه بشهادات حسن السير والسلوك التي لا تنفع ولا تشفع لأنها لا تضمن لصاحبها النجاح في الامتحان. وما دمنا في مجال التصريحات نتوقف أمام تصريح خطير جاء على لسان وزير قطاع الأعمال الدكتور عاطف عبيد، جاء على لسان سيادته عند اجتماعه باللجنة المختصة في مجلس الشعب مانحه وأنقله عن صحيفة الأهرام (عاطف عبيد في مجلس الشعب) يليه عنوان نخون: الخصخصة لا تتجاوز ١٧٪ من قطاع الأعمال. ثم بعنوان أصغر بعض الشيء: لا مساس بالشركات الاستراتيجية وحقوق العاملين.

يقول الخبر بعد ذلك أعلن الدكتور عاطف عبيد..

* وأقف أمام هذه العبارات (وأن الشركات الإنتاجية والاستراتيجية لن يتم المساس بها وهي الإنتاج الحربي والمطاحن والأدوية والألمونيوم والحديد والصلب والبنوك الوطنية والهيئات الخدمية والشركات المشتركة والاستثمارات المحلية..).

هذا كلام واضح صريح وقد سعدت به شخصياً، وقلت بيني وبين نفسي لا يصح إلا الصحيح، فقد كتبت مرة ومرات وكتب غيري عن شركة الألمونيوم ونساءلت ألا تعتبر شركة الألمونيوم من الشركات الاستراتيجية، ثم لماذا نبيع شركة تحقق أرباحاً حتى أنها استطاعت أن تنفذ مشروع الدرفلة الذي تكلف مليار جنيه من إيراداتها الذاتية، هذا وقد أكد قولنا السيد وزير الصناعة شخصياً وقد كان رئيساً لمجلس إدارة شركة الألمونيوم - في حديث مع (المصور) وأكد فيه أن الشركة تحقق أرباحاً وأنها نفذت من مواردها الخاصة مشروع الدرفلة، وعندما سئل لماذا يطالب صندوق النقد ببيعها؟ أجاب أن الصندوق راجع ميزانية الشركة عام ١٩٨٨ أي منذ سنوات وبينى رأيه على هذه الميزانية التي لم تحقق أرباحاً، ولكن حال الشركة تغير بعد ذلك.

وأرجو أن يكون الصندوق والبنك قد غيّر من رأيهما، هذا عن شركة الألمونيوم - أما شركات الدواء فإن المواطن الذي يستهلك الدواء ليس صاحب إرادة في اختياره

كالمسلع الاستهلاكية، ولكن الذى يختار الدواء للمريض هو الطبيب والمريض لا إرادة له والطبيب يتأثر بالدعاية، أما المصانع الحربية فأنا أعلم تمامًا أنه لا أساس بها لأسباب غير اقتصادية. أما البنوك الوطنية والهيئات الخدمية فالسيد الوزير الذى أدلى بهذه التصريحات يعلم قبل غيره أنه يعنى أنها لن تباع فى هذه المرحلة، ولكن مقصلة عثماوى سوف تلحق بها ولو كانت فى بروج مشيدة.

ولم تطل فرحتى طويلاً إذ اطلعت على نص حديث السيد الوزير فإذا به يقول صراحة عن شركة الألومنيوم وشركات الدواء أنها لن تباع بالكامل ولكن سوف تطرح فى السوق أسهم منها قدرها ٤٠٪ من مجموع أسهم كل شركة، إذن فهذه الشركات لم تنتج من الخصخصة وقول الوزير غير حقيقى وهى محاولة ساذجة لامتناس غضب الرأى العام ولا أقول للضحك عليه.

وتصريح الدكتور عاطف عبيد الذى أشرنا إليه ليس هو التصريح الوحيد الذى يحتاج إلى تعليق، فقد أدلى الدكتور عاطف عبيد بحديث طويل إلى الأهرام نشر على ثلاثة أيام واستغرق ثلاث صفحات. ولا شك أن هذا الحديث الطويل يحتاج إلى عشرات التعليقات التى تناقشه فقرة فقرة، ولكنى أكتفى ببعض الملاحظات على ما جاء فى حديث وزير قطاع الأعمال العام.

يقول الدكتور عاطف عبيد أن الخصخصة لا تعنى بيع مصر كما يقول البعض. ويشرفنى أن أكون من بين هؤلاء، لأن المعروض للبيع قيمته ٨٨ مليار جنيه فقط من إجمالى ٦٠٠ مليار جنيه هى قيمة الاستثمارات العامة. ويوضح الدكتور عبيد قيمة ممتلكات الشعب المصرى على الوجه الآتى مع ملاحظة أن هذه القيمة هى القيمة الدفترية:

- ٨٨ مليار جنيه فى شركات القطاع العام.
- ١١٠ مليارات جنيه نصيب القطاع العام فى الشركات المشتركة.
- ٤٠ مليار جنيه قيمة شركات الإنتاج الحربي والبترو.
- ٢١٠ مليارات للهيئات الاقتصادية كقناة السويس والتليفونات.
- ١١٠ مليارات جنيه البنوك وشركات التأمين.
- ٤٠ مليار جنيه للهيئات الخيرية.
- يكون المجموع إذن ٦٠١ مليار جنيه.

وعندما يطمح وزير قطاع الأعمال يمتلكات الشعب المصري على هذه الصورة، يبدو فعلا أن المعروض للبيع لا يزيد على ١٥٪ من الاستثمارات العامة، فلماذا هذه الضجة إذن ولماذا القول بأن المخصصة تعنى بيع مصر؟

الجواب هو أن الدكتور عاطف عبيد يتحدث عما هو معروض للبيع الآن كخطوة أولى في طريق المخصصة، بل هو يعلم والعالم كله يعلم أنه إذا كانت الوجبة الأولى هي شركات القطاع العام التي يبلغ ثمنها الدفترى ٨٨ مليار جنيه، ويبلغ ثمنها الفعلى ١٤٠٠ مليار جنيه في رأى بعض الأوساط المالية العالمية، إذا كانت ضمن الوجبة الأولى سوف تكون الوجبة التالية هي نصيب القطاع العام في الشركات المشتركة والتي تبلغ قيمتها الدفترية ١١٠ مليارات جنيه، والدكتور عاطف يعلم والجميع يعلمون - وهذه ليست أسراراً، ولكنها تنشر في الخارج كل يوم - أن الوجبة التالية سوف تكون البنوك وشركات التأمين التي يبلغ ثمنها الدفترى ١١٠ مليارات جنيه، بل إن الدكتور عاطف في نفس الحديث يشرح المشاكل التي وقعت في بعض الدول التي بدأت بيع قطاعات الخدمات، ثم يقول بعد أسطر معدودة أنه تم السماح للقطاع الخاص بأن يدخل مستثمراً في المجالات التي اعتبرت تاريخياً أنها حكراً على الدولة ولا تقدم إلا من خلال الدولة، وفي عدد من الخدمات مثل إنتاج الكهرباء وبناء الطرق السريعة وإقامة محطات المياه في المناطق النائية لتحلية المياه وتوزيعها، ثم بناء المناطق القابلة للتنمية الصناعية والسياحية وأضيف (إقامة المطارات) بعد الإعلان من مناقصة بين شركات القطاع الخاص لإقامة مطار مرسى علم بالبحر الأحمر. إذن وكما يقول الدكتور عاطف لم يعد قطاع الخدمات حكراً على الدولة وسقطت هيئته التي عاشت سنين، ولذا كبر كبار السن مثلنا خدمات شركة ليهون للكهرباء والشركة العامة لمياه الشرب وشركات النقل وغيرها.. وهذا ليس مجال الحديث الآن ونعود إلى قطاع الخدمات فنقول: إذن ما الذي يمنع أن يكون في طريقه إلى المخصصة؟

وفي هذه الحالة يكون المعروض للبيع والذي في طريقه للبيع هو كالتالى بالقيمة الدفترية ٨٨ مليارات في شركات القطاع العام.

١١٠ مليارات نصيب القطاع العام من الشركات المشتركة.

١١٠ مليارات البنوك وشركات التأمين.

٤٣ مليارات الهبات الحكومية.

ويكون المجموع ٣٥١ مليار جنيه، ويبقى بعد ذلك الإنتاج الحربي والبترول وقناة السويس والهبات الاقتصادية.

ونمنها جميعها ٢٥٠ مليار جنيه، وإذا بقيت المصانع الحربية وقناة السويس فلا شك - إذن - أن بعض الهبات الاقتصادية التي سوف تأخذ طريقها للخصخصة يتجاوز المعروض للبيع من ممتلكات الشعب المصري حوالى ٤ أخماس ممتلكاته هل لمجاوزنا الحقيقة إذن إذا قلنا وقال غيرنا أن الخصخصة هي بيع مصر وأن ممتلكات الشعب المصري في طريقها إلى البيع.

سؤال آخر في حديث الدكتور عاطف عبيد في الأهرام يقول عن طريقة التحول إلى النظام الاقتصادي الجديد في بعض دول العالم وما يحدث في مصر فيقول:

الخط الأول: فرض التحول بالقوة الجبرية والمثل الصارخ والواضح لهذا الخط هو 'شيلي'، فهناك تحول نقل ملكية ووسائل الإنتاج وكل من يقاوم أو يعترض يعامل بالقوة وهذا الأسلوب له محاذيره وله أخطاؤه.

أما الخط الثاني: فهو إجراء عملية التحول وترك الأمور تفرز ما يمكن أن تفرزه من آثار اجتماعية، وهذا ما حصل في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، والدولة بسرعة رفعت يدها من إدارة عملية الإنتاج والخدمات وقررت نقل ملكية هذه الوحدات وخطت خطوات ثم توقفت ثم بدأت تراجع، ولكن مبدأ التراجع هذا يؤثر على القدرة على استئناف المسيرة مستقبلاً. وهذان الخطان كانا واضحين لنا ولم تأخذ بهما التجربة المصرية.

ولكن التجربة المصرية قد قررت أن يكون التحول مدروساً هادئاً ومنظماً، وأرى في هذه المقارنة مغالطة واضحة، فبدون شك ليس هناك مجال للمقارنة بين مصر وروسيا أو الاتحاد السوفيتي المنهار وكتلته الشرقية بعد أن سقطت الشيوعية وحصونها الصناعية والاقتصادية تحت أقدام الغرب، ولا شك أنها عوملت كما يعامل المهزوم في معركة حربية، ومصر والحمد لله لم تتعرض للغزو ولم تسقط رايستها، فحرام أن نزهو على دول فقدت حتى قدرتها على إصدار القرار لصالح شعبها.

أما المقارنة بين مصر وشيلي فأعتقد أنها أيضاً مقارنة ظالمة لنا، فلم تصل مصر إلى حد أن تكون نرساً في آلة الاقتصاد الأمريكي حتى يتحكم فيها وحتى تفقد تماماً إرادتها الوطنية الحرة.

ورغم ذلك كله فليقل لنا الدكتور عاطف صبيد بعد الدراسة الهادئة والمنظمة. هل استغنى شعب مصر في هذا الذي يجري ؟ هل عقدت الندوات والاجتماعات كما يحدث في أمور ليست بهذه الدرجة من الخطورة ؟ ألا يساوي تغيير حياة الناس وبيع ممتلكاتهم بعض المجهود الذي يبذل في المعارك الانتخابية حتى ولو كانت صراخاً على مقاعد في مجالس محلية.

ثم نأتى إلى تصريحات حول العمالة والخصخصة على لسان رئيس مجلس الوزراء الدكتور كمال الجنزورى في مجلس الشعب في دورة سابقة يقول رئيس الوزراء:

أيها الإخوة والأخوات .. إن للخصخصة جانبين:
الجانب الأول هو: العمالة، والجانب الثانى هو: رأس المال.
■ **العمالة:**

قالت القيادة السياسية مراراً: «أنه لن يضار أى عامل» ليس هذا تصريحاً مرسلًا ولكنه حقيقة. وأنا أيها الإخوة والأخوات مسئول أمام الشعب وأمام حضراتكم أنه لن يضار أى عامل.

وفي جريدة الأهرام سئل الدكتور عاطف صبيد:

هل مشكلة الفائض العمالة بالقطاع العام لم تدرس حتى الآن؟

الوزير: لم تدرس، أنا لم أجِد دراسة تبين لى كم يحتاج مصنع معين من العمال ليحقق عائداً معيناً ، لم أجِد دراسة توضح مثلاً أن هذا المصنع به كذا عامل فى كشوف العاملين ومقدار ما يتقاضونه من الأجر، والعدد الحقيقى الذى يحتاجه العمل ثم الفائض عن حاجة العمل، وكذلك كان لابد أن نتحرك نحو الخصخصة ببطء لتفادى ما يحدث من هزات فى سوق العمل .. فنحن لدينا فائض فى حجم العمالة بمعنى أن طلبات التوظيف أكثر من المعروض من حجم الوظائف وذلك نتيجة لزيادة السكان ونتيجة للفرص المتكافئة للإناث فى دخول سوق العمل.

وفى ظل سوق به زيادة فى المعروض.. يمكن إذا تحركنا بسرعة نحو تغيير الملكية لمحدث مشاكل كثيرة.. لأن المشتري أو المالك الجديد لم يجد فى مصلحته الإبقاء على العمال كلهم، ولا بد أن يستغنى عن جزء منهم، وهنا لابد أن يكون للحكومة خط واضح. فإذا تناقشت مصلحة رأس المال مع مصلحة العمال، فلا بد أن نحقق مصالح العمال لأن الحكومة مسئولة عن العمال.. فإذا كان رأس المال الخاص يرى لدواع اقتصادية الاستغناء عن جزء من العمال فأنا كمحكومة مسئول عن هذا الجزء. إنها قضية اجتماعية، وأنا أفصل بين القضية الاقتصادية والقضية الاجتماعية. القضية الاقتصادية تعنى تشغيلاً اقتصادياً، هذا لا نعرض عليه ولكن لا نستطيع إطلاقاً أن نحرم شخصاً من فرصة العمل أو من إيجاد عمل له، وأنت توجد فى سوق للعمل بها زيادة فى العرض عن فرص العمل المتوفرة.

• الأهرام: إذن كيف ستواجهون مشكلة العمالة التى سيستغنى عنها المشترون الجدد.... فهناك من يقول أن عددهم سيصل إلى أكثر من ١٠٠ ألف عامل أو ٨٠ ألفاً مثلاً البت مشكلة؟

- الوزير: قطاع الأعمال به حوالى ٩٧٠ ألف عامل - يمكن يخرج منهم ٨٠ ألف عامل وهؤلاء لا يشكلون مشكلة.

• الأهرام: وكيف ستعاملون مع هذا العدد وكيف ستضمنون حقوقهم؟

- الوزير: هناك عدة بدائل وحلول أولها أن الحكومة ستظل تدفع أجر العامل ومرتبه الأساسى إلى سن المعاش، وهذا حق.

لنحن كنا نقول للبلاذ الرأسمالية أن الأجر الأساسى هو أجر من حق الأسرة وليس من حق العامل، وليس من المقبول أن نغير جلدنا.. والبديل الثانى هو أن نعرض على من يرغب فى ترك العمل مبلغاً من المال، إذا كان يريد أن ينشئ له مشروعاً خاصاً - إذا كان لديه استعداد أن يكون رجل أعمال صغيراً.

وليس كل العمال سيفعلون ذلك طبعاً.

ويوجد من يقول أنا أريد أن أظل موظفاً، والبديل الثالث هنا أن نقوم بإعادة التدريب له، لعله يجد فرصة عمل أفضل فى سوق العمل الذى به طلب على هذه المهارات، والبديل الرابع تشجيع إقامة مؤسسات يمكن أن نستوعب فائض العمالة.

ونستعرض الحلول التي قررتها الحكومة لحل مشكلة العمالة التي سوف يستفني عنها من جراء التخصص، والحل الأول كما يقول الدكتور هبيد أن تظل الحكومة تدفع أجر العامل ومرتبته الأساسي إلى من المعاش.

وهذا الحل هو أسوأ حل يمكن أن تلجأ إليه حكومة محترم مواطنيها وتعتبرهم آدميين، فإذا كانت الحكومة تتصور أن العمل مجرد أكل عيش وأنه نعمة تمنح لإنسان دون أن يؤدي عملاً، لهذا الحل هو عودة لمجتمع النكابا الذي انتشر في عصر أسود من عصور تاريخ مصر المظلم، عندما يجلس الناس لا يفعلون شيئاً ويتكفل صاحب الأمر هنا حاكماً أو ثرياً بإطعامهم.

والتخصص نريد أن نعيد لنا العهد الأسود.. إن هذه النظرة هي أخط نظرة للإنسان باعتباره مخلوقاً لا هدف له ولا طلب له إلا أن يأكل فقط، لا أريد أن أردد بعض الشعارات التي رلعت من وقت قصير في بلادنا.

والتي نتحدث عن العمل وكيف أنه شرف.. كيف أنه حق إلى غير ذلك، ولكني أقول فقط أن العمل هو الذي يجعل الإنسان إنساناً يفرق بينه وبين الحيوانات. إن الإنسان في حاجة إلى العمل لتحقيق ذاته وإفراغ طاقاته وإحساسه بأنه يفعل شيئاً يفيد الناس، أما إذا كانت الحكومة ترى أن العمل مجرد حصول الناس على ما يتيح لهم لقمة العيش فهذه نظرة لا إنسانية، وأنا هنا أتحدث ولا أقول شعراً، فإنسانية الإنسان بحقوقها العمل والمشاركة في أداء المجتمع لواجباته. أما تحويل العمال إلى أفراد في ثكبة يأكلون ولا يعملون شيئاً، فأعتقد أن هذا ليس حلاً ولكنه تحويل المجتمع، وسوف يتحول في وقت قصير إلى مجتمع للجريمة ولارتكاب كل الموبقات.

وقد يرد البعض أنه يمكن أن يلحق هؤلاء العمال بالحكومة فما الذي يمكن أن يحدث إذا كان في الحكومة الآن ٤,٥ مليون عامل ماذا لو أضيف إليهم الـ ٩٠٠ ألف عامل في الحكومة. وأعتقد أنه ليس من المنطقي ولا من المعقول أن أخلص الشركات من العمال حتى يشتريها المشترون على بياض لأصيب الحكومة بتخمة أكثر مما هي مصابة به. ولا شك أن في الحكومة الآن بين الـ ٤,٥ مليون على الأقل مليون بطالة. فهل نحن على استعداد كي نزيد الطين بلة ونزيد الحكومة مليوناً جديداً في الوقت

الذى نتحدث فيه عن الثورة الإدارية وعن ضرورة التخلص من عبء البيروقراطية. مع العلم بأنه لا يمكن أن تكون مصر دولة جاذبة للاستثمار إلا إذا أصلحت من نظامها الإدارى واستطاعت أن تتخلص من العمالة الزائدة بدلا من أن تلتقيها فى الشارع واستطاعت أن تحدث الإدارة.

أما الحل الثانى الذى يقترح صرف مبلغ من المال للعامل مقابل استقالته أو تركه العمل، وهو الأسلوب الذى لجأت إليه بعض الشركات التى بيعت فعلاً كشركة المراحل البخارية التى صرفت مبالغ بلغت ١٥ ألف جنيه للعامل لتقديم استقالته

إذا كنا حقاً نريد أن نحصى العمال حتى من أنفسهم ونحن نعرف أن آلاف العمال فى حاجة إلى هذا المبلغ الذى يأتى مرة واحدة، فكم منهم فى حاجة إلى تجهيز ابنته أو معاونة ابنه على الزواج أو علاج أمه المريضة أو زوجته أو أخته أو والده

المهم أن هناك المئات يتوقعون لهذا المبلغ الكبير يأتى نقداً وليس قرضاً، ولدينا من الأمثال ما يحض العامل على سلوك هذا المسلك المثل هو الحكمة الغالية فطالما قلنا (أحيى النهاردة وموتى بكره) أو (أصرف ما فى الحيب يأتيك ما فى الغيب) وغير ذلك عشرات، ويستفك العامل المبلغ ثم يحد منه على المقهى فى تمام صحته ودون عمل، نعم إن الذى تفعله الشركات اليوم يزيد البطالة

وسبق أن شرحنا الحالة التى يعيش عليها عمال شركة المراحل البخارية التى بيعت وتغير اسمها، وعمليات الغصب والقهر التى تقع على العمال لتركوا العمل لقاء مبلغ خمسة عشر ألف جنيه، ونحدث عيرما عن عمال الكوكا كولا والبيسى كولا وقالت نصريحات كثيرة أن حالة هؤلاء العمال قد تحسنت وزادت مرتباتهم، ولكن الحقيقة تقول غير ذلك ففى شركة البيسى كولا وفى ظل الإدارة الجديدة ساءت حالة العمال، سبق وكتبنا الصحف نقول أن الشركة تقف الآن على حافة الهاوية

لقد ادعى أعضاء مجلس الإدارة أن خسائر ميزانية هذا العام تجاوزت ٥٠٪ من رأس المال، مما يستدعى إعلان إفلاس الشركة وتصفيتها طبقاً لقانون الشركات المساهمة.

واعترض بقية أعضاء الجمعية العمومية وطلبوا الاطلاع على الميزانية قبل اتخاذ قرار إعلان الإفلاس، ومن جهة أخرى جاءت تقارير الكفاية السنوية لعمال شركة

البيبي كولا هذا العام لتوضح حقيقة ما ينوي سلاك الشركة عمله تجاه العمال، إذ حصل ٣,٥٪ فقط من موظفي وعمال الشركة على تقدير ممتاز، بينما جاءت تقديرات الباقي بمستوى جيد فأقل، بعد أن كان ٧٠٪ من العاملين بها يحصلون على تقدير ممتاز. ونأتي هذه الخطوة كمرحلة أولى لحصول العاملين في العام القادم على تقديرات ضعيف ومقبول تمهيداً لفصلهم مع انتهاء فترة السنوات الثلاث المنصوص عليها في عقد البيع كمهلة للاحتفاظ بالعمالة.

وقد أجرى تحقيق في فترة سابقة مع أحد العمال لإرساله برقية لرئيس الجمهورية ورد في نصها (اغشونا من الظلم الواقع علينا في البيبي كولا) وهي البرقية التي تم تحويلها لوزارة القوى العاملة والتي أرسلت بدورها مندوباً عنها للتحقيق مع العامل... وكان العاملون بإدارة البحوث والدراسات بمصنع الهرم قد وجهوا خمس بركات استغاثة لكبار المسؤولين طالبوا فيها بالتدخل لتصحيح الأوضاع داخل الشركة بعد أن تم نقلهم إلى إدارة البحوث بلا عمل وبالتالي تم حرمانهم من الحوافز الشهرية، وذلك في إطار خطة الضغط عليهم لتقديم استقالتهم وطالب العمال في مذكراتهم بعودتهم لأعمالهم الأصلية حسب نص عقد العمل...

وينسأل العمال عن صحة الدعاوى التي تثار حول الحرص على حقوق العمال وعدم تشريدكم.

ويشير العديد من عمال الشركة قضية محاولات إدارة الشركة التضييق الدائم على العاملين بما يجبرهم على تقديم استقالتهم، حتى وصل عدد الاستقالات المقدمة في عام ١٩٩٥ فقط إلى ما يزيد على مائة طلب استقالة، وهو شيء غير مسبوق في تاريخ الشركة.

وحول ما تدعيه الإدارة من ارتفاع متوسط الأجور أوضح العمال أن موظفي الإدارة العليا تصل مرتباتهم لأرقام خيالية.

وطالبوا إدارة الشركة بالكشف عن حقيقة ما يتقاضاه هؤلاء الموظفون من واقع كشف المرتبات حتى يتبين ادعاء زيادة متوسط أجور العمال بضم هذه الدخول العليا إليها.

كما وجه عمال الشركة بمصنع بورسعيد نداء إلى جميع المسؤولين بالدولة للتدخل

لحمايتهم ضد ممارسات الملاك الجدد للشركة، وقارنوا في المذكرة التي أرسلوها للمثولين ما بين أوضاع العاملين وأحوال الشركة قبل التخصّص وبعدها.

وقالت المذكرة أن العمال قبل التخصّص كانوا يحصلون بالإضافة إلى مرتبهم الشهري على حافز شهري يصل إلى أربعة أشهر أحيانا نتيجة لتحقيق الخطة الشهرية أو أجر إضافي من بداية الموسم في أبريل حتى أكتوبر، وأرباح سنوية تصل إلى شهرين ومكافأة إنتاج تصل إلى ستة شهور سنويا وقروض إسكان تصل إلى ١٥٠٠ جنيه تخصص من المرتب على ألساط شهرية مبسرة، منحة تصل إلى خمسين جنيها عند عمل نظارة طبية و ٢٥ جنيها عند عمل عدسات للنظارة ومنحة عيد العمال وسلف المدارس والعلاوة الاجتماعية.

أما بعد التخصّص فقد تم إلغاء جميع الامتيازات السابقة نتيجة رفع نسبة المستهدف إلى الضعف بمعدل تعجيزي ووضع شرائح للعاملين لصرف الحافز بحد أقصى ٢٠٠٪ إذا حقق العمال نسبة ١١٠٪ من المعدل المستهدف، وطالبوا أيضا بأن تكشف إدارة الشركة عن حقيقة ادعاءاتها بوجود استثمارات جديدة ونساءلوا أين هي؟ وأين توجد؟

■ فإن كنت ماكولا فكُن أنت أكلِي!

في إحدى أمسيات شهر رمضان ١٤٠٦ هـ عرض تليفزيون القاهرة إعلانا مقدما من (بنك تنمية الصادرات) وهو بنك حديث الوجود، واضح اختصاصه من اسمه، وجاء في الإعلان الغريب أن التخصّص قد تمت وأن الإنتاج قد زاد وأن حالة العمال قد تحسنت وأن الحكومة قد تفرغت لواجبها الأساسي وهو التعليم والصحة. ومعنى الإعلان بشكل مختصر أن كل ما تأمل الحكومة أن تقوم به قد تم وأن «الأشياء معلى» والحمد لله على كل حال، ولا أدري من هو صاحب هذه الأفكار التي حوّاها الإعلان، وغالبا أنه أحد المنافقين الذين يرددون كلمات لا يفهمونها وينقلونها عن صحف أجنبية أو عن أمنيات بعيدة المثال ينقلونها كالببغاوات تماما. ولم يقل لنا العبقري الذي كتب نص الإعلان ما الذي فعلته الحكومة بوزارة التعمين والثقافة والمصانع الحربية وبإسكان الشباب وعشرات الوزارات والهيئات التي ما زالت قائمة تؤدى وظيفتها في تقديم خدماتها للجماهير.

ولم يقل لنا العبقري الاقتصادي الذي حرر الإعلان متى تمت الخصخصة؟ وماذا حدث للشعب المصري عندما قصرت الحكومة وظيفتها على التعليم والصحة؟ إن أخطر ما يواجه مصر الآن هم الحاملون بمجتمع لن يتحقق والذين يستمجلون الأمور والذين يدفعون الحكومة دفعا لكي تتخلى عن مسئولياتها قبل شعب ما زال يجد لقمة العيش بالعافية، وما زال يبحث لأولاده عن مكان بالمدارس، وما زال يبحث عن سرير في أحد المستشفيات يستوعبه ثم زوجته وأولاده وما زال... وما زال... ولكن البيغاوات يرددون مالا يفهمون كمشاهدين في هذا البلد وهم ليسوا من أبنائه، ولا يهمهم إذا تحول الأمر إلى مأساة يعيشها الشعب المصري أو انفجارية تطيح بالآخر والبابس.

إذن هناك المتعجلون وهناك المبررون وهناك المصفقون وهناك المطبلون ومع الاحتذار لكل هؤلاء ومن منطلق وطني لا شيوعي ولا اشتراكي ولا يساري ولا تقدمي... ولا.. إلخ هذه التهم التي أصبحت مبررا لأعمال تطيح بمصالح الشعب بدعوى التطور مع المتغيرات وعدم الانعزال عن الألفية والعالمية، السمة المميزة للنظام العالمي الجديد إذا كان هناك ما يمكن نسبته بالنظام العالمي الجديد.

ونعود إلى موضوع الخصخصة وما يكتشفه من غموض حتى أصبح الناس يقفون حيارى أمام ما يتم، إما لعدم الفهم أو لعدم الاقتناع ونبدأ بملاحظة تتصل بالثمن الذي قدرته الحكومة لشركات قطاع الأعمال أو لشركات القطاع العام. فقد جاء في بيان الحكومة أن شركات القطاع العام تساوي ٨٨ مليار جنيه. وأمام هذا الرقم لابد أن نقف فقد سبق للدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء السابق أن أعلن منذ سنوات أن القطاع العام يساوي ٩٠ مليار جنيه، ويقول تقرير لمؤسسة التمويل الدولية صادر في نهاية عام ١٩٩٤ أن القيمة الدفترية للأصول المملوكة للقطاع العام ٩٤ مليار جنيه بينما تبلغ القيمة السوقية وهي قيمة البيع إن تم، ٤٠٠ مليار جنيه، وفي تصريح سابق لوزير قطاع الأعمال د. عاطف عبيد أن ثمن القطاع العام ٩٤ مليار جنيه.

وقالت مجلة (الإيكونوميست) الاقتصادية الإنجليزية أن القطاع العام المصري يبلغ ثمنه بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليار دولار أي من ألف مليار جنيه إلى ١٤٠٠ مليار جنيه. بل إنه بعد أن أبيع رقم ٨٨ مليار جنيه عدة مرات وعلى لسان جميع المسئولين،

خرج علينا وزير الدولة بمجلس الوزراء الدكتور يوسف بطرس غالى فى حديث مع عبد الرحمن عقل نشره الاهرام بقول الوزير يوسف بطرس غالى بالنص. (إذا قدرنا قيمة الأصول العامة فى القطاع العام والهيئات الاقتصادية وغيرها بنحو ٦٠٠ مليار جنيه كقيمة دفترية - والقيمة السوقية فى المتوسط تقدر بنحو ضعف أو ضعفى القيمة المدفترية). ومعنى كلام وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء أن الرقم الذى أدعته الحكومة هو رقم الثمن المدفترى، أى أن ٨٨ مليار جنيه هو ثمن القطاع العام عند إنشائه فى الخمسينيات أو فى الستينيات وأن ثمنه الآن (أى الثمن فى السوق) ضعف أو ضعفى هذا الرقم أو يقرب مما قدرته مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ ١٤٠٠ مليار جنيه.

ومن حق شعب مصر أن يعرف الثمن الحقيقى لممتلكاته التى سوف تباع، واعتقد أنه ليس من المعقول ولا من المقبول أن تباع اليوم شركات بالسعر الذى أنشئت به منذ ثلاثين عاماً، جاء أيضاً فى تصريحات الحكومة أن القطاع العام مدين للبنوك بمبلغ ٧١ مليار جنيه، وهذا الرقم أيضاً يكتنفه الغموض منذ أعلن المسئولون فى البنك المركزى أن ديون القطاع العام للبنوك تبلغ ٢٠ مليار جنيه وحدد بنك الاستثمار القومى هذه الديون بمبلغ ٣٠ مليار جنيه وقد حدد الدكتور عاطف عبيد هذه الديون فى العام الماضى بـ ٥١ مليار جنيه بل ونجاءت هذه الأزمات جميعها أن للقطاع العام فى ذمة البنوك والحكومة أكثر من ٢٠ مليار جنيه.

إذن حسب ما نقول به الحكومة فالقطاع العام يساوى كله ٨٨ مليار جنيه، وهو محمل بديون قيمتها ٧١ مليار جنيه، أى أن الفائض من ثمن بيع القطاع العام بعد سداد ديونه هو ١٧ مليار جنيه، فإذا استطاعت الحكومة أن تبيعه بفائض قدره ٢٠ مليار جنيه، تكون قد حافظت على أموال القطاع العام، بل زادت عن التقديرات ٣ مليارات جنيه. إما الواقع فيقول أن القطاع العام يساوى ١٤٠٠ مليار جنيه وأن ديونه لا تزيد على ٥١ مليار جنيه، وحتى إذا فرض أنه لا يداين أحداً يكون من حق الشعب المصرى أن يحصل على فائض يساوى ١٣٥٠ ملياراً ليس للتفاوت الشديد بين ١٧ ملياراً و ١٣٥٠ ملياراً يمكن أن تحدث البلبلة ويحدث القلق.

اليس من حق الشعب المصرى أن يعرف بشكل قاطع ما يراد بممتلكاته وما هو ثمنها الحقيقى وما يمكن أن قدره عليه من دخل؟

ثم ملاحظة ثانية وهى عن الشركات المعروضة للبيع، وقد ردد المسئولون عشرات المرات بأنه لم يتم بيع شركات تقوم بدور هام فى حياة الشعب المصرى، وسميت الشركات التى لم تحت من البيع بالشركات الاستراتيجية وضرب مثل بالحديد والصلب وكذلك شركات تسبج المحلة وكفر الدوار، ولكن نظرة إلى الشركات المعروضة للبيع تبدو أكثر من ملاحظة.

وأولى هذه الملاحظات هى كيف يمكن اعتبار شركات تصنيع الدواء مثل شركة ميفيس للأدوية والقاهرة للأدوية والعربية للأدوية شركات غير هامة يمكن التخلص منها، فى حين أنه بعد أن تم الخصخصة (بعد عمر طويل) وتفرغ الحكومة لمهمتها الأساسية فى نظام الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق أو «السوء» كما يقال، فإن الصحة العامة هى مهمة الحكومة الباقية. والصحة العامة لا شك تقوم على وجود مستشفيات جيدة تنوعب جميع المرضى، كما تسبج لهؤلاء المرضى الدواء الرخيص. فكيف إذن والحكومة سوف تنسخر مسئولة عن الصحة العامة تضحي الآن بثلاث من شركات الأدوية، وبالنسبة لشركات بيع السلع الاستهلاكية والأدوات المنزلية والملابس الجاهزة والأجهزة الكهربائية والأثاث والسلع المعمرة وعددها سبع شركات و ٥٠٠ فرع موزعة فى جميع أنحاء الجمهورية، والذى سوف يضار من بيع هذه الشركات وفروعها فى الأقاليم هى الصناعة المصرية وجميع شركات الإنتاج فى السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان وغيرها.

فقد قامت هذه الشركات الصناعية وهى مطمئنة تمام الاطمئنان أن منافذ بيع منتجاتها كثيرة ومتشرة فى جميع المدن الكبرى والمتوسطة وأنها مختصة بالتوزيع فقط وأنها تتعامل مع الإنتاج المصرى بحماس ورغبة شديدة فى تسويق أقصى كمية إنتاج تستطيعها. ولجأة تجد هذه المشروعات الصناعية أن منافذ البيع قد آلت إلى القطاع الخاص أو إلى بعض الأجانب مما سوف يؤثر تأثيرا سلبيا على عملية التوزيع القائمة حاليا. ولا شك أن الأجنبى الذى يمتلك متجرا من هذه المتاجر سوف تكون الأولوية فى التسويق والتوزيع لديه للصناعات الأجنبية الواردة ونستطيع أن نتخيل - كما نشرت الصحف - أن محلات لافاييت الفرنسية التى أبدت رغبها فى شراء (صيدناوى - الحازندار) أمامها الإنتاج الفرنسى من السجاد والموكيت وغيره

وامامها إنتاج (النساجون الشرقيون) وغيره من الشركات المصرية. فلأى إنتاج سوف تنحصر؟ وكذلك الحال فى سائر فروع الإنتاج المنزلى والكهربى وغيره.

إذن الذى سوف يدفع ثمن بيع هذه الشركات ومناقلها هو القطاع الخاص أو هو الرأسمالية المصرية، وربما هذا هو الذى حدا ببعض أصحاب المشروعات الصناعية إلى التفكير فى إنشاء شركة جديدة تشتري إحدى شركات بيع الموارد الاستهلاكية. وحتى مع النجاح فى ذلك سوف يضيّق مجال التسويق وسوف تضحي هذه الشركة الجديدة بمناقل متعددة، وسوف يكون ذلك على حساب الصناعة المصرية التى تفخر بأنها تحمل شعار (صنع فى مصر) والتى سوف تحمل شعارا جديدا وهو (ضرب فى مصر). وهذه هى التجربة القاسية الأولى التى تمر بها الصناعة المصرية الآن وسوف يقضى عليها تماما عندما ينفذ الجسات وتفتح مصر أبوابها وشبائيكها لاستقبال الصناعات الأجنبية بعد أن تنتهى فترة السماح التى منحت للدول النامية.

ملاحظة أخرى لابد أن نقف أمامها طويلا وهى ما أعلن عن بيع شركة (الالومنيوم) وهى صرح صناعى واقتصادى لابد أن تعيد الحكومة النظر فى بيعها أو بيع بعض أسهمها فى البورصة ولا يوجد فى مصر أكبر من هذا الصرح الصناعى الذى حقق أرباحا سنوية تبلغ ١١٠ ملايين جنيه ويستوعب الآلاف من العمال. وعندما يعلن أن شركة الالومنيوم قد حققت خسائر ثم نسال العارفين ببواطن الأمور فيقال لنا أن الشركة تعد مشروع الدرفلة الذى سوف يتكلف مليارا من الجنيهات، وأن الشركة سوف تمول المشروع تمويلًا ذاتيًا ثم باتى من يعتبر أن المليار جنيه مصروفات للشركة فيعلن أنها خاسرة وتصبح المسألة مؤامرة واضحة للحصول على صرح صناعى ضخم أو على جزء منه وإهدار حق الشعب المصرى فى الحصول على أرباح هذه الشركة العملاقة وعلى إنتاجها فى نفس الوقت..

أما الفنادق المعروضة للبيع فلها شأن آخر

.. فى كل شركة من شركات الفنادق نجد الآن إدارات الاستثمار بها تبحث عن ملفات كل وحدة مباعة لتبدأ سلسلة أخرى من عمليات التقييم بالاشتراك مع بنوك وبنوت خبرة والشركة القابضة، وهذا هو الثانى تقييم للوحدات المراد بيعها بعد التقييم الأول الذى لم تستفد منه الشركات بعد فشل مرحلة البيع السابقة وضياع أموال

الحملات الإعلانية لبيع الوحدات وكذلك تقدم مستثمرين بعروض أقل من النصف بالنصف، وحصل كل بنك حسب (المقد) الموقع مع الشركة المالكة على ربع مليون جنيه.. والآن يتكرر نفس السيناريو. ويعلم المسئولون سبقا أن السوق ليست مهيأة حاليا لعمليات البيع والشراء.. ومع ذلك يعرضون خطة تشمل ٢٦ فندقا و ٢٢ شركة سياحية وأراضى فضاء.

خسرت شركة الفنادق المصرية مليون جنيه تكلفة حملة إعلانية لبيع فندق شبرد في العامين الماضيين. ولم يبيع حيث تقدم مستثمران، ولم يوصلا بشئ الفندق ولو حتى إلى النصف.. ولم يتم بيعه ورغم ذلك يتم عرض ١٦ فندقا من أصول الشركة الآن للبيع أهمها (شبرد) الذي تديره شركة هنان لمدة ٢٥ سنة ومعظمها يش تحت وطأة الأحكام القضائية مع المستثمرين أو مغلق بقرار من وزير السياحة مثل فندق النيل (وينا) الذي خربته شركة (وينا) الأجنبية لمدة ثلاث سنوات وبعد ذلك صعد للشركة المالكة لمحكيم بقضى بتسليم الفندق لها وطرد الشركة الأجنبية وتعويضها بمبلغ (١,٥) مليون جنيه ثمن تخريبها الفندق.. وسحب النائب المالي مبلغ مليون ونصف المليون من البنك ليسلمها إلى مندوب الشركة (نابل الفراجي) ولكنه رفض وطلب تحويلها إلى الخارج وهدد بتدخل السفيرين الأمريكى والبريطانى. هذا الفندق (النيل) - الذى يريدون بيعه ومشكلة العمالة لم تحل حتى الآن - يحتاج - كما أشار النائب المالي - إلى ٢٥ مليون جنيه لإصلاحه كى يتم بيعه كذلك، أعلنوا الآن عن بيع فندق سان ستيانو وهو فندق مغلق أيضا بقرار من وزير السياحة السابق بعد أن لقد استواء الحدى بسبب النزاع مع المستثمرين الخليجيين الذين كانوا يديرونه والفندق يحتاج إلى ملايين الجنيهات لإصلاحه.

كذلك أعلنوا عن بيع فندق الأقصر وحاله نفس حال فندق النيل حيث إنه أيضا يخضع لسيطرة شركة وينا الإنجليزية وصادر لمحكيم لصالح الشركة المصرية المالكة ولم ينفذ حتى الآن.. ورغم أن الشركة الأجنبية مستبض مبلغ ٣ ملايين جنيه، فإى منطلق هذا يجعل المسئولين يعرضون هذه الوحدات للبيع فى الوقت الحالى والظروف لا تسمح!؟

شركة ايجوث تمتلك أضخم الفنادق في مصر وسبق لها عرض بعض الوحدات للبيع ومع ذلك خسرت أموال الإعلانات ونفقات البنوك.. وباعت أخيراً فندق (شيراتون القاهرة) بثمن ٤٧,٥ مليون دولار لشركة استثمارية ليبية، بعد مفاوضات ومداولات ومنازعات استمرت أكثر من عام ونصف العام.. والآن يتم عرض البواقي الأربع العائمة مرة أخرى بعد عرضها ٥ مرات سابقة، ولم يتقدم لى منها عرض واحد، وهى (نوت وآتون، آنى حنب وإيزيس) وتعرض أيضا الشركة الآن ثلاث قطع أراضى فضاء للبيع مرة أخرى ولم يتقدم أى مشتر لها بثمن معقول.

وفى تصريحات متعددة على لسان المسئولين فى الحكومة وفى قطاع الأعمال يشربون المثل بما تم خصصته من شركات القطاع العام وهى ثلاث شركات: البيسى كولا والكوكا كولا والمراحل البخارية. ونقول التصريحات إن هذه الشركات الثلاث لم تستغن عن عامل واحد وأن إنتاجها قد زاد وأن أرباحها قد زادت أيضا. وقد أثير جدل حول عمال شركة البيسى كولا وأعلن على لسان ممثل المشترين للشركة أن عدد العمال قد تضاعف، وجاء هذا التصريح ليدحض القول بأن الشركة استغنت عن بعض عمالها القدامى. وقد علق مختص على هذه الأرقام التى أعلنها ممثل المشترين بأن هذه الأرقام تشمل عمال شركة البيسى كولا القدامى وكذلك عمال شركة (شويس) التى اشتراها المشترين قبل البيسى كولا من بنك المهندس. وبذلك تكون شركة البيسى كولا لم تعين عمالا زيادة عما ورثته من القطاعين العام والخاص. هذا عن شركة البيسى كولا أما شركة الكوكا كولا، فقد حققت خسائر تبلغ ٢٥ مليون جنيه فى أول عام لها فى ظل المشترين الجدد رغم أنها حققت أرباحا تبلغ ٢٠ مليون جنيه فى آخر عام قضته فى ظل القطاع العام. أما سبب الخسائر فهو زيادة مستحقات الشركة الأم عن استخدام المادة المصدرة للشركة المحلية وبذلك تحقق الشركة الأم أرباحا، فى نفس الوقت الذى تحقق فيه الشركة المبيعة خسائر، وبذلك لا أرباح للعمال ولا ضرائب على الأرباح التجارية.

وأهم وأخطر من هذا ما يشاع عن أن الشركة تحت شعار تجديد المصانع سوف تقيم مصانع بمعدات جديدة على أرض صحراوية والتى أصدرت الدولة قانونا يتيح للشركات الاستثمارية أن تحصل على الأرض الصحراوية التى تردها مجانا أو بسعر

رمزى. وفى نفس الوقت تقوم الشركة ببيع الأراضي التى تقوم عليها المصانع القديمة
والتي أصبحت داخل المدن وارتفع ثمن المتر فيها إلى آلاف الجنيهات. فهل التجارة
فى الأراضي والإغداق على الشركات العالمية الكبرى هو هدف من أهداف
المخصصة، وموضوع العمالة فى الشركات والمؤسسات المعروضة للبيع والتي أكد
جميع المسئولين أن عاملا واحدا لن يمس فى عمله أو فى رزقه.

وقد قدر مسئول فى الحكومة عدد العمال فى قطاع الأعمال كله بـ ٩٠٠ ألف
عامل، فى الوقت الذى يزيد فيه عدد العاملين فى الحكومة على أربعة ملايين وأن
الحكومة لن تترك عاملا بفصل بل إنها على استعداد لاستيعاب الزيادة التى يرفضها
المشترون، كما قالت بعض المصادر الحكومية أن شركة (سونى) اليابانية قد طلبت
شراء شركة النصر للتليفزيون، وسونى هى التى أقامتها وأنشأتها فى الخمسينات وقد
أعلنت الشركة أنها سوف تصرف لجميع العمال مرتباتهم بشرط أن يتركوا العمل فى
الشركة وهذا معناه ببساطة أن الشركة الجديدة سوف تمنح العمال إحالة اجتماعية أو
(حسنة) بالتعبير المصرى أو أن الهدف إعادة نظام (النكاح) الذى انتهى من مصر منذ
مئات السنين. هل قيام العامل بالعمل هو مجرد الحصول على الأجر أم أنه قيام
الإنسان بوظيفته الأساسية فى الحياة وهو العمل؟

هناك من يقولون أن الحكومة تتحدث عن مشكلة العمالة (بقلب جامد) لأنها
تعلم أن إيقاف التعميمات فى قطاع الأعمال يعنى أن الـ ٩٠٠ ألف عامل يخرج منهم
إلى المعاش حوالى ١٥٠ ألفا كل عام، معنى ذلك أنه فى خلال ست سنوات يخرج
جميع عمال القطاع العام على المعاش وتنتهى مشكلتهم تماما.

الشركة الثالثة فى ترتيب بيع الشركات المصرية هى شركة المراحل البخارية، فقد
بدأت إجراءات بيع هذه الشركة منذ سنوات ونقدم مستثمرون من عدة دول لشرائها
وقام أحد بيوت الخبرة الأجنبية ولجنة من الشركة القابضة للصناعات الهندسية بعملية
التقييم والتي جاء فيها أن ثمن الشركة يتراوح بين ١٦ و ٢٢ مليون دولار. ولكن
المسؤولين فى الشركة القابضة لم يتمسكوا بالحد الأقصى واستقر الثمن على ١٧
مليون دولار أى ٥٦ مليون جنيه، رغم أن الشركة تقع على مساحة ٣١ فدانا فى موقع
مميز يصل ثمن المتر فيه إلى ١٠٠ جنيه أى أن سعر الأرض فقط يبلغ ١٠٠ مليون

جنبه هذا ثمن المباني والآلات وغيرها من الأصول الثابتة. وقد بيعت الشركة وعليها ديون للبنوك الوطنية والشركة القابضة، وبعد سداد الديون بقي من ثمن البيع ٧٣٤ ألف جنيه وهو صافي ثمن البيع، وحاول العمال في ظل إدارة الشركة الجديدة التي يتولاهم مستثمرون يابانيون وأوروبيون ومدير باكستاني وقد تغير اسم الشركة من شركة المراحل البخارية إلى شركة (بهايكوك آند ديكلو كس) وتقدم الإدارة الآن إغراءات للعمال وخاصة السندات، ليحصل العامل أو العاملة على مبلغ ١٥ ألف جنيه في مقابل ترك وظيفته.

وهذا هو (النجاح) الذي يدعون أن الشركات الثلاث قد حققت، وهذا هو طريق التصرف في العمالة الذي سوف يزيده من البطالة في مصر أو بعيد نظام (التكاي). وفي هذه المرة تكايأ أوروبية أو يابانية ولكنها مع ذلك تظل تكايأ. ربما هذه هي الوصفة السحرية التي وضعت للعمال المصريين وربما كان المطلوب هو إصابتهم بالشلل حتى لا يطوروا هذه الأمة.

وتبقى ملاحظة هامة هي ما يتصل بالاستقلال الاقتصادي تأكيداً للاستقلال الوطني بل أصبح الاقتصاد هو المبدأ الأول الذي يتحقق فيه الاستقلال أو تتحقق فيه التبعية.

وهناك في العالم اليوم اتجاهات تنكر تماماً حق الدول النامية في الحديث عن الاستقلال الاقتصادي أو عن التبعية الاقتصادية باعتبار أن العالم الآن في جميع أنشطته وخاصة الاقتصادية والسياسية يتجه إلى ما يمكن أن نسميه الأمية وأنه لا مجال في العالم الآن للقول بالتبعية بل هي المشاركة التي تقوم بين الدول.

صحيح يتجه العالم إلى إلغاء الحدود الاقتصادية بين الدول ويتجه إلى أن يكون العالم سوقاً واحدة. ورغم ذلك كله فلا بد أن نعي أن الدول الكبرى والغنية تضع عشرات وسائل الحماية لإنتاجها، وإذا كانت قد خضعت لقواعد الجات من إلغاء الحماية وإلغاء الرسوم الجمركية، إلا أن الانتهام بالإغراق أو الاحتكار ما زال قائماً ولا بد أن ندرك نحن هنا في مصر أنه مؤخراً وقفت الحكومة الأمريكية في مواجهة مصر لأن تجارها لمححوها في زيادة تصدير عدد من القمصان إلى الأسواق الأمريكية، كما تثار هذه الأيام مشكلة بين الاتحاد الأوروبي ومصر حيث ينهم الاتحاد مصر بإغراق الأسواق الأوروبية بمنسوجات غير مطابقة للمواصفات، وتعقد هذه الأيام

فى سويسرا انه محاكمة لصناعة النسيج المصرى. يجب ألا سحذ بالشعارات البراقة التى ترفعها الهيئات الاقتصادية العالمية والتى سوف تكون صحتها الدول الفقيرة والتى يسمونها النامية.

وبعد ذلك لابد من سؤال إذا كان هذا هو الوضع فى مصر وفى العالم ماذا تعمل الحكومة فى موضوع الخصخصة وهو حجر الزاوية فى الإصلاح الهيكلى الذى يفرضه صندوق النقد الدولى.

لقد اعترفت الحكومة المصرية بالقطاع العام واستشنت شركات كثيرة من عملية الخصخصة مثل قناة السويس والمصانع الحربية وشركات النسيج الكبرى وغيرها، وما المانع أن تضاف إلى هذه الشركات شركات إنتاج أخرى وشركات منتجات هامة وحسوبة وتخصص باقى الشركات ليطل القطاع العام مكمل للقطاع الخاص ومساندا للتنمية فى مصر. وهذه الشركات يمكن إصلاحها وإدارتها على أسس اقتصادية دون التضحية بالجانب الاجتماعى، أما الشركات التى سوف تباع فالمطلوب من القطاع الخاص المصرى أن يتقدم للشراء وأنصوّر أن القطاع العام المصرى يقول للقطاع الخاص المصرى ما قاله الشاعر العربى القديم:

وإن كنت مأكولا فكن أنت أكلى

ولا فأدركنى ولما أمزق

■ من يشتري القطاع العام؟

لحدثنا عما جاء فى بيان مجلس الوزراء فى فبراير ١٩٩٦ والذى يعتبر مبيها ما فى عملية الخصخصة الواسعة التى تنصدى لها الحكومة الآن، وأقصد بذلك خسائر القطاع العام التى بلغت على لسان وزير الإعلام صفوت الشريف ٢٥ مليار جنيه مصرى، وقلنا أن القطاع العام هو ركيزة الاقتصاد المصرى لأكثر من ثلاثين عاما، وهو الذى حمى مصر فى ظل الهزيمة المروعة فى عام ١٩٦٧، وهو أيضا القاعدة الاقتصادية الصلبة التى مكنت مصر من تحقيق الانتصار الباهر فى حرب ١٩٧٣ ولايعنى ذلك أن القطاع العام لم يمان من فساد الإدارة فى بعض الشركات ولايعنى أيضا أن جميع شركائه كانت تحقق أرباحا، أو على الأقل كانت تقوم بتوفير مواد الإنتاج للطبقات محدودة الدخل كجزء من رسالة الثورة الاجتماعية.

وعمى واضح أنه كان هناك فساد في القطاع العام وكانت هناك طاعة مضمرة وكانت هناك حائز، ولكن كى يصل إلى السب في هذه الشان وهى كفاية للتخلص من القطاع العام يعود إلى بداية نشأة القطاع العام. وسرى من كان وجود القطاع العام ضرورة فرصتها ظروف معينة، أم أنها كانت فكرة مسبقا وحقة جاهرة جاءت بها ثورة يوليو فى عام ١٩٥٢

الواقع يقول فى وضوح أن ثورة يوليو لم تطلق من الديولوجية معينة بل كانت عملا وطنيا لم يسبقه التفكير فى أكثر من أهداف أجمع الشعب عليها ويمكن عتبرها مبادئ أو أهدافا لخطة سياسية واقتصادية واجتماعية، وفكر قادة يوليو لم يمتد لأكثر من هذه الأهداف الواسعة والمريضة مثل القضاء على الاستعمار وأعوامه والقضاء على الإقطاع والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم. إقامة جيش وطنى وإقامة عدالة اجتماعية وإقامة حياة ديمقراطية صحيحة

وقد قضت الثورة سنوات أربع منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ حتى استطاعت أن تقتنع بعدم جدوى جميع محاولاتها أن يقوم القطاع الخاص أو أن تقوم الرأسمالية المصرية بواجبها نحو شعبها، فنضع أموالها فى مشروعات التنمية التى أعلنتها ثورة يوليو فى الخطة الخمسية الأولى ولكن لكى يدرك مسلسل الأحداث يعود إلى البداية فنقول:

كانت ثروات مصر فى عهد محمد على ملكا للدولة، فقد كان يملك جميع الأراضى ويملك أيضا جميع المصانع التى أنشأها كبداية لتصنيع مصر وكجزء من إقامة الدولة الحديثة بكل مكوناتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية. وفى ظل الاحتلال البريطانى لمصر ظهر الإقطاع عندما اقتطع المحتلون ونالهم فى ذلك السلطان أو الملك مساحات شاسعة من الأراضى لأسر من الأعيان وذلك لخلق طبقة تتصل مصالحها بوجود الانجليز وبوجود العرش، وقد تحقق لهما ذلك فنشأ الإقطاع ثم على يديه نشأت الرأسمالية المصرية، وكانت منذ مولدها فى حيز الاحتلال البريطانى وفى ظل العرش الفاسد، فأصبحت ومنذ وجودها أسيرة هذين الأخطبوطين الكبارين اللذين تقاسما حكم مصر.

وجاءت الحرب العالمية الاولى فدفعت بالرأسمالية المصرية دفعة كبيرة إلى الامام
منذ زاد الطلب على القطن المصرى، فارتفع سعر القطن طويل التيلة من ٣٨ دولاراً
أمريكياً عام ١٩١٦ إلى ٩٠ دولاراً أمريكياً عام ١٩١٨، وأدى ذلك إلى تصحيم رؤوس
الأموال التى جعلت أصحابها يستثمرونها فى مجال الصناعة

ومن أهم ملامح تطور الرأسمالية المصرية بين الحربين الأولى والثانية إنشاء أول
بنك وطنى وهو بنك مصر على يد طلعت حرب سنة ١٩٢٠، وكان الهدف من
البنك فى أول الأمر تشجيع رؤوس الأموال المصرية على التراكم ثم وسع البنك
دائرة عمله فاشترك فى إنشاء عدد كبير من شركات التجارة، كما صدرت فى عام
١٩٣٠ بعض قوانين الحماية الجمركية لحماية الصناعة المصرية الناشئة من المنافسة
الاجنبية. ثم وقعت الأزمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينيات وتسببت فى زعزعة
الاقتصاد المصرى المعتمد على القطن، ودفع ذلك كبار ملاك الاراضى من راعى
القطن وكبار تجارهم إلى استثمار رؤوس أموالهم فى الصناعة. وساعدهم على ذلك
دخول أموال فرنسية والمجلىزية لاستثمارها فى الصناعة فى مصر فأتاحت لرأس المال
المصرى فرصة اقتسام الأرباح مع الأجانب مع عدم وقوع الخسائر - إذا وقعت -
عليهم وحدهم، كما أن اندلاع الحرب العالمية الثانية تسبب فى نمو الرأسمالية
المصرية

واقام الحلفاء فى القاهرة مركز الشرق الأوسط لتأمين قواتهم ووجد التجار
المصريون فى التعامل مع هذا المركز فرصة مواتية لتحقيق الأرباح
كما أن وقف استيراد مصر للكثير من السلع بالإضافة إلى احتياجات السوق
العالمية للمواد الخام أدى إلى ازدهار الرأسمالية المصرية ونموها

ومع ذلك كله ظلت الرأسمالية المصرية وثيقة الصلة بالزراعة وبالإقطاع، فقد كان
شريف صبرى خال الملك السابق فاروق وهو أحد كبار ملاك الاراضى فى مصر هو
فى نفس الوقت رئيس لمجلس إدارة شركات (المصرية للأسمدة والصناعة الكيماوية،
والنيل للتأمين) كما كان عضواً فى مجالس إدارات البنك الأهلى المصرى وشركة قناة
السويس وثلاث شركات أخرى وكان النبيل سليمان داود، وهو أحد كبار ملاك
الاراضى، نائباً لرئيس شركة مصر للطيران، وفى نفس الوقت كان كبار رجال المال

واكبر الراسمالين يستثمرون أرباحهم فى شراء الأراضى وفى توسيع ضياعهم
وظائفيهم.

والخاصية الأولى للرأسمالية المصرية هى الارتباط الوثيق بينها وبين الزراعة
وملكية الأرض.

أما الخاصية الثانية فقد كانت تمثل فى الارتباط الوثيق بين الرأسمالية المحلية
ورأس المال الأجنبى.

كان بين الراسمالين المصريين عدد كبير من المتصرين الذين لم يكونوا مصريين
إلا على الأوراق فقط، فقد وفد هؤلاء من الخارج واستوطنوا مصر وحصلوا على
الجنسية المصرية ثم قاموا بدور خطير فى الاقتصاد المصرى ومن هؤلاء صيدناوى
وخورى وعدس وهباوى ونابف عماد، وهؤلاء كانوا رأسمالين كبارا وكانوا - فى
نفس الوقت - ملاكا كبارا للأراضى أيضا.

ونمت الصلات بين الرأسمالية المصرية وبين العناصر الأجنبية فى اتجاه تبعية تطور
الرأسمالية المصرية لرأس المال العالمى. وعلى سبيل المثال كان القطن المصرى بوجه
لثلية احتياجات أصحاب المصانع فى لانكشير بالمجلترا ولذلك أصبح اعتماد
الاقتصاد المصرى على الأسواق العالمية للقطن وكان لذلك تأثير حاسم على الاقتصاد
الوطنى بأسره.

وبالرغم من أن بنك مصر كان هدفه منذ انشاء طلعت حرب أن يكون بنكا
للمصريين إلا أنه فقد خاصيته فى عام ١٩٤٧، وبعد أن تركه طلعت حرب وبعد أن
غادر الحياة أيضا، عقد بنك مصر اتفاقية مع شركة (براد فورد دايزر) قام بموجبها
بمشاركتها فى إنشاء شركة مصر للغزل والنسيج الربع من القطن المصرى وشركة
صباغى الببضا (ببضا دايزر) وقد حصل البنك على ١٢٥ ألف سهم من أسهم
شركة (ببضا دايزر) البالغ مجموعها ٢٠٢ ألف سهم. وكانت شركة مصر للتأمين
قد قامت بالاشتراك مع الشركة الإنجليزية (بورنج) التى كانت تملك ٢٩٪ من رأس
المال حتى عام ١٩٥٢. وتأسست شركة مصر للنقل والملاحة بالاشتراك مع الشركة
الإنجليزية (كوكس آند كينجر)، وشارك رأس المال الإنجليزي فى شركة مصر للطيران
وشارك رأس المال الأمريكى فى شركة مصر للتحرير الصناعى.

وخرجت مصر من الحرب العالمية الثانية وقد أسفر الرأسماليون المصريون عن وجههم، ولعبت الاحتكارات دورها في التلاعب بقوت الشعب وبالعناصر الرئيسية لعذاته. وشهدت مصر مرحلة من أخطر المراحل التي مرت بها في تاريخها الحديث. اشتد الفقر وزاد غنى طبقات الملاك وأصحاب رؤوس الأموال وبدأت الحركة الوطنية تنمو وتنتشر، وشهدت السنوات السابقة لثورة يوليو إضرابات في محيط العمال بل امتدت الثورة على الظلم ولأول مرة في التاريخ إلى الفلاحين، وهاجموا قصور الملاك في كفور نجم وبهوت (أملاك الأمير محمد علي ولي العهد وعائلة البدر اوى) وكذلك في أبو الفيط وميت نصالة

ولم يلبث أن انتضح النظام كله وظهرت خيائته في فضيحة الأسلحة النارية وانتشرت الرشوة حتى عرف أن الرأسمالي الكبير أحمد عبود دفع للملك مليوناً من الجنيهات حتى يعهد برئاسة الحكومة إلى حسين سرى باشا وعرفت فضيحة المناخرات من ضرائب شركة السكر التي يملكها أحمد عبود، وبلغ النظام أوج ساءه ونفسخه بتدهير حريق القاهرة للتخلص من حكومة الوفد، بعد أن أعلنت الأحكام العرفية. وكانت ثورة يوليو وبمجرد استيلائها على السلطة قد أدركت أن العامل الحاسم في تثبيت مواقعها ودعم نفوذها وضمان استقرارها هو قدرتها على حل المشاكل المستعصية التي كانت السبب الرئيس في الإطاحة بالنظام السابق، كان أمام الثورة القضية الوطنية والأزمة الاقتصادية والتدهور في مستوى المعيشة والفلاء والبطالة وتحكم رأس المال والاحتكارات في أرزاق العباد.

والغريب أن الثورة لجأت إلى الأسلوب التقليدي في التنمية وركزت سياستها الاقتصادية على نصفية الإنقطاع وضرب نفوذ كبار الملاك، وفي الناحية الأخرى بدأت في تشجيع رأس المال المحلي لتوجيه مدخراته للتنمية الصناعية، فعدلت من الرسوم الجمركية وزادت على السلع والمنتجات الصناعية المستوردة التي يمكن أن تنافس المنتجات المصرية، وألغت وخفضت الرسوم على الموارد الأولية والمعدات اللازمة للصناعة، وأعلنت الشركات الجديدة من ضريبة الأرباح التجارية لمدة سبع سنوات ودخلت حكومة الثورة المجال الصناعي، ليست كمنافسة للقطاع الخاص بل كمكملة لنشاطه. وهكذا ساهمت في تأسيس شركة الحديد والصلب مع طرح أسهمها

للاكتساب العام، وكذا شركة عربيات السكك الحديدية والقومية للاستثمار وشركة
الصناعات الكيماوية (كيما) وغيرها من الشركات

وحاولت حكومة الثورة أن تجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مصر،
لأنها تصورت أنه يمكن لرؤوس الأموال الأجنبية أن تشترك في التنمية الاقتصادية إذا
وفرت لها ضمانات الربح والتأمين ضد الأخطار غير التجارية. لذلك أصدرت
قانون تنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في ٣٠ مارس ١٩٥٣، عدلت بمقتضى النص
الذي كانت حكومة الوفد قد أدخلته لتضمن نسبة ٥١٪ على الأقل لرأس المال
المصري في أي مشروع اقتصادي وحكومة الثورة هي التي سمحت لرأس المال
الأجنبي بنصيب يزيد على النصف في المشروعات الاقتصادية، ثم أصاب السود
الخاصة لتحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج، كما وقعت حكومة الثورة عدة عقود
مع شركات النفط الأمريكية بمنحها امتيازات التنقيب عن البترول في مناطق شاسعة
من الصحراء الغربية.

ورغم كل التيسيرات والتنازلات التي قدمت للاحتكارات الأجنبية فقد أحجمت
عن استثمار أموالها في مصر واتبعت سياسة الانسحاب، لتقليل بديلا عن السيطرة
الكاملة، مقابل الوعد (بتدقيق) رؤوس الأموال، ولم يقتصر الأمر على هذا الموقف
السلبى، بل تأمرت الاحتكارات الغربية كلها لنحرب الاقتصاد الوطنى بمحاولة
ضغوط اقتصادية شديدة من الخارج (في مجال التجارة الخارجية خاصة) وفي داخل
البلاد استخدمت بنوكها وشركات التأمين الواقعة تحت سيطرتها للتأثير في سياسة
الاتمان لتصفيد الأزمة خاصة بعد رفض مصر دخول الأحلاف العسكرية

أما الرأسمالية المصرية فقد لحات إلى حجب أموالها وتجميد نشاطها الإنتاجى أو
مزاولة في أضيق الحدود، وفي مجالات تحقق لها دورة سريعة لرأس المال وعائدا
أكبر، حيث يصعب حصر ثرواتها وأرباحها ولتوفر لها السيولة التي تضمن لها
الاختفاء حينما تحس بالخطر لذلك لجئت الدخول في مشروعات ثابتة مستقرة لعدم
اطمئنانها إلى القيادة الجديدة واتجاهاتها، وقد انخفض رأس المال الجديد المستثمر في
الشركات المساهمة وزادت الودائع في البنوك

كما أن رأس مال الشركات المساهمة الصناعية التي تأسست منذ يناير ١٩٥٤ حتى العدوان الثلاثي في خريف ١٩٥٦ لم يتجاوز ٣٧٧ مليون جنيه، ساهمت الحكومة فيها بمبلغ ١٧٣ مليون جنيه والبنك الصناعي بمبلغ ٢٣ مليون جنيه، أي ما يزيد على النصف.

وانخفض معدل تكوين رأس المال الثابت في القطاع الخاص، وساهمت البنوك التجارية في حجب أموالها عن التصنيع، فرفضت احتياطيها القانوني ورفضت شركات التأمين نسبة النقدية من أرصدها، وكانت الاحتياطييات والمخصصات والأرباح المحتجزة من جانب الشركات تحول إلى أصول إضافية في نفس المشروع القائم كجزء من عملية التمويل الذاتي دون أن تتجه إلى خطوط الإنتاج المرغوب فيها من وجهة نظر صالحي الاقتصاد القومي وتنميته.

واختارت الرأسمالية أقل المجالات تعرضاً للأخطار كالتجارة والمقاولات والإسكان، وهكذا استفدت ثورة يوليو جميع الوسائل والسبل لإقناع رأس المال الخاص بالإسهام في التنمية على أساس تخطيط جزئي وقدمت كل ما تصوره من إغراءات و ضمانات وعمليات تشجيع مستمرة دون أن تلقى أية استجابة من الرأسمالية المصرية أو الأجنبية.

ومن أهم العوامل التي ساعدت ثورة يوليو على حسم موقفها، رفض أمريكا تمويل السد العالي وإعلان ذلك بطريقة فيها الإساءة والإذلال لشعب مصر وكان الرد هو تأميم قناة السويس ثم العدوان الثلاثي وكان رد مصر على العدوان هو تمصير ممتلكات الأعداء كالأحليز والفرنسيين ثم البلجيكين وغيرهم.

بدأت الثورة منذ عام ١٩٥٧ في إعداد الخطة الخمسية الأولى وكانت جميع الشواهد تشير إلى فشل هذه الخطة كما جاء في تقرير البنك الأهلي أثناء إعداد الخطة عام ١٩٥٧ لأن خطة السنوات الخمس لا تعدو أن تكون خطة بغير موارد، فإن اكتتاب الأفراد والبنوك جميعاً في رؤوس أموال الشركات الجديدة لعام ١٩٥٨ لم يتجاوز ١٤ مليون جنيه فقط، أي ما يوازي ١٣٪ من مجموع الاستثمارات، ورغم ذلك لم تتدخل الدولة إلا على استحياء فعدلت قانون الشركات في يناير ١٩٥٩ لتخصيص ٥٪ من الأرباح الصافية للشركات لشراء سندات حكومية.

وفي يونيو ١٩٥٩ أكد جمال عبدالناصر التزام الثورة بمضاعفة الدخل القومي في
الثل من عشر سنوات.

وفي ١٩ يوليو أصدر القوانين الخاصة بالبدء في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى،
وأعلن أن الحكومة على أتم الاستعداد للتعاون مع رأس المال الخاص وأن (توفر له
البل بكل وسيلة ما دام يحقق مصلحة عامة للمجتمع).

ورغم ذلك فقد قابلت الرأسمالية المصرية والأجنبية الأمر بلا مبالاة، ووجدت
الثورة نفسها في مأزق يهددها ويهدد مصر وكان لابد من التسليم بالفشل أو البحث
عن مخرج، وفي عام ١٩٦٠ بدأت تأميم مجموعة بنك مصر ثم البنك الاهلى
وبدأت تصفية الاحتكارات الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد المصرى

ثم جاءت قرارات التأميم فى عام ١٩٦١ للخروج من الطريق المسدود نحو التنمية
وكخطوة ضرورية لإنقاذ الثورة وبالتالي لإنقاذ مصر.

وواضح من هذه الجولة أن الثورة اضطرت للسير فى هذا الطريق اضطرارا، بل
إنه من أهم ما يوجه للثورة أنها ظلت سنوات طويلة تغازل الرأسمالية المصرية
والأجنبية حوالى تسع سنوات، كما ظلت حوالى أربع سنوات تغازل أمريكا. قال
الرئيس الراحل أنور السادات عن هذه المحاولات لكسب أمريكا قال بالحرف
الواحد: (لقد أريق ماء وجهنا لأمريكا).

كما قال فى ورقة أكتوبر التى قدمها للشعب المصرى فى ١٥ مايو سنة ١٩٧٤
وبعد نصر أكتوبر (إن القطاع العام بظل الأداة الأساسية للتعبير عن الإرادة الوطنية
فى تشكيل اقتصادنا القومى، إنه الضمان الرئيسى لأن تظل القرارات الاقتصادية
الهامة لقرارات مصرية تعبر بالفعل عن استقلال مصر الاقتصادى).

لقد احتاجت عملية التنمية الاقتصادية ليس فقط إلى وجود قطاع عام بل إلى
وجود قطاع عام قوى وقادر وهو ضمان حقيقى لمواصلة التنمية الاقتصادية.

ومنذ نشأة القطاع العام وهو يتلقى الضربات تلو الضربات سواء من الداخل أو
من الخارج، وعندما وقعت الهزيمة العسكرية فى ١٩٦٧ أوشك بعض الكتاب أن
يكتبوا أن أحد أسباب الهزيمة هو القطاع العام، وبعد وفاة الرئيس عبد الناصر ورغم

دور القطاع العام فى حرب اكتوبر ١٩٧٣، والذى اشد به السادات مرارا وحتى بعد ورقة اكتوبر ١٩٧٤، إلا ان التخلص من القطاع العام أصبح هدفا سياسيا، قبل ان يكون هدفا اقتصاديا. ويمكن اعتبار سياسة الانفتاح وقوانينها اول محاولة جادة للتخلص من القطاع العام، ومنذ دخل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى أزمة الاقتصاد المصرى فى عامى ١٩٧٥، ١٩٧٦ وقد أصبح واضحا أن تصفية القطاع العام صارت أول مطالب هذه الهيئات الدولية بالإضافة إلى أن ذلك أصبح محورا من محاور السياسة الأمريكية قبل مصر. وعندما وقعت أحداث ١٩٠١٨ يناير ١٩٧٧ هبطت المناداة بالقضاء على القطاع العام فترة ثم عادت حتى وصلنا إلى توقيع إعلان المبادئ بين الحكومة المصرية وصندوق النقد والبنك الدوليين فى ١٩٩١. وبه تم الاتفاق صراحة على سياسة الخصخصة والقضاء على القطاع العام كأساس للإصلاح الاقتصادى.

القطاع العام إذن وجد لكى يفرد عملية التنمية فى مصر، ونساءل الآن إذا كان قد تقرر بيعه فمن الذى سوف يشتريه؟ هل القطاع الخاص المصرى أو الرأسمالية المصرية قادرة على شراء القطاع العام؟ والقدرة هنا تعنى توافر المال اللازم ثم توافر الإرادة وسلطة اتخاذ القرار.

إن الكثيرين من المخصصين يؤكدون أن الرأسمالية المصرية لا تملك ما يكفى لكى تشتري القطاع العام كله أو حتى نصفه، وانتقال ملكية القطاع العام المصرى إلى القطاع الخاص المصرى هو أخف الأصرار، وإذا كان القطاع العام قد استنفد أهراضه وهناك تحفظات كثيرة على هذه الآراء فللمن يباع؟

منذ فترة شاهدت فى التلفزيون الإسرائيلى رجال أعمال مصريا أجرى معه المذيع الإسرائيلى حديثا بمناسبة وصوله إلى إسرائيل بوصفه سكرتير جمعية رجال الأعمال المصريين للإعداد لاجتماع مجموعة من رجال الأعمال المصريين مع رجال أعمال إسرائيليين فى مدينة أشدود فى فلسطين المحتلة، وقد أعلن السيد السكرتير المصرى أن بعثة رجال الأعمال المصريين تبلغ ٣٥ عضوا وأنهم يهدفون لتوقيع اتفاقية تعاون بين ٥٠٠ من رجال الأعمال المصريين و ٥٠٠ من رجال الأعمال الإسرائيليين للقيام بمشروعات مشتركة، وقد دهشت لأنى أعرف تماما أن رجال الأعمال المصريين ليس لديهم عنصر المفارقة وأنهم لا يتحركون إلا بضمان الربح، وقد لمر السكرتير

المصري الأمر عندما قال أن بعض مؤسسات التمويل العالمية أعلنت اعتمادها لتمويل مشروعات مصرية إسرائيلية مشتركة

ومن أجل هذه (الرشوة) الواضحة تحرك رجال الأعمال المصريون، إما يقول في صراحة أن القطاع العام عانى من سوء الإدارة في بعض الشركات ومن حساتر في شركات أخرى، ولكنه في الأغلب الأعم قام بواجبه وما هو مؤهل له. وفي مقابل هذا هل كان القطاع الخاص المصري سليما منذ نشأته، نقيظا في كل مراحل حياته؟

القول للسادة أصحاب القطاع الخاص (من كان معكم بلا حطينة فليرمها بحجر) فإذا كان القطاع العام في ظروف كثيرة قد أجبر على الخسارة لأنه يبيع سمر اجتماعي ويقوم بدعم الطبقات الكادحة، كما أنه يتحمل أعباء عمالة رائدة حتى لا يلقى خربج جامعي بلا عمل فامتص البطالة، وإذا كان قد امتلا ببطالة مقسمة بمعنى الأقل كان يلقى حاجاتها المعيشية الأساسية، أما انحراف القطاع الخاص فكان من أجل أن تثرى مجموعة محدودة من الناس، والقطاع الخاص هو الذي يصحى مصالح الجماهير كي يحقق ربحا خاصا لأصحابه، وإذا كان القطاع العام يدفع حق الدولة من الضرائب التي بلغت سبعة مليارات جنيه سنويا، ويسدد التأمينات الاجتماعية التي تعمل في الاستثمارات، فإن القطاع الخاص هو المستهرب في أحوال كثيرة من الضرائب ومن التأمينات الاجتماعية، والقطاع الخاص - لأنه ملك لأفراد - لا يملك من يحاسبه ولا يجرد من يردعه ولا يجرد من يقول له إن هذا مالك حقا ولكنه - في النهاية - مستمر لصالح شعب مصر.

لقد وقع الاقتصاد المصري في يد المفسدين الأجانب الذين وفدوا إلى مصر في عهد الخديوي إسماعيل ونهبوا ثروات هذا البلد ونزحوها إلى الخارج، وقد وصف المراقبون الأجانب ما حدث بأنه (نهب مصر) وإذا كان الذي حدث في عهد الخديوي إسماعيل (نهب مصر الأول) فقد وقع نهب مصر الثاني على يد القطاع الخاص في عهد الانفتاح، ولحق اسمه وأمام الدولة والقانون هربت الملايين إلى الخارج وسرقت أموال المصريين عائلية، بيعت لهم الأغذية الفاسدة وانتشرت المخدرات على يد بعض هؤلاء، وقدر المختصون الأموال التي خرجت من مصر في عهد الانفتاح بمائة مليار جنيه، وكان هذا هو النهب الثاني لمصر نرجو من الحكومة وهي تنأب لعمليات التخصخصة أن تدقق وأن تبني بأعلى سعر حتى لا ينحرق ما يشر إليه الكثيرون من أن ما يجري الآن هو النهب الثالث لمصر

■ وعلى المتضرر أن يلجأ للقضاء والقدر:

وعلى المتضرر أن يلجأ للقضاء هو تعبير قانوني، أو بمعنى أصح نصرت بلما إليه النيابة العامة، عندما لا تريد أن تشغل نفسها بالبحث في الموضوع، والوصول إلى صاحب الحق أو المدعى بهذا الحق، أو أنها تجد أن البحث ليس من عملها بل هو وظيفة القاضي، لذلك ودلما للشر المحتمل فإنها تأمر ببقاء الحال على ما هو عليه وتنصح المتضرر أن يلجأ للقضاء، وبقاء الحال على ما هو عليه ليس دائما الفصل الحلول، وليس الحال القائم دائما هو أفضل الحلول بل إن النزاع على ما هو قائم يعنى بالضرورة أن هناك صاحب حق يضيع أو على الأقل في سبيله إلى الضياع وأنه لما إلى السلطات كي يحصل على حقه، فإذا به يواجه بهذه الحكمة التي قد تسد من يستمتع بغير حقه وتتمس من يبحث عن حقه الضائع أو المعتدى عليه وإذا كانت المسألة عند النزاع المدني بحسبها القضاء، فإن القضاء لا يصلح دائما في كل الأمور، وكل ميسر لما خلق له.

وفي حالتنا هذه، في حالة ذهاب وزير وحضور وزير آخر فالمسألة نخرج عن ولاية القضاء لأنها من أعمال السيادة، والسيادة ليست خاضعة دائما للإشراف القضائي، وفي مثل هذه الحالة فاللجوء دائما للقضاء والقدر، وهو قوة لا راد لها ولا قدرة له بمواجهتها لأنها من أعمال السيادة الكونية وسبحانه وتعالى وإذا كان الأمر كذلك فلا مناص من الحديث على ضوء ما هو قائم فعلا، بل علينا أن نعتبره - ولدينا الحق كل الحق - أنه دائم وأبدى حتى نستطيع أن نتحدث في راحة كبيرة عن اليوم وعن الغد، فما يحدث اليوم يصنع الغد دون شك.

وأبدأ حديثي بموضوع أصبح من كلاسيكيات الفولكلور الإداري المصري، وهو ذلك الذي أسموه لنفرة بالثورة الإدارية وتعددت فيه النظريات مثل الإدارة بالأهداف، بمعنى أن تحدد الهدف قبل أن تنشئ الوظيفة ثم الإدارة بالاكثاف كان يخبط الموظف زميله كثفاً، كي يزيحه عن منصبه الرياسي المأمول، ومثل الإدارة بالتدريب وإعادة التدريب والتسليك والتوليع وعشرات النظريات التي ذهبت أدراج الرياح، وبقيت الإدارة المصرية تنمى بالعراقة وبالقداسة التي اكتسبتها منذ سبعة آلاف عام والتي وضع أسسها (مينا) الذي ضم ووجد القطرين البحري والقبلي

وصمم الإدارة المصرية صحيح أنه دخل عليها منذ ذلك الحين لحسابات كثيرة من حيث المظهر العام فتداولنا كلمات لها رنين موسيقى في بعض الأحيان وفي بعض موسيقى في أحيان أخرى مثل وكالة الوزارة والمصلحة والإدارة والقلم والهبة واللازمة والقطاع وغير ذلك من كلمات كانت يستمعها سفلات وبرقيات وعلى رأى العربى القديم عندما قال (ما أكثر أسماءك وأقل ثمنك)

المهم هل يمكن أن ندخل القرن الواحد والعشرين بهذه الكسل من الأوراق والأرشيفات التى نوء بحملها مصالحها الحكومية، بدءا من القرية فى أقصى الوجة البحرى والصعيد إلى القاهرة، حيث الإدارة والوزارة والسطافة والوحدة المطهرية فقط هل يمكن أن نظل آلاف القضايا وفيها مصالح الملايين وحياة الآلاف فى ملفات رهنا بعود كبريت يذهب بهذه المصالح أدراج الرياح ولا أريد أن أتوقف كثيرا عند إعلان نشره الصحف على عن فقد عشرات القضايا أين ؟ انه أعلم هل يمكن أن نحفظ بتاريخ المصالح وتاريخ مصر ووثائقها فى أوراق بالية تأكلها العة وبعض فيها الفئران، وهناك مخترعات اسمها الكمبيوتر وغيرها ؟ هل يمكن أن نحدث الإدارة المصرية وأرجو ألا نستخدم بعد ذلك كلمة (ثورة) ؟ فواضح أنها ثقيلة على أناس كثيرين وخاصة من المسئولين، وما دمنا معجبين بكلمة (إصلاح) وجرباها ونمعت فى مجال الاقتصاد، فلماذا لا نجربها فى مجال الإدارة ؟ فنقول نحن فى حاجة إلى (إصلاح إداري) وكفاية ثورات، ومنها الثورة الإدارية

هل يمكن أن ندخل القرن الواحد والعشرين بهذه الحمافل من الموظفين الذين لا يفعلون شيئا لأنهم لا يعرفون شيئا ولا يفهمون شيئا ولم يتعلموا شيئا لا فى المدرسة ولا فى الجامعة ولا فى جامعة الهواء وهونليفزيوننا الجليل ؟ وأبادر فأقول إنى لا أدعو إلى الاستغناء عنهم ولكنى أدعو لإعادة تكوينهم وهم مستعدون دون شك أن يعاد تدريبهم لعمل يصلحون له بدلا من بطالة مقنعة تمرقل ونعوق وتذهب بمصالح الملايين. لقد تغير اسم وزارة العمل، فبعد أن كانت وزارة العمل والتدريب أصبحت وزارة العمل والتشغيل، فهل معنى ذلك أن الوزارة أنهت مهمتها فى التدريب وانتقلت إلى مسئولية جديدة هى التشغيل ؟ أم أن ما حدث من قبل (الزحلقه)، زحلقه مشكلة البطالة إلى إحدى الوزارات حتى يمكن إيجاد مسئول

بحاسب عندما تتضاعف البطالة وعندما يعجز هذا الوزير عن حلها وهي سور
تضاعف بفضل جناب الإصلاح الاقتصادى المجل

إن إعادة تدريب النسبة الغالبة من العاملين وتحديث الإدارة في وسائلها وطرقها
هو بمثابة البنية الأساسية للإصلاح الإدارى في مصر ولا نجاح للاستثمار ولا إنعاش
للاقتصاد ولا قضاء على البطالة إلا إذا وضعت كل هذه المشاكل في يد جهاز يستطيع
أن يتعامل معها بفهم وبمسئولية وبقدرة على تحريك الأمور لا أرغم أن الخهار
الإدارى يستطيع أن يتصدى لهذه المشاكل ويستطيع أن يحلها، ولكنه كما قلت هو
البنية الأساسية لأى إصلاح فى المجتمع

إن أهم ما نتحدث عنه الحكومة الجديدة هو مجموعة القوانين التى طال انتظارها
والتي تدرجت من دورة إلى دورة فى مجلس الشعب والتي أقسم مسئولون كثيرون
من قبل على سرعة تقديمها وإقرارها والخلاص منها وأول هذه القوانين التى كثر
الحديث عنها والتي ترددت الحكومة فى تقديمها والتي توقفت مرات ومرات، وإن
كان الأمر لم يخرج عن مناقشة المكاتب وهي فى نظرى ليست كافية، أقصد قانون
الإسكان والعلاقة بين المالك والمستاجر ولا أستطيع أن أسبق الحوادث فأدلى برأى
فى موضوع تعرض للتعديل والتبديل، وأرجو ألا بدخل هذا القانون الهام والخطير
مجلس الشعب ويخرج كما خرجت قوانين هامة أخرى، دون أن يعطى أعضاء
المجلس والناس خارج المجلس فرصة لمناقشته، فانا واثق أنه ومنذ اليوم وقبل الدورة
البرلمانية التى سوف تبدأ بوجد تحت يد رئيس المجلس الدكتور فتحى سرور طلب
موقع عليه من أربعين عضوا يطلب قفل باب المناقشة ودون تأريخ وليس على سيادة
إلا أن يضع التاريخ ثم يقطع سبل المناقشة بصوت جهورى قائلا

- جاءنى الآن طلب موقع من أربعين عضوا ولست وحدى الذى برعم
أن قانون العلاقة بين المالك والمستاجر وبعد أن تأخر إلى هذا الوقت من أهم وأخطر
ما يواجه المجتمع وفى هذه الظروف التى يمر بها الآن

تعلن الحكومة وهي سعيدة أنها سوف تقدم إلى المجلس فى دورته القادمة قانون
منع الإغراق وقانون الغش التجارى وربما ليس لهذه القوانين شعبية قانون الإسكان
ولكن هذين القانونين ضروريان لحماية الصناعة المصرية ما دمنا قد توكلنا على الله

ولمنا بتحرير التجارة الخارجية. وتحرير التجارة الخارجية ليس تحريراً من القيود بالنسبة لأصحاب البلد من المصريين كما ذكرت من قبل في هذا المكان، ولكنه تحرير من القيود التي كانت مفروضة على الأجانب لحماية المصريين وحماية صناعتهن الوطنية وأسواقهم التجارية، ولكن حسب تعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وجميع الهيئات الدولية تم تحرير التجارة والنزول بالحد الأقصى من الجمارك إلى ٨٠٪ وسوف تنزل إلى ٥٠٪، كل ذلك من أجل سواد عيون الصندوق حتى نستطيع أن نشارك في تحريك الكساد في الدولة الغنية بالذات وحتى نستطيع أن نساهم في إنعاش اقتصادها، وعندما يتعش اقتصاد الدول الغنية سوف يتعش بالتالي اقتصاد الدول الفقيرة والمثل المصري يقول: (من جاور السعيد بسعد)

المهم أن الصناعة المصرية في حاجة إلى حماية وقد سبقتها دول كثيرة في وضع أسس هذه الحماية، ومنها القوانين التي أعدتها الحكومة والتي تعلن أنها ستقدم بها لمجلس الشعب فور بدء الدورة البرلمانية. القانون الأول هو قانون عدم الإغراق والذي يمنع أي شركة أو دولة أو مؤسسة تجارية في الداخل أو الخارج أن تفرق الأسواق بسلعة معينة كي تنخفض الأسعار، وتضمن تصريف كميات كبيرة من هذه السلعة على حساب سلع أخرى قد تكون سلعا مصرية الجنسية.

والقانون الثاني هو مقاومة ما تلجأ إليه شركات كثيرة خاصة في دول معروفة مثل نايوان وغيرها، إما في التلاعب بالفواتير أو التلاعب في مواصفات السلعة والهدف من ذلك طبعاً النزول بالتعريفية الجمركية إلى مستويات ضعيفة تتيح للسلعة أن تباع في الداخل بسعر قليل كي تضرب سلعة أخرى قد تكون سلعة وطنية أو الغش في المواصفات التجارية التي يجب أن تحتوي عليها السلع المستوردة ونحن نتصور أن مجلس الشعب سوف يوافق على هذين القانونين دون شك، ولكن السؤال الذي يجب أن نتوقف عنده من الذي سوف يعمل على تطبيق هذه القوانين؟ ما هي الهيئات أو الأجهزة أو الوزارة المسؤولة عن تطبيق هذه القوانين؟ فسوف يكون الرد دون شك الاقتصاد والداخلية والتنمية.

ولكن هناك سؤالاً ساذجاً أيضاً. اليس التهريب ممنوعاً بمقتضى القوانين القائمة؟... إذن فمن أين تأتي الملابس المهربة والموجودة في منات الشوارع بالقاهرة وعلى الرصيف وليست في حاجة إلى مخبرات أو مباحث أو غيرها.. هل هذه الملابس

وصلت إلى أسواق القاهرة بشكل رسمى أم أنها مهربة؟ هي مهربة قطعاً لأن استيراد الملابس الجاهزة ما زال ممنوعاً حتى اليوم.. إذن لمن الذى سوف يضمن تنفيذ قانون الإغراق أو متى سوف تقوم الأجهزة بمقاومة الإغراق عندما يبدأ أم بعد أن تفرق مالطة؟ ومن الذى سوف يمنع دخول سلعة لأن مواصفاتها غير مطابقة لما يجب أن تكون عليه؟ هل هي نفس الأجهزة التى تدخل مصر عن طريقها كل السلع الممنوعة وفى مقدمتها المخدرات التى قدر ما يستورد منها اليوم بحوالى ٣ مليارات دولار؟

■ التحرير والتدمير:

لا أعرف من هو المبررى الذى اختار شهور الصيف موعداً للبدء فى تحرير التجارة الخارجية وإعلان التعريفة الجمركية الجديدة. ربما كان هذا الاختيار مرتبطاً بموسم الأوكازيونات. تصور هذا المبررى الاقتصادى أو الاقتصادى المبررى أن التعريفة الجمركية الجديدة التى سوف ترفع أسعار بعض السلع، يمكن للتخفيضات التى يمنحها الأوكازيون أن تخلص هذه الزيادة، وربما كان الموعد مرتبطاً بالميزانية الجديدة، وربما بالمحادثات التى تمت مع صندوق النقد والبنك الدوليين. المهم أن هذا هو ما حدث، فأما إذا كان مقصوداً فقد كان هناك قصر نظر واضح، وإذا كان مفروضاً فالخط قد لعب دوراً سلبياً.

المهم أن الأوكازيونات قد بدأت ووصلت نسبة التخفيضات إلى ٦٠،٥٠٪ وازدحمت شوارع وسط القاهرة بالخلق وأصبح الزحام لا يطاق ولكن للفرجة فقط تحولت المتاجر بقدره قادر إلى معارض للمشاهدة وهز الرؤوس ومصممة الشفاء، بعد أن كانت حوانيت للبيع والشراء وسبحان مغير الأحوال، زحام شديد ولا بيع ولا شراء وكما يقول المثل العربى الفصيح: (أسمع نعمة ولا أرى طحناً) فنحن نرى زحاما ونسمع هممة ولا نرى بيعاً ولا شراء.

الكساد يلف كل شيء. والكساد له أسبابه. ومن أطرف ما قرأت أن الحكومة هي التى فرضت الكساد كى تقضى على التضخم، وهذا القول يساوى بالضغط القول المبررى الذى زعم أن الحكومة تغذى الإرهاب كى تحاربه وتتركه ينتصر عليها مرة وتنتصر عليه مرات لتحمس اللعب وإشغال المنافسة وإدخال السرور على قلوب المفرجين. المهم أن التعريفة الجمركية الجديدة قد بدأ تنفيذها ولكن المستهلكين الذين

زعمت الحكومة وبعض الصحف أنها صدرت لصالحهم كانوا أذكي ممن حاولوا أن
يفضحوا عليهم ولم يستجيبوا حتى للتخفيضات المغربية والمسألة في الأول والآخر
ليست نظريات وليست كلاما كبيرا يكتب وليست مؤتمرات ولا اجتماعات ولكنها
حقائق.

فلذا كان لدى الناس المال الذي يتيح لهم شراء ما يريدون أقبلوا عليه، وهم في
أحيان كثيرة قد يشتررون ما ليسوا في حاجة إليه، وفي أحيان أخرى قد لا يهمهم زيادة
السعر أو تحريكه بعض الشيء فالحاجة تدفع إلى التضحية أما إذا عر المال فماذا يفعل
المواطن حتى في مواجهة الضرورات؟ يفعل ما يفعله المواطنون الآن إذ يمتدحرون
للمشاهدة ثم يرددون بصوت عال أو منخفض (العين بصيرة والإيد قصيرة)

لحدثنا من قبل عن تحرير التجارة الخارجية وقلنا بوصوح أن الدول الغنية لا تستطيع
أن تطبق قواعد على إطلاقتها وأنها وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تفرص
الحماية على بعض إنتاجها، وكذلك تفعل اليابان ودول السوق الأوروبية وقلنا أنه إذا
كانت الدول الغنية تفعل ذلك فمن باب أولى يجب أن تفعله الدول الفقيرة أو
النايبة. ولكن يبدو أن مثل هذا الكلام يذهب في الهواء أمام ضغوط البنك
الدولي. وفي هذه الكلمات نخرج من حيز النظريات إلى الواقع في السوق المصرية
التي بدأت تتأثر إلى حد كبير بمجرد الإعلان عن السياسة التجارية الجديدة حتى قبل
أن تصل السلع التي فتح باب استيرادها وقبل أن نرى المؤسسات والشركات الأجنبية
التي أبيع لها العمل في مصر في ميدان التجارة.

الغريب أن هذه السياسة معروفة من زمن طويل وكان معروفا أيضا أنها جزء من
صفقة البنك الدولي وأنه تجري حولها المحادثات وعندما تم ذلك كله لم يتحرك أحد
ولا أعرف ماذا حدث للناس؟ فإنهم لا يتحركون إلا بعد وقوع الواقعة وكبار
الاقتصاديين والناس أصحاب السوق، أصحاب المصانع الذين يملأون الدنيا صراخا
الآن لم يتحدث واحد منهم ولم يرفع صوته مرة واحدة ضد هذه القرارات وهي في
طور المناقشة أو في طور الإعداد، ولكن بعد صدورها يبدأ الصراخ عندما تصبح
حقيقة واقعة وعندما يكون من المسير أن تراجع الحكومة عنها، لأنه في ذلك الوقت
تصبح المسألة متصلة بهيئة الحكومة بل بهيئة النظام كله، والموضوع لا يجب أن يأخذ
هذا المسلك من الجانبين.

فعلى أصحاب المصلحة أن يكونوا حريصين على معرفة ما يدور من حولهم وعلى الحكومة ألا تنفرد بمثل هذه السياسات وتعتبرها قرارات إدارية، هي المسئولة عنها. ففي بعض الأحيان نعتقد اللجان وتطول المناقشات في أمر تافه لا يقدم ولا يؤخر، أما القرارات المصرية المتصلة بحياة مجتمع بأسره، رؤوس أموال وعمال وعاملون فتتخذ فجأة وكأنها القدر الذي لا يقدم علامة ولا مقدمة لنزوله.

ونعود إلى السوق المصرية في مواجهة ما حدث، ونبدأ بالصناعة العريقة في مصر وهي صناعة النسيج.

انتهى العمل بالاتفاقية الدولية التي تنظم تجارة المنسوجات بين دول الحات (١٠٨ دول) بينها مصر. وعقد مؤتمر تحرير التجارة الخارجية في أوروغواي وأصدر اتفاقاً جديداً، والاتفاقية القديمة التي انتهت كانت تضمن لمصر حصة محدودة من منتجاتها من الملابس والمنسوجات لتصديرها إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية إلا أن الاتفاق الجديد الذي تم في (أوروغواي) حرر تجارة المنسوجات وألغى نظام الحصص وفتح باب المنافسة على مصراعيه بين الجميع وحددت اتفاقية (أوروغواي) فترة انتقال مدتها ١٠ سنوات يتم في نهايتها تحرير كامل لصناعات النسيج.

ولكن هل صناعة المنسوجات في مصر قادرة على المنافسة الحرة مع إنتاج الدول الأوروبية والأمريكية. إن صناعة الغزل والنسيج الصناعة الرائدة في مصر تلاقى صعوبات ضخمة وفي مقدمتها نقص خامات القطن وارتفاع أسعارها وزيادة تكلفة التشغيل وأخيراً فتح باب الاستيراد والذي سينقل المنافسة بين المنسوجات المصرية والإنتاج العالمي إلى السوق المحلية. وخلال السنوات العشر الأخيرة أغلقت مصانع نسيج كبيرة أبوابها ووصلت نسبة الغلق في المحلة الكبرى، قاعدة صناعة النسيج في مصر إلى ٥٠٪ من مصانعها. وفي دراسة أعدها المعهد القومي للتخطيط عن صناعة المنسوجات في مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة، اتضح أن مشكلات هذا القطاع بدأت مع الانفتاح الاقتصادي وتمثلت مظاهر الأزمة في عدم قدرة المنتج المصري على منافسة المنسوجات المستوردة. ويرجع ذلك إلى عدم توافر استثمارات كافية لتنفيذ خطط الإحلال والتجديد وطرح المنتج المحلي وفقاً لأسعار لا تعكس التكلفة الحقيقية أو الاقتصادية وإغراق السوق المحلية بمنسوجات مهربة دون جمارك.

ويقول اصحاب مصانع النسيج بعد فتح الباب امام الاستيراد ان المنتج المصرى على التكلفة بسبب ارتفاع اسعار الخامات ولوازم التشغيل والزيادات الضخمة فى اسعار الكهرباء والتقديرات الجزافية للضرائب، اما المنتج المستورد خاصة من دول شرق آسيا فهو اقل تكلفة واكثر جودة وارقى تكنولوجيا كما ان حكومات هذه الدول تدخل لدعم صادراتها ومنها صناعة النسيج.

وقد تلت صناعة السجاد والموكيت ضربة قاضية، فإن الإنتاج المصرى من الموكيت والسجاد يغطى السوق المحلية تماما ويسمح بفائض للتصدير يصل إلى ٤٠٪ من الإنتاج وفتح باب استيراد السجاد والموكيت سيؤدى إلى إفراق السوق المصرية بالمتورد ومحويل الإنتاج المصرى إلى راكد فى المخازن.

ولا يمكن للصناعة المحلية منافسة المستورد من حيث الاسعار لانه مهما انخفضت التكلفة المحلية لن تتمكن من منافسة نظيرتها الاجنبية لان التكنولوجيا المتقدمة تؤدى إلى خفض تكاليف الإنتاج.

وتؤكد تقارير الشركات الهندسية والغرف التجارية ان قطاع السلع المعمرة يعاني من ركود شديد حيث تشير التقارير إلى أن مخزون الشركات الهندسية وصل إلى ٤٠٠ مليون جنيه لسلع لمبات الفلورسنت والمكانس الكهربائية والبوتاجازات والسخانات، وزيادة من فتح باب الاستيراد أمام السلع الأجنبية أضيفت ٥٪ ضريبة مبيعات، وقد نسب ركود السوق الواضح إلى تقديم الشركات لهذه السلع بالتسليم المريح ومن ذلك يتضح أن المنافسة لن تكون فى صالح الإنتاج المصرى.

والمشكلة فى الصناعات الغذائية المستوردة أنها تحظى بدعم كبير من الدول المنتجة لها بحيث لا يستطيع الإنتاج المحلى منافستها فالسوق الأوربية تقدم دعماً لهذه الصناعات يصل إلى ١٥٠ مليار دولار فى العام.

وعلى سبيل المثال فسمر طن الجبن الأبيض (فيتا) فى الخليج ١٧٠٠ دولار وفى مصر ١٢٠٠ بينما يباع فى أوروبا بـ ٢٢٠٠ دولار. وهناك مثل آخر من اللبن الفرنسى حيث يباع لتر اللبن فى مصر بـ ٢,٥٠ جنيه فى حين يتم بيعه فى فرنسا بمبلغ يساوى ٣,٥٠ جنيه. هذا عدا أجور الشحن والنقل والتخليص والجمارك التى تصل إلى ٣٠٪ ويمكن أن تصل إلى ٥٠٪.

وسياسة الدول الأوروبية بالنسبة لهذه السلع إغراق أسواق دول العالم الشر
وتقديم الدعم الذى أشرنا إليه لصالح زراعتها ومتجيبها ويتوقعون أن يستثمر
الإنتاج المحلى بنسبة ٢٥٪.

ونعرض قطاع الطباعة لزيادة التعريفات الجمركية على الورق من ٥ إلى ١٥
وهذا يعنى زيادة الأعباء على الطباعة بنسبة ١٠٪ على الأقل بخلاف الرسوم الأخرى
التي تدفع للحكومة.

هذه القرارات فى صالح بيروت على حساب المطابع المصرية بالإضافة إلى تأثيره
على أولياء الأمور نتيجة رفع أسعار الكراس والكتاب المدرسى وتأثيرها الثقافى
نفس الوقت.

الحكومة تطبع ٩٠٪ من المطبوعات والقطاع الخاص ١٠٪، فمعنى ذلك أن الحكومة
ستدفع للحكومة.

وتشير بيانات غرفة الطباعة إلى إغلاق ٦٤٠ مطبعة من ١٥٠٠ خلال العام الماضى
بسبب ضريبة المبيعات.

ومحاربة الكتاب ورفع سعره يتم فى الوقت الذى تفقد السيدة/ حرم رئيس
الجمهورية معركة هى معركة دفع الأطفال إلى القراءة. وفى الوقت الذى ينادى به
جميع المخلصين لهذا البلد أن الكتاب هو الوسيلة الأولى فى محاربة الأفكار
المنحرفة بعيدا عن الوقوع فى برائن التيارات الضارة بالوطن.

هذه أمثلة قليلة من كثير ولكنها تعبر بوضوح عما يجرى فى السوق المصرية الآن
نتيجة لسياسة تحرير التجارة التى هى ركن هام من أركان النظام الاقتصادى الجديد
اقتصاد السوق.

وفى مواجهة هذه السياسة الجديدة تبرز مكان من الخطر الذى يزداد ويشهد إداله
تقف الحكومة بحسم أمام سياسة الإغراق، وكان لابد أن يصدر قانون الإغراق مع
التعريفات الجمركية الجديدة ومع رفع رسوم المبيعات، وهذا القانون يعطى الحكومة
حق مواجهة الإغراق السلمى من طريق الأسعار المنخفضة والدعم، وقد قرأت أن
القانون يناقش الآن فى وزارة الاقتصاد وعليها أن تسرع بإصداره.

هناك خطر آخر وهو التهريب وهو ما كان يقع في ظل النظام القديم وهو سيفع في ظل كل نظام. ورغم أن مسألة التهريب محدودة ومعروفة إلا أنها لم تنتج حتى الآن من تهريب عدة مليارات من المحدثات كل عام وهي السموم التي تترك شتاتاً اقتصادياً كل يوم، كما أنه في فتح الباب أمام الاستيراد هناك أيضاً خطر سرور الفواتر وغش البضائع خاصة تلك التي ترد من شرق آسيا وتحمل ماركات عالمية وهي مظنة التزوير والتزييف

بعد كل هذه الاحتياطات المطلوبة والتي نرجو أن تكون حاسمة إلا أننا مارلاً نسأل: هل يمكن أن تنجو الصناعة الوطنية من التدمير كنتيجة لهذه السياسة الجديدة؟ إن فتح الاستيراد سوف يستنفد مواردنا من النقد الأجنبي وسوف يكون لهذه السياسة آثارها السلبية على الجنيه المصري وسوف تزيد معدلات العجز في الميزان التجاري المصري وسوف يلجأ القطاع الخاص إلى الائتمان الخارجي لتمويل وارداته المتزايدة.

■ بين عاطف صدقي وكمال الجنزوري:

لتفق مبدئياً علي أن ما حدث في الحكومة المصرية في بداية عام ١٩٩٦ ليس تغيراً كما كان متوقفاً أو كما كان مطلوباً من كثيرين أو كما كانت تقود إليه الظروف والتغيرات بل حدث تعديل. وفارق كبير بين التغيير والتعديل وربما يبدو من المعنى الظاهري للكلمة أن التغيير يعني تغيراً في السياسات وفي الأساليب، أي أنه بيساطة تغير في الاستراتيجيات، وفي التكنيك في نفس الوقت، أما التعديل فكما يبدو أيضاً من المعنى الظاهري هو مجرد تعديل في المسار أو في الأساليب مع ثبات الهدف والغاية. وأظن دون محاولة إجهاد الفكر أن الذي يبدو حتى الآن من شخصيات المسؤولين الذين تمحدث الثقة بهم أو أولئك الذين جرى بهم أو الذين تحملوا مسؤوليات جديدة. ويبدو ذلك واضحاً من خطاب التكليف الذي وجهه رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء الجديد ومن بيان الأخير في مجلس الشعب ومن بيانات لزمه الإعلام المتعاقبة بعد الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء والذي ما زال أسبوعياً حتى الآن.

الذين أَرْضاهم التعديل والذين أسخطهم والذين ساءهم أن يترك د. عاطف صدقي منصب رئيس الوزراء بعد تسع سنوات كاملة والذين أسعدهم ذلك، جميع هؤلاء وهم متناقضون في طموحاتهم وفي آمالهم وفي حكمهم على ما تم، يتفقون جميعاً في شيء واحد هو شخص رئيس الوزراء الجديد الدكتور كمال الجنزوري ليس هناك أدنى شك في إخلاصه وليس تفهمه للأسور وفي قدرته على التنفيذ وفي نزاهته وفي استقلال رأيه وفي عدم انتمائه إلى مجموعة أو شلة، وهو رغم طول قيامه بمسئوليات كبيرة منذ كان محافظاً للوادي الجديد قبل عشرين عاماً لم ينهم ولو بالباطل باستغلال النفوذ سواء منه أو بمن يتصل به بقرابة أو صلة ما.

وإن كان أقوى ما يوجه للدكتور الجنزوري هو: ماذا يمكن أن يفعل مما كان عاجزاً عن فعله وهو النائب الأول لرئيس الوزراء لسنتين طويلة وهو مسئول التخطيط وهو رئيس مجموعة التفاهم مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ماذا يمكن أن يضيف الدكتور الجنزوري إلى العمل الوطني ولم يكن قادراً على إضافته خلال توليه مسئولياته القديمة؟ هل لابد أن يكون رئيساً للوزراء حتى يعمل بجهد أكثر ويحرص أكثر ومسئولية أكبر؟ هل كان وجود د. عاطف صدقي حائلاً دون قيامه هو بتحقيق إنجازات أكثر في الميادين التي كان مسئولاً عنها مسئولية مباشرة؟ وإذا كان د. عاطف صدقي كان معوقاً له بحكم رئاسته لمجلس الوزراء ألم يكن ذلك يدفعه لأن يكافح ويتناضل من أجل تنفيذ ما يراه صالحاً للوطن حتى لو دفعته الظروف إلى ترك منصبه بإرادته.

لا أريد أن استطرّد طويلاً في هذا الاتجاه فلا أعتقد أن وصف مسئول كبير (بالطيبة) هو من قبيل المدح بل إنني أراه ذمّاً في صيغة المدح، فالطيبة كما يفهمها المصري هي مزيج من اللامبالاة وترك الأمور تسير على أعتابها، وفيها قدر كبير من الصهبة والغرسة، وهذه كلها أوصاف يجب أن بنأى عنها المسئولون خاصة في ظروف كالظروف التي تمر بها مصر والتي تحتاج إلى يد قوية عادلة تقف مع الضعيف حتى ينال حقه وتقف في طريق القوى حتى يترك حق غيره وتسد الشارع أمام الغنى حتى لا يأكل الفقير، وكله وارد اليوم في مجتمعنا الرشيد.

في تصريحات الدكتور الجنزوري الأولى أنه يرفض سفر المسؤولين إلى الخارج
وتبدأ لفتات الحكومة، كما أنه يرفض الإعلانات في الصحف التي تحمل التهانى
للمسؤولين والتي تدفع نفقاتها الخزنة العامة، ويبدو أن البروقراطية المصرية أرادت
أن تستعرض عضلاتها أمام رئيس الوزراء الجديد أو أنها قامت (بذبح القطعة) أمامه
قبل أن يذهبها هو، فبالأول مرة في تاريخ الحكومات المصرية التي يزيد عمرها الآن
على ١١٥ سنة، تصدر بعض صحفنا القومية ملاحق خاصة تحمل التهانى للوزراء
الجدد وللوزراء الذين تمهد تعيينهم وعلى رأس هؤلاء جميعاً السيد رئيس مجلس
الوزراء الذى أعلن رفضه لهذا الأسلوب فى إنفاق الأموال فيما لا ينفع بل يضر
ضرراً بالغاً، وهو نموذج للنسب وإهدار المال العام، ولا بد أن يعلم جميع الذين تلقوا
هذه التهانى أن التهته ليست شخصية لهم بقدر ما هى موجهة إلى الكرسي أو
المصب بصرف النظر عن محتله، ولو كان قد خرج أحد الذين بقوا فحسبوا على
التهانى، لكانت التهته جاهزة لسلفه أما هو فمع ألف سلامة.

وقبل أن نتجه بحديثنا إلى رئيس الوزراء الجديد الدكتور كمال الجنزوري لابد أن
نوجه بكلامنا إلى رئيس الوزراء السابق الدكتور عاطف صدقي الذى طوى من عمر
الزمان تسع سنوات على قمة السلطة فى مصر ثم ذهب وكما قال الشاعر

كان لم يكن بين الحجون إلى الصفا

أنيس ولم يسمر بملكه سامر

وإهداء أنا لا أنظر ولا أتوقع رداً ولا تعليقاً من الدكتور عاطف صدقي، فهكذا
اختر لنفسه وبخس ولطالما خاطبته كرئيس للوزراء ولم يكن خطابي طلباً لمصلحة
خاصة ولا كان ممسحاً فى منصبه الكبير ولكنه لم يأمر أحد سكرتيريه بأن يكتب
جواباً لما يوجه إليه من سؤال أو اقتراح أو نقد.

مكلاً شاء الدكتور عاطف لنفسه، حتى هذا لم يفضينى منه، فإني أيقنت منذ
سنوات طوال أن لكل إنسان فى مصر وظيفة لا يجب أن يخرج عنها، فعلى الكاتب
أن يكتب ولا ينتظر أن يحفل أحد المسؤولين بما يكتب أو أن يكون له صدى عند
أصغر مسئول فى الدولة. وقد خاطبت رؤساء أحياء وموظفين صغاراً ولكن كانت

القدوة لمحم عليهم الا يهينوا ومنذ ذلك الحين، وقد أصبح يقبلاً لدى ان من يكتب يكتب ومن ينفذ ينفذ وكل ميسر لما خلق له.

ونعود للدكتور عاطف صدقي الذي رأس الحكومة المصرية في فترة أو عدة فترات من تاريخها الحديث، والإجراءات التي تمت في عهده سوف يكون لها تأثير على مصر. الحياة والناس والسياسة والثقافة لسنوات طويلة قادمة، لعاطف صدقي هو قائد المجموعة التي حولت المجتمع المصري من اقتصاديات التخطيط والاتجاهات الاشتراكية إلى اقتصاديات السوق التي تندفع فيها الحكومة اندفاعاً شديداً، وهو أيضاً مهندس الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٩١، والمنصب الذي شغله عاطف صدقي لمدة تسع سنوات سبقه إليه جميع زعماء مصر منذ نوبار وسعد زغلول وعدلي يكن وثروت ورشدي إلى جمال عبدالناصر وأنور السادات.

ولا اعتقد أن رئيساً سابقاً لوزراء مصر خرج من الوزارة لكي يقبل منصباً حكومياً باستثناء د. على لطفى الذي عين رئيساً لمجلس الشورى، لا أدري كيف قبل الدكتور عاطف صدقي منصب رئيس المجالس القومية المتخصصة؟ هل من أجل المرتب؟ لا اعتقد، لأن معاش رئيس وزراء مصر وإن كنت لا أعرف قيمته أتصور أنه ليس بالقليل، كما أنني كنت أتخيل أن المنصب الوحيد الذي يمكن أن يرحب به الدكتور عاطف صدقي هو هودته أستاذاً غير متفرغ في جامعة القاهرة، وهو صحيح موظف حكومي ولكن أستاذ الجامعة بصفته وبطبيعته أكبر من أي منصب مهماً كان كبيراً وكنت أتصور أن يفعل الدكتور عاطف صدقي ما يفعله رؤساء الحكومات في الدول الأجنبية وهو أن يكتب مذكراته لهذا الجيل والأجيال القادمة، خاصة وكما قلت لقد كان رئيساً للوزراء في فترة من أخطر فترات التاريخ المصري الحديث، ولو أعلن الدكتور عاطف عن استعداده لكتابة مذكراته لدرت عليه هذه المذكرات التي - حتماً - سوف تترجم إلى لغات أجنبية كثيرة، وتقدم كنموذج لما فعلته مصر في تغيير نظامها الاقتصادي والسياسي، أتصور أن هذه المذكرات يمكن أن تدر على الدكتور عاطف دخلاً يزيد عما يمكن أن يحصل عليه من وظيفته الجديدة لمدة عشر سنوات على الأقل.

واقترح على الدكتور عاطف أن يقدم لنا كتاباً عن (حتمية الحل الرأسمالي) الذي
اسم به ونمذه بعد أن قدم لطلبة في السبعينات (حتمية الحل الاشتراكي) مع زميله
الدكتور أحمد الغندور.

قد يعتبر البعض هذا الكلام تدخلاً في الشؤون الداخلية للدكتور عاطف صدقي.
ولكن الدكتور عاطف وعندما تحمل مسئولية الحكومة المصرية وحتى الآن ما زال
شخصية عامة من حقنا جميعاً أن نناقش تفاصيل حياته فيما يتصل منها بالقضايا
العامة.

وفي النهاية لابد أن نلاحظ أن أول المؤمنين بالخصخصة لم يخصص نفسه بل
سلمها للحكومة وأكد المثل الذي يحاول أن يخرج من عقول شاسا والذي قال به
أجدادنا وهو «إن فائلك الميرى اتمرع في تراه»

وهنا نصل إلى السؤال الذي طُرح وما زال يُطرح منذ كانت مفاحة حروح
الدكتور عاطف صدقي من رئاسة الوزارة وتعيين نائبه الأول الدكتور كمال
الجنزوري بدلاً منه والسؤال هو لماذا؟ لماذا خرج الدكتور عاطف وجاء الدكتور
كمال؟

كتب كلام كثير وكل ما قيل حتى الآن لا يعدو تحمينات واستنتاجات. وأعتقد أننا
سوف نتجه نفس الاتجاه مع فارق واحد هو أن ما تم من أمور منذ أن تولى المسئولية
الدكتور كمال الجنزوري قد يشير إلى أسباب هذا التغيير أو على الأقل بعض
الأسباب الجوهرية فيها بشكل أكثر تحديداً.

قبل ثورة يوليو كانت الحياة السياسية في مصر تسير على النمط الغربي من
ديمقراطية تعددية الأحزاب ومجالس تشريعية منتخبة والذي حول هذه الديمقراطية
إلى مجرد واجهة ارتكبت في ظلها وتحت رايتها أبشع الحرائم السياسية وأوضح
الخبائثات وأرخص صور ابتذال الحكم والتحكم فيه، الذي جعل من هذه الديمقراطية
النسب بدأت بداية شعبية مستندة إلى دستور جيد، الذي قضى على ذلك كله هو
الاحتلال البريطاني الذي كان يمنع القوة والبركات للملك الذي يطيح بأية حكومة
مهما كانت مستندة إلى أغلبية شعبية ومهما كانت واعدة انتخابات حرة وكان في

استطاعة الملك أن يمنح برقائه والحكومة إلى حزب يختاره بل في بعض الأحيان
الشتت أحزاب كي تتولى الحكم أو كي تستند بأغلبها القوى التي دائما بعدد
للانتخابات، تستند رئيسها صانع الحرب وصنيعة الملك والاحتلال.

إذن ماهي القوى التي أرغبت الديمقراطية من مصادرها وحصلت منها
لضخاضا وشعارا زائفا ظلت الحياة السياسية تعيش في ظلمة أكثر من نصف قرن من
الزمان، ومع كل هذه العيوب إلا أن خروج حزب ومحرم حزب كان أمرا مستبعدا
تكتب فيه الصحف وتتناوله الأحزاب بالتعليق أو بالقبول أو الرفض. كان في الحياة
السياسية وتبادل المناصب الحكومية شيء من العلانية التي كانت تجعل الشعب يشارك
على الأقل بالمعرفة في أمور الحكم التي هي اختصاص الحكام أولا وأخرا.

ومنذ ثورة ٢٣ يوليو وقيام مجلس قيادة الثورة لم احتياق سياسة الحزب الواحد
أصبحت أمور الحكم قاصرة على الحكام وأصبحت السرية هي السمة السائدة
للقرارات العليا، وأصبح الشعب لا يعرف لماذا خرج هذا الوزير ولماذا جاء الآخر
ولماذا تغيرت الحكومة، صحيح كان هناك بدلا من المعرفة البسيطة سبل من الشائعات
والاستنتاجات، ولكنها أيضا وفي ظل رقابة الصحف أصبحت تساقطها المحاسن ولا
تعرف طريقها إلى النشر، وعندما تطور الحال وأخذنا بالنظام التعددي وأصبحت
الانتخابات تجري بين أحزاب زادت مؤخرا على العشرة أحزاب، ظلت هذه الحاسة
موجودة وهي عدم الاعتراف بحق الشعب في أن يعرف لماذا يذهب هذا الوزير
ولماذا جاء هذا الوزير وأصبحت التعديلات الحكومية أو الوزارية مثل الموت بآني
لجأة وبلا مقدمات، وإذا كانت الحكومات الديمقراطية لا تحفظ بالسرية إلا فيما
يتعلق بإعلان الحرب أو القرارات الاقتصادية الهامة التي يمكن أن يؤدي إعلانها أو
سرب أخبارها، إلى مشاكل اقتصادية قد تفيد البعض وقد تهوي بمصالح أخرى أما
فيما عدا ذلك فكله مباح، ربما لأن نظامنا التعددي ما زال في أولى خطواته وما زالت
السرية طابعا للتفسير مع أن العلانية ركن هام في أي نظام ديمقراطي، ومثلها في ذلك
مثل الزواج الذي يشترط لشرعيته الإعلام به والإعلان عنه والذي يعبر عنه بإشهار
الزواج.

على العموم في ظل هذه الظروف ترك الناس نهبا للشائعات او للاستنتاجات
ومله الشائعات قد نظم برينا وقد نضفى البطولة على من لا يستحق ولكنها ايضا
البحث كالحظوظ قد بنالها من لا يستحق ويفتقدها اكثر الناس استحقاقا لها

من هذا المنطلق كان سؤالنا لماذا خرج عاطف صدقي؟ ولماذا جاء كمال
الجزيري؟ وليس البحث عن جواب هذا السؤال او حتى إطلاق هذا السؤال فيه
شيء من الفضول، وليس محاولة لمسك السيرة وقضاء الوقت في حديث شيق بدعى
انه يحمل اسراراً ولكن الواقع يقول ان شيئا كثيرا يمكن ان يصل إليه الإنسان إذا عرف
الأسباب الحقيقية لهذا التغيير المفاجيء، والأسباب هي الكاشفة عن السياسات
الحاضرة والمستقبلية. وعلى ضوء هذه السياسات، يمكن لمن يريد ان يحدد موقفا
محددا لمطحن قلبه إذا عارض فإنه يعارض من منطلق موضوعي وإذا ابد كان ذلك
ناكدا للاقتناع بسياسة معينة وأهداف واضحة على الأقل في نظر الذي يؤيدها

ولابد المسألة منذ بدايتها المنطقية فنقول دون أن ندخل في مناهات كثيرة ان أهم ما
يجتازه مجتمعنا اليوم هو ما يسمى (بالإصلاح الاقتصادي) وهو بوضوح أكثر تنفيذ
سياسة التكيف الهيكلي للاقتصاد المصري تبعاً (لروشتة) التي وضعها لمصر صندوق
النقد الدولي والبنك الدولي والتي جاءت في خطاب النوايا الموقع بين الحكومة
لمصرية والصندوق والبنك الدوليين في عام ١٩٩١، وهذا الخطاب الذي وقعه
د. عاطف صدقي في عام ١٩٩١ هو خطة وبرنامج الحكومة خلال السنوات المنقضية
من التوقيع وسوف يظل برنامجها لسنوات طويلة مقبلة. وإذا كان خطاب النوايا لا
يشر إلا أن الإجراءات التي تمت والتي تتم معروفة وحتى إذا كانت الحكومة المصرية
تعتبر بعض هذه الاتفاقيات سرا من الأسرار فإن الصحف العالمية والعربية تنشر
لتفاصيل ملخصة من أحوال الاقتصاد المصري لا يتاح للصحف المصرية أن تعرف
الكثير منها بشكل رسمي أو شبه رسمي.

ورغم أن (روشتة) الصندوق والبنك الدوليين ليست هي أفضل الوسائل لإنقاذ
الاقتصاد المصري.

ولقد عدد الدكتور رمزي زكي في كتابه الهام (الليبرالية المتوحشة) الأهداف
الرئيسية لسياسة التكيف الهيكلي حيث قال:

إننا إذا تأملنا بعمق في الأصول الفكرية والمبادئ الجوهرية التي ارتكزت عليها
ليبرالية التكيف - انطلاقاً من وثائقها الأساسية - فإنه من الممكن استخلاص أهداف
رئيسية لها، نصب جميعها في خدمة رأس المال الدولي في سعيه الدؤوب نحو زيادة
متوسط معدل الربح في البلاد التي خضعت لتلك الليبرالية وهذه الأهداف هي:

١ - خلق جيش احتياطي متزايد من البطالة في بلاد العالم الثالث لضمان خفض
معدلات الأجور الحقيقية وتوفير عنصر العمل الرخيص أمام الشركات متعددة
الجنسية.

٢ - إضعاف قوة الدولة وتدخلها في إدارة النظام الاقتصادي وابتنعادهما كلية عن آليات
السوق ليسهل أمام رؤوس الأموال الأجنبية، أن تتعامل مع هذه البلاد من موقع
قوى بعد أن توافرت لديها كافة الامتيازات والضمانات التي لا تتمتع بها أصلاً
في بلادها الأم.

٣ - إجبار بلاد العالم الثالث على فتح أبواب التجارة الخارجية على
مصراعها، وبالذات تجارة الاستيراد، لكي تتمكن البلاد الرأسمالية الصناعية من
زيادة تصديرها إلى أسواق هذه البلاد، مهما كان تأثير ذلك على تدمير طاقاتها
الإنتاجية المحلية.

٤ - توفير رصيد كاف من العملات الأجنبية التي تلزم لتمويل أرباح ودخول
الشركات متعددة الجنسيات التي ستند إلى هذه البلاد من تمويل فائورة وإرداتها
(بعد فتح الباب على مصراعه للاستيراد) فضلاً عن تمكين الدولة من دفع أعباء
ديونها الخارجية (بعد انتهاء فترة إعادة جدولتها).

نرسم ليبرالية التكيف لتوفير هذا الرصيد طريقتين أساسيتين، أولهما هو تحويل
بنيان الإنتاج المحلي نحو التصدير، وثانيهما أن يسمى البنك المركزي لتكوين أكبر قدر
ممكن من الاحتياطات النقدية، وتثبيت سعر الصرف (بعد تخفيضه) إلى مستوى يقبل
به الدائنون والمنظمات الدولية.

ورغم ذلك كله فقد سارت الحكومة المصرية في تنفيذ متطلبات الصندوق والبنك
الدوليين، واتخذت إجراءات قاسية دفعت الجماهير المصرية ثمنها الفادح خاصة
الطبقات الكادحة محدودة الدخل، وزالت البطالة وارتفعت الأسعار وتدنّى مستوى

المجلة، ورغم ذلك كله فقد سار الدكتور عاطف صدقي في الشوط بحماس شديد، إلا أن أهم ما تضمنته (الروشته) لم يجد من حكومة عاطف صدقي الاستجابة السريعة وهو موضوع المخصصة الذي يبدو كبند واحد من بنود خطط السوايا ولكنه في حقيقته جوهر سياسة الصندوق الإصلاحية وركنها الركن

وليس من المصادفات البحتة أن يصدر البنك الدولي تقريراً ينهم فيه الاقتصاد المصري بالتقصير في تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها بين الحكومة المصرية والبنك في مايو ١٩٩١ وليس من المصادفة البحتة أن تتكرر المعادلات بين خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع الخبراء المصريين في مصر وفي أمريكا وفي غيرها دون الوصول إلى نتيجة، وأن يصر الصندوق والبنك على موقفهما إصراراً غريباً

إن الصندوق والبنك يضغطان بشدة لرفع سعر الكهرباء بنسبة ١٤٠ / وحفض سعر الجنيه المصري بنسبة ٢٥٪ وبالإسراع في بيع ٣١٧ شركة من شركات قطاع الأعمال في أقل وقت ولو بأبخس الأثمان، إن هذه الثروة القومية الهائلة يرغب البنك والصندوق وترغب الإدارة الأمريكية أن تلقى بها مصر إلى الأجانب من الأمريكيين أو من الإسرائيليين بأرخص الأسعار، إن جهد الشعب المصري وعرقه خلال ثلاثين عاماً معروض للبيع بالمزاد وبالتراب، بشرط أن يكون صاحب التراب هذا هو خواجه أمريكي أو إسرائيلي، ويعجز البنك ويعجز الصندوق وتعجز الإدارة الأمريكية عن تقديم مبرر مقنع أو معقول أو مقبول للتفريط في ثروة الشعب المصري بهذه السرعة الهائلة وفتح أبواب مصر وتقديم اقتصادها لقمة سائغة في يد المغامرين من الأجانب.

يصر الصندوق ويصر البنك على تخفيض سعر الجنيه المصري رغم معارضة الحكومة المصرية ورغم معارضة جمعيات رجال الأعمال المصريين، ورغم إعلان السيد رئيس الجمهورية أنه لن يسمح بتخفيض الجنيه، إلا أن الصندوق والبنك لازالا يأملا أن يصلوا إلى هذه النتيجة.

وخلال العام الذي صدر فيه التقرير لم يحدث تقدم في موضوع المخصصة وإن كان هناك إصرار من الحكومة المصرية وما زال على عدم خفض قيمة الجنيه

مصرى، ولا شك أن هناك مراوغة واضحة من الصندوق وقد تأجلت الاحتجاجات
المقررة مع الحكومة المصرية عدة مرات

بأن موقف الصندوق وبالتالي البنك الدولي حلف هذا التفسير الحكومى، ربما
وهناك من الإجراءات التى اتخذها الدكتور الحزورى ما يشير إلى احتمال حل
الأزمة وإعادة الحياة إلى العلاقات بين صندوق النقد الدولي والحكومة المصرية، ولا
أستبعد أن يوافق الدكتور الحزورى على مطلب الصندوق بتخصيص قيمة
جنيه مصرى وإن كان من غير المستبعد أن يتخذ من الإجراءات ما يؤدي إلى هذا
الخفض بصورة غير مباشرة، أما مشكلة الخصخصة فأعتقد أن السياسة الجديدة
للحكومة المصرية والتي أعلنت أنها سوف تطرح هذا العام شركات وبوكا للبيع تقدر
قيمتها السوقية بحوالى ٢٧ مليار جنيه، منها ٢٠ مليار جنيه للشركات فقط و٧
مليارات للبنوك فى حين أن الحكومة المصرية حققت فى خلال ٣ سنوات
٥٠٦ مليارات جنيه من بيع ثلاث شركات هى الكوكا كولا واليسى كولا والمراحل
البخارية ونسب من أسهم ١٦ شركة فى البورصة ولكن كيف يمكن أن يحدث
ذلك؟

■ روضة الصندوق:

كان مجلس الوزراء قد أصدر برئاسة الدكتور كمال الحزورى عددا من
القرارات الهامة فى إطار مناقشته لتقرير مجموعة العمل الوزارية الخاصة بتوسيع
قاعدة الملكية وتنفيذ برنامج الخصخصة، وأكد الحزورى أننا نتعامل مع قضية توسيع
قاعدة الملكية والخصخصة باعتبارها قضية وطنية تمثل مصلحة عامة وتمثل أساسا لبناء
اقتصادى سليم وصحيح قادر على أن يؤدي دوره فى توفير فرص العمل ورفع
مستوى المعيشة والقيام بواجب الدولة حيال المواطنين فى مجالات التعليم والصحة
والعدالة والأمن والاهتمام بالشباب والرياضة والثقافة والتوعية الدينية.

وأكد الحزورى أن قضية الاحتفاظ بشركة أو طرحها للمشاركة ليست قضية
فكرية أو أيديولوجية بل هى قضية نصحيح مسار الاقتصاد وحماية المال العام من
الإهدار باستمرار تراكم الخسائر ونزيف أعباء القروض والديون المحملة على كاهل
شركات القطاع العام بما يؤثر على قدرة الموازنة فى القيام بمسئولياتها

وأضاف وزير الإعلام أن مجلس الوزراء أكد المبادئ الأنبية في مجال
المخصصة:

• أن الشركات التي تطرح للبيع أو المشاركة يتم ذلك بعد تقييم دقيق وصحيح حفاظاً
على المال العام.

• الحفاظ الكامل على حقوق العمل والعاملين

• أن الدولة تحفظ بشركات قطاع الأعمال العام المسجلة للسلع الكبرى الاقتصادية
التي تربط بالأمن القومي المصري

كما أكد مجلس الوزراء عدة أهداف وسياسات

- سرعة تحريك الاستثمارات للمشروعات القائمة في مختلف الأنشطة والقطاعات
السلمية والخدمية.

- الارتقاء بكفاءة تشغيل المشروعات القائمة لتحقيق عوائد حقيقية من الاستثمارات
القومية.

- زيادة حجم الاستثمارات الجديدة في المشروعات الإنتاجية سواء سلمية أو خدمية
والعمل على جذب الخبرات والاستثمارات الوطنية والعربية

- توسيع قاعدة الملكية في مختلف الشركات المشتركة والعامة وفتح أوعية ومحالات
جديدة لجذب المدخرات القومية.

- تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة فاعليتها بما يتبع مزيداً من فرص الادخار في
الجمع.

- إتاحة فرص عمل جديدة متجة.

- المحافظة على حقوق المساهمين العاملين.

وقال صفوت الشريف وزير الإعلام أنه في هذا الإطار قرر مجلس الوزراء ما
يلي:

أولاً - بالنسبة للشركات المشتركة:

• طرح مساهمات شركات وبنوك القطاع العام في الشركات والبنوك المشتركة
والخاصة للبيع، وفي المرحلة الأولى والتي ستتم فوراً، سيتم طرح أسهم الشركات
والبنوك التي لا تتجاوز الملكية العامة فيها ٤٩٪ من رؤوس أموالها

* تكليف الشركات والبنوك العامة المساهمة بوضع البرامج التنفيذية لعملية طرح الأسهم للبيع وتقديمها إلى مجلس الوزراء لمتابعة التنفيذ، على أن يتم وضع البرامج التنفيذية للمراحل التالية في ضوء ما يتم بالنسبة للمرحلة الأولى

* تقييم أسهم الشركات والبنوك المشتركة والخاصة غير المتداولة في البورصة خلال شهر على الأكثر لطرحها للبيع، أما الشركات غير المقيدة في البورصة ولم تقيم بعد فيتم تقييمها خلال مدة أقصاها ٣ شهور.

* تشكيل لجنة وزارية لإدارة عملية البيع من وزير قطاع الأعمال العام ووزير الدولة بمجلس الوزراء ووزير المالية ووزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة ووزارة الاقتصاد والتعاون الدولي ووزير القوى العاملة على أن يضم للجنة الوزير المختص فيما يتعلق بالشركات التابعة له ومحافظ البنك المركزي فيما يتعلق بالبنوك ويحضر هذه اللجان رئيس هيئة سوق المال.

ثانياً - بالنسبة لشركات قطاع الأعمال العام:

* وافق المجلس على بيع شرائح إضافية من الشركات السابق طرح أسهمها في السوق وعددها ١٦ شركة بقطاعات الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والكيمائية وغير المعدنية بما لا يتجاوز ٥١٪.

* طرح شرائح شركات لم يسبق طرح أسهمها في السوق وعددها ٤٢ شركة مع استمرار البيع بما يتجاوز ٥٠٪. وتندرج هذه الشركات في قطاعات الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والهندسية والمعدنية وغير المعدنية والمقاولات والإسكان.

* طرح ١٤ شركة بالكامل للبيع في قطاعات الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية.

* بيع ٣٦ فندقاً مملوكاً للقطاع العام و٢٧ فندقاً مبنياً و٩ بواخر عائمة مع الاحتفاظ بالفنادق ذات الصفة التاريخية مثل ماريوت وكترakt وميناهاموس ومنيل بالاس ووتر بالاس وفلسطين.

• طرح محلات التجارة الداخلية المملوكة للقطاع العام للبيع مثل صهاراوى وعمر
الندى وبنايون وجالينيو وهانو وشيكوريل والأرياء الحديثة حدس ريفولى

• يعرض وزير قطاع الأعمال العام البرنامج التنفيذى على مجلس الوزراء

• تنظر ذات اللجنة الوزارية بنفس التشكيل إدارة عملية البيع وتعرض على مجلس
الوزراء تباعاً لتقارير متابعة عن تنفيذ البرنامج

وأضاف صفوت الشريف وزير الإعلام أن تقرير مجموعة العمل الوزارية
التالى أن شركات قطاع الأعمال العام ٣١٤ شركة، تم التصرف طبقاً لبرنامج
المخصصة لى ٢٤ شركة ليشقى ٢٩٠ شركة رأس مالها ٨٨ مليار جنيه، وأن
الشركات التى طرحت للبيع أو المشاركة احتفظت بجميع العمالة وأسالت إليها
لرخص عمل جديدة، كما زادت أجور العمال والعاملين وحقت نسب أرباح
وتطوراً فى المنتجات.

أما الـ ٢٩٠ شركة فتبلغ ديونها المتراكمة ٧١ مليار جنيه وأن بينها ٩٠ شركة
خاسرة وأن العام الأخير كانت الخسائر ٢ر٥ مليار جنيه

وأول ما نقف أمامه فى قرارات مجلس الوزراء هو قول الدكتور الجنزورى (إن
لغة الاحتفاظ بشركة أو طرحها للمشاركة ليست قضية فكرية أو أيديولوجية بل هى
لغة تصحيح مسار الاقتصاد وحماية المال العام من الإهدار باستمرار وتراكم
الخسائر.. الخ).

وغريب حقا أن يأتى هذا النفس واستبعاد الأساس الفكرى والأيديولوجى من
استاذ أكاديمى يعرف تماما أن أى نشاط إنسانى فى السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع
أو الثقافة يتم فى إطار أيديولوجى وينطلق من فكر معين، ولا أعرف هل استخدم
الدكتور الجنزورى هذه التعبيرات تائرا بما يكتب فى الصحف هذه الأيام؟ أم أن ما
يكتبه بعض الكتاب هو تائر بكلام رئيس الوزراء؟ وفى الحقيقة هذا القول ليس
جديدا لقد بدأنا نقراء ونسمعه منذ أوائل التسعينيات ومنذ بدأت عملية الإصلاح
الهيكلى للاقتصاد المصرى طبقا (لروشة) صندوق النقد الدولى، وإذا بحيا ما
يحدث فى مصر جانبا فماذا أسى ما يجرى فى أى دولة فى العالم غربه وشرقه، لقد

كان الرئيس الأمريكي ريجان يوصف بأنه (أيدبولوجي) وأنه مفائل من أجل
الرأسمالية، وهو الذي حول الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر دائن في العالم
لأكبر مدين. وكان بوش يوصف بأنه أيدبولوجي برجماني أي عملي أو واقعي.
وكانت ناتشر رئيسة الوزراء البريطانية توصف بأنها أيدبولوجية منعصنة
والأيدبولوجيات في تاريخ العالم كثيرة ومتعددة ولم تكن في يوم من الأيام وفقا على
الشيوعية أو الاشتراكية أو الأفكار اليسارية، فالنارية أيدبولوجية وكذلك الناشية.
ولا يوجد في أي قاموس في أي لغة من لغات العالم ما يفيد أن الأيدبولوجية وقف
على الشيوعية أو الاشتراكية أو أن لها أية صلة بهما

وكيف إذن تسير أمور أي مجتمع من المجتمعات. لقد عاشت مصر في
السبعينيات والثمانينيات تهرب من تحديد هويتها السياسية أو الاقتصادية، وعاشت
في فترة الاحتراب واللاسلم في علاقتها بإسرائيل، فقد أصبحت أيدبولوجية مصر
هي النفي فقط. فإذا مثل مسئول هل مصر اشتراكية؟ أجاب بالنفي وإذا مثل هل
هي رأسمالية؟ أجاب بالنفي. كانت مصر في ذلك الحين يمكن اعتبار أيدبولوجيتها
(ما ليس كذلك) وكان هذا كله هروبا من الاعتراف صراحة أننا ندخل مسرعين في
طريق اقتصاديات السوق استجابة لما رآته المؤسسات الدولية العالمية وفي مقدمتها
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ثم الجهات، ومن خلف هؤلاء جميعا الولايات
المتحدة الأمريكية المحرك الأول والأساسي لهذه المؤسسات ذات الواجهات العالمية
الأيدبولوجية أو القضايا الفكرية ليست عيبا وحدها ولكن العيب كل العيب في
اختيار إحداها طريقة للتنمية والرخاء.

والمجتمع الذي لايسير وفقا لأيدبولوجية محددة ودون أفكار مدروسة هو مجتمع
عشوائي متخبط في حركته ولا يمكن أن يسير متقدما للامام تحت أي ظرف من
الظروف وإذا كان من يقصد بالأيدبولوجية الاشتراكية أو الشيوعية ومن الكتاب من
يتحدث عنها صراحة ويعتبر أن دخول مصر عالم السوق وآلياته هو قرار حتمي
ونتيجة طبيعية لسقوط الشيوعية والاشتراكية في العالم.

إذا كان هذا هو المراد فهو قول مرفوض أيضا، أولا لأنه لم يعد في العالم نظامان
فقط هما الرأسمالية والشيوعية والذي سقط هو بعض أفكار النظامين. وإذا كانت

الشيوعية قد سقطت في أوروبا فهي مارالت تعيش في آسيا وحرية الصين ومحاجها مارالا يسير ان إلى ان الخطأ الأول في التطبيق مع الاعتراف صراحة أن الصين قد أدخلت تغييرات كثيرة في ايدولوجيتها ويكفي أنها استعارت من الغرب فكرة السوق ولكنها ظلت تحفظ للقطاع العام - أي الدولة - بقيادة التنمية في المجتمع مع فتح أبوابها على مصاربعها للاستثمارات الأجنبية

وفي المقابل لم تنجح الرأسمالية لمحاجا باهرا بحيث تغيرها المودج الوحيد للطور والتقدم والرخاء فالولايات المتحدة الأمريكية وكما قلنا تحولت على يد غلاة الرأسمالين من أكبر دولة دائنة في العالم إلى أكبر دولة مدينة، وما هي فرنسا والجلترا ودول كثيرة في أوروبا تعاني مشاكل اقتصادية تمائل وفي أحيان كثيرة تريد عما تعانيه دول لا تعتمد من الدول الغنية وليست طبيعة المجتمع الرأسمالي في العالم لقد أصبحت في العالم ايدولوجية ثالثة تعمل بها دول كثيرة في أوروبا وفي آسيا، ونحن في مجرتنا لا بد أن نعنى تاريخنا وظروف شعبنا، لا بد أن نضع خطواتنا محسوبة بعد دراسة موقفنا من العالم.

وفي هذا المجال يخطئ الذين يريدون تطبيق تجربة ناجحة في أي مجتمع آخر والمقارنة بين مصر مثلا وكوريا أو تاوان مقارنة ظالمة، ففي الوقت الذي وقفت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أمام التجربة المصرية وفي مواجهة ثورة ٢٣ يوليو حتى ضربتها عسكريا في ٦٧ ثم ضربتها اقتصاديا في السبعينيات والثمانينيات، وقفت الولايات المتحدة بأموالها وأسواقها في خدمة تاوان وكوريا فقد اعتبرتها خط الدفاع الأول ضد الشيوعية في الوقت الذي اصبرت فيه أن مصر كذبا وخطأ تدور في تلك الشيوعية العالمية. إذن فليس معنى أن يترك مجتمع طريق الاشتراكية فلا بد أن يتركه ليسير في طريق الرأسمالية فهناك طريق ثالث يتناسب أكثر ما يتناسب مع دول نامية كثيرة وفي مقدمتها مصر.

وإنهاء لموضوع الأيدولوجية والنظريات الفكرية نسأل. ولجيب، نسأل هل رفض نظرية الإصلاح الهيكلي معناه أننا نطالب بالعودة إلى أسلوب التنمية طبقا للأفكار التي كانت سائدة في مصر في الخمسينيات والستينيات؟ ونقول إجابة عن هذا السؤال

وفي صراحة ووضوح إن أى إنسان يعمى ما يجري فى العالم لا يمكن أن يفكر فى هذه العودة، إننا وفى بساطة شديدة نقف مع مبدئين هامين لا يمكن لشعب مستقل الإرادة، يعمى حركة التاريخ أن يضحى بهما، وهما الاستقلال الوطنى والعدالة الاجتماعية هذا واطن أنه لاختلاف على ذلك إطلاقا وإن كانت جميع الأيديولوجيات تزعم أنها توفر هذين المبدئين. وإذا كان الأمر كذلك ولنقف فى أمانة مع أنفسنا لنسبى فى وضوح شديد أن الطريق الذى نسير فيه الآن يضحى بالمبدئين الخطيرين اللذين لا يتنازل عنهما شعب من الشعوب إذا كان حقا يملك إرادته ويملك مقدراته ويضع غده بنفسه.

يقول الدكتور الجنزورى بعد ذلك فى بيانه أن السبب الرئيسى للخصخصة هو تصحيح مسار الاقتصاد وحماية المال العام من الإهدار وتراكم الخسائر وزيف أعباء الديون والقروض المحملة على كاهل شركات القطاع العام، بما يؤثر على قدرة الموازنة فى القيام بمسئولياتها، وهذا يعنى فى بساطة شديدة أن التخلي عن القطاع العام أو بمعنى أوضح بيع القطاع العام هو محاولة للتخلص من خسائره التى بلغت كما جاء على لسان وزير الإعلام وهو يعلن قرارات مجلس الوزراء ٢٠٥ مليار جنيه فى العام الأخير.

وهنا نقف لنسال: منذ متى بدأت خسائر القطاع العام تصل إلى هذه الأرقام الفلكية، لقد ظل القطاع العام هو الركيزة الأساسية للشعب المصرى طوال ثلاثة أحقاب على الأقل ومنذ نشأته الواسعة فى الستينيات حتى نهاية الثمانينيات، والقطاع العام هو الذى حمى شعب مصر من المجاعة فى أوقات عصيبة كثيرة، كما حماها السد العالى من التصحر والعطش والذى سارالت بعض الأقالام تسميه (كارثة وطنية)، نعم القطاع العام هو الذى حمى الشعب المصرى من كارثة محققة عندما وقعت مأساة الهزيمة العسكرية فى يونيو ٦٧، والقطاع العام هو الذى هباً لمصر أن تحقق نصرها الكبير فى أكتوبر ١٩٧٣. وعلى الساخطين على القطاع العام والمهاجمين له أن يتخيلوا حرب أكتوبر فى ظل التصادم تحركه الهيئات الدولية وهو ذيل للاقتصاد العالمى واحتياجات جنوده الذين يقاثلون على الجبهة فى يد استثمارات أجنبية مهما كانت جنسية أصحابها وأن لقمة عيش الشعب المصرى تقع بين لكى الاحتكارات الأجنبية فى ظل ظروف الحرب.

وليس كل منهم نفسه في صدق. هل كان يمكن أن تقوم حرب أكتوبر وأن تسترد مصر كرامتها وكرامة العرب وأن تلحق إسرائيل مرارة الهزيمة لو كان الاقتصاد المصري قد وصل إلى ما يريدون تحقيقه الآن، وتم بيع القطاع العام والدخول في ذيل الاقتصاد العالمي والخضوع تماما للمؤسسات المالية الأمريكية التي تحمل لافسات دولية؟ هل يمكن أن يحدث هذا وأسمع واحدا يقول أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب، وأنه لم يكن مفروضا أن تسير مصر في هذا الطريق إلا بعد أن تحقق السلام ولا أريد أن أطيل في الرد على هذه الأقوال فليس هناك في العالم من يحق له أن يقول أن حرب أكتوبر هي آخر الحروب لأنه لا يعرف ذلك إلا الله سبحانه وتعالى

وهل يمكن أن نقنع فعلا أن السلام قد تحقق وإسرائيل تحتفظ بهذه القلعة النووية والرئيس الأمريكي كلبتون يفخر بأنه قد جعل منها أقوى ترسانة أسلحة في تاريخها القصير.

إسرائيل نفسها لم تستبعد احتمالات الحرب التي مازالت قائمة حتى اليوم والعدد نحن لا نعى إليها ولكنها ودائما كانت تفرض علينا فهل نحن على استعداد لكي نضع انتا وجهتنا بين فكي إسرائيل وأمريكا في أي موقف وفي أي زمان في الحاضر وفي المستقبل؟ أشك في ذلك كثيرا وعودة إلى خسائر القطاع العام الذي وفر للدولة وحتى نهاية الثمانينيات أرباحا وصلت إلى ٣ مليارات جنيه ثم تحولت الأرباح إلى خسائر، وصلت في العام الأخير إلى ٢٥ مليار جنيه وفي وضوح لقد تحولت الأرباح إلى خسائر في ظل نظام قطاع الأعمال وطبقا للقانون ٢٠٣ الصادر في عام ١٩٩١، والذي رفعت بمقتضاه مسئولية ١٤ وزيرا عن القطاع العام ليصبح هناك وزير واحد يلقى بالمسئولية والواجبات على كاهل مجالس إدارة وجمعيات عمومية لشركات لفقت تلفيقا، ألا تتضح الآن أبعاد المؤامرة؟

لقد تم تخريب القطاع العام في ظل قطاع الأعمال ولحمت بصره واعتقد أنه ترك لتخرب عملا وحتى يكون هناك المبرر أمام الشعب لبيعه والتخلص من أعبائه، وهي المؤامرة ساذجة جدا ومكشوفة وهي تحدث على مستوى الأفراد كل يوم، عندما يخرب أحد ملاك العمارات عمارة يملكها حتى يستطيع أن يحصل على قرار بالهدم من السلطات المختصة كي يقيم بدلا منها بناية جديدة بمواصفات أخرى.

لقد كان في استطاعة الحكومة أن توقف مريف خسائر القطاع العام إذا أرادت
وطوال هذه السنوات الخمس أو الست ولكنها سعدت بأن بلغت الديون هذا الحجم
حتى تقدم مبررا الهدمه أو لبيعها كما يحدث الآن

وحرر جاء نائب الرئيس الأمريكى بحمل معه استعجال قرار الهدم حتى يصدره
الجهات المختصة، وبعد أن سلم الاستعجال إلى المسئولين في الحكومة المصرية لم
يجد في القاهرة مكانا يذهب إليه إلا شارع المعز لدين الله حيث مساحد ومساكن
المالك القدامى لبيعهم بوصول المالك الحدد القادمين من الولايات المتحدة
الأمريكية . ومن إسرائيل

الفقراء والأغنياء

- الباشوات والفهلوة والعنف
- باشوات الزمن الرديء
- الخصخصة والفهلوة
- إفقار مصر
- الفقر والعنف
- البطالة والعنف
- العشوائيات والعنف

■ باشوات الزمن الرديء:

حكم الباشوات مصر قرنا ونصف قرن من الزمان، فالباشا لقب تركي حملة الكثيرون من الحكام الأتراك خارج تركيا أو في مستعمراتها، وحمل بعض الولاة على مصر لقب الباشا والبك، البعض من الأتراك والبعض من المماليك ولكن عندما تولى محمد علي الكبير حكم مصر استقر الحكم لأسرة محمد علي وكان يحمل لقب باشا من سلطان تركيا أو الباب العالي وظل حاكم مصر يحمل لقب باشا إلى أن تولى الحكم إسماعيل بن إبراهيم ونجح بالرشاوى الباهظة التي دفعها أن يحمل لقب خديوي وأصبح إسماعيل أول خديوي في تاريخ مصر وظل لقب حاكم مصر (خديوي) أيام توفيق وعباس حلمي الثاني وفي عهد حسين كامل وعندما أعلنت الحماية البريطانية على مصر تغير لقب الحاكم من خديوي إلى (السلطان)، فكان هذا إيذانا بقطع صلة مصر بتركيا وتبعيتها المباشرة ل إنجلترا، فالإنجليز يحبون السلاطين وخلف فؤاد حسين كامل.

وكما نجح إسماعيل في تغيير التسمية من باشا فقط إلى خديوي نجح فؤاد في أن يغير لقب حاكم مصر من السلطان إلى الملك وأصبح فؤاد ملكا ثم تبعه في الحكم واللقب ابنه فاروق ثم علي الورق ابن فاروق أحمد فؤاد الثاني، حتى كانت ثورة يوليو فالغت أول ما ألغت الألقاب واختفى لقب الباشا والبك والافندي وحل محل الجميع لقب السيد الذي ظل معمولا به رسميا إلى اليوم.

ومع ذلك لم تمت الألقاب تماما منذ إلغائها في أول الثورة، فقد عز علي أبناء الباشوات السابقين وأحفادهم وأقاربهم أن يضحوا بلقب الباشا عندما يموت صاحبه وصاحبهم، كذلك فقد واصل لقب الباشا حياته في صفحة الوفيات، واحتراما

للقانون الذي يحرم هذا اللقب لا مانع من وضعه في فوسن وكأنهم لم يسمروا
معلش ما كان زمان.

ولكن اللقب لم يمت تماما ففي الوقت الذي احتفى فيه حتى من مصلحة القوميات
بما يظهر من جديد وكأما الناس في بلدنا في احتياج شديد إلى لقب (الباشا) وكماله
علامة على إتمام العز الغابر منذ بداية الثورة وقد تسلسل إلينا حديثا لقب البك
إلينا لظل مختفيا ولنا طويلا ولم يكن يجرؤ أحد على استخدامه في حديث مع أي
نفس محترم ولكن البك معلش لكن لماذا لم يقع الناس بلقب السيد فقط في
أول تشكيل وزارى بعد الثورة شكله أول واحد لم يكن باشا بعد وفاة حكومة عمى
ماهر باشا كان محمد نجيب، وحماء لقب لواء من أن يكون السيد، ولكن مسووج
في مجلس قيادة الثورة وجدوا أن لقب السيد بالسنة لتوزيع صغير، فردد عنه خب
للحرم وصدر قرار تشكيل حكومة نجيب يحوى السيد المحترمة فتحى رسول و...
كذا وهكذا.

وفي أول تعديل لهذه الوزارة بالذات رفعت الثورة لقب المحترمة واكتفت بـ
السيد، ربما لأنها اكتشفت أنه ليس بالضرورة أن كل الوزراء محترمون أو أن الثورة
تضاهيهم تعد محترمة. المهم أنه منذ إلغاء الألقاب رسميا وبعضها موحود شعب،
فالبك يستخدم على نطاق واسع وانقلب لقب الأمدى الذى كان لقباً رسمياً
بهاك في المراسم الملكية كرتبة الملازم واليوزباشى حتى العميد ويوقع عليها جلالة
للك شخصيا وكان لقباً محترماً، أصبح في عهد الثورة لقباً للسحرية - نعم يا أفندى
شوق الأفندى عاوز إيه.. مش ناقصينك يا أفندى ويلفت السحرية من لقب
الأفندى مذاها عندما أطلق الرئيس السادات لقب (الأفندية بتوع مصر) على بعض
اللقنين الذين كانوا يعارضون سياسته.

ومع احتفاظ الشعب بلقب البك إلا أنه أضاف له ألقاباً، بعضها كان معروفاً قبل
الثورة ولكن اتسع استخدامه مثل (الحاج)، فإنه في الماضي كان مقصوراً على من
يجون إلى بيت الله الحرام، أما الآن فكل كبير في السن حتى ولو لم يذهب إلى بيتها
لعمل (أقرب العواصم إلى القاهرة) فإنه حاج، واستخدم هذا اللقب في السينما
الصرية أسوأ استخدام عندما كان يتضح في نهاية الفيلم أن هذا (الحاج) هو كبير

مهرسى المخدرات أو أنه هو القاتل الذى لا يصل إليه الشرطة واستخدموا الاسم
المصرية بما عرف عنها من شجاعة قد عدلت عن هذا السلوك الآن بعد أن أصبح
للحجاج ظهر يستندون إليه.

واستخدم أيضا لقب (المعلم) ولم يكن المقصود به هو ذلك الما من الحضان
الغبان الذى لصده أحمد شولى عندما قال.

فم للمعلم وقه النجيبلا كاد المعلم أن يكون رسولا

وقفز اللقب (المعلم) قفزة كبيرة عندما التصق لقبه باسم المهندس عثمان أحمد
عثمان فأصبح اللقب المحب إليه والمحب للمحبين إليه هو (المعلم) وكان المقصود
طبعاً بالمعلم أنه الرجل الذى يعرف من أين تؤكل الكتف

وربما لاستخدام عثمان لهذا اللقب كف العامة عن استخدامه على الشيوخ، لأنه
ليس هناك معلم إلا عثمان وليس هناك من يطاوله لى «المعلمة» وهما لفظ لقب
(معلمة) وكأنه دلح المعلم ثم ظهر لقب (هندسة) ويستخدمه الحرفيون بكثرة حتى
عندما يتنادون متعلما أو مثقفاً. واخذ بالك (بهندرة)

أخيراً وبعد اختفاء طويل مشير وغير مفهوم لى نفس الوقت عاد لقب باشا إلى
الوجود، وأصبح الآن يستخدم على أوسع نطاق وإذا كانت الثورة قد ألغت لقب
الباشا لى مصر عدة مئات من الباشوات، فإننا الآن ننعم بوجود عدة آلاف من
الباشوات وربما يزيدون على المليون وأصحاب اللقب لم يطالبوا به ولا حتى الورثة
ولم يدخل الغلاء لى قائمة الكوارث التى أنزلتها ثورة يوليو بالشعب المصرى، ولكن
الجماهير هى التى أعادتها وكأنما هى - أى الجماهير - لا تستغنى عنه وكان الساس
يرفضون أن يقتنعوا أنهم كلهم لى مستوى واحد وأنهم جميعاً أولاد حواء وأدم
وأنهم جاءوا جميعاً إلى هذه الحياة وهم عرايا وسوف يغادرونها وهم عرايا وأنه ليس
للكفن جيب و كأنه.. إلى آخر قائمة طويلة مريضة تريد أن تقنع الناس أنهم واحد
وأنه لا فضل لعربى على أجمى إلا بالتقوى والعمل الصالح الناس يصرون على
ضرورة وجود الرتب والألقاب وصدق شاعر النيل حافظ إبراهيم عندما قال.

وليس بمصر منخرة سوى الألقاب والرتب

وإذا كانت هناك أمثال وحكم تريد أن تلقى الناس بأنهم سواء، ولا كبير ولا صغير إلا أن هناك أيضاً عشرات الأمثلة والحكم التي تؤكد أن الناس طبقات وأنه لا بد أن يكون هناك سيد وخادم أو كبير وصغير (اللى مالوش كبير يشتري له كبير) ولا يوجد الصبح من ذلك في التعبير عن شدة حاجة العبد إلى سيد أو الصغير إلى كبير حتى أصبح من مسئولية الصغير أن يشتري بحر ماله كبيراً أو أن يشتري الخادم من عرق صاحبه له سيداً، (المه ماتطلعش في العالي) ومع أنها طلعت في العالي جداً إلا أن المثل مازال يؤكد ذلك. أما المثل الذي قصد لقب باشا مباشرة فإنه يقول (إذا سفع من الخشب ماشة بنفع م الفلاح باشا) وطبعاً المقارنة واضحة جداً بأن الماشة التي تمسك النار لا يمكن أن تصنع من الخشب الذي تأكله النار وهذا مستحيل. وأيضاً مستحيل في نظر صاحب المثل أن يصبح الفلاح باشا

ومع ذلك فقد أصبح الفلاحون باشوات بالكوم ويعود إلى بداية الحديث فنقول إن الأمر إذا كان فريداً مع بدايات القرن التاسع عشر ومع حكم أسرة محمد علي في استخدام لقب باشا على نطاق واسع، ذلك لأن مع هذا اللقب قد انتقل صاحب الحق له من تركيا إلى القاهرة ولم يعد وقفاً على الباب العالي أو السلطان فقط، بل أصبح جزءاً من سلطة الباشا في مصر ثم الخديوى والسلطان بالملك

ولذلك كثر استخدامه ولكن اجتمعت له شروط غير مكتوبة ولكنها محفوظة عند أصحاب السلطة في منحه له ثمناً، يستحق هذا اللقب الكبير من يؤدي خدمة كبيرة لصاحب العرش أو يتبرع له بمبلغ كبير من المال وإما أن يكون ذا حظوة عند حاشية الحاكم وألباهه.

ومع التقدم في الحضارة والتوسع في العلم والتطور في السياسة وقطع الطريق في سبل تحقيق الحرية والاستقلال حظى به كثيرون من المثقفين والمتعلمين والزعماء السياسيين، فالذين بنوا نهضة مصر الحديثة مجموعة من الباشوات والذين قادوا الثورات هم أيضاً باشوات فأحمد عرابي باشا ومحمود سامي البارودي باشا ومصطفى كامل باشا وسعد زغلول باشا وطلعت حرب باشا وعلى إبراهيم باشا وأحمد عبود باشا ولطفى السيد باشا ومصطفى مشرفة باشا وعشرات غيرهم من أهل العلم والثقافة، وإن كان غيرهم قد وقفت بهم الرتب عند البك ولم يجاوزوها

إلى الباشا لأسباب معروفة ومشهورة، فقام أمين بك وطه حسين بك وأحمد أمين بك وعلى عبدالرازق بك

وفى الصحافة كان هناك جبرائيل نقلا باشا أما رئيس التحرير فكان أنطون بك الجميل. فى الشعر أحمد شوقى بك وحافظ إبراهيم بك أما الذى حمل من الشعراء لقب باشا فحملة بصفته العسكرية والسياسية لابصفته شاعرا وهو أحد قادة الثورة العربية محمود باشا سامى البارودى وفى الفنون يوسف بك وهبى ومطفى بك رضا.

وإذا كان قادة النهضة المصرية الحديثة من الباشوات فعلماء الإنجليز أيضا من الباشوات ورجال السراى من الباشوات ومجرمو الإقطاع من الباشوات فهناك من الباشوات من اعتبر وجود الإنجليز بمصر (زواجاً كاثوليكيًا لا يحور نسبه) وهناك البك الذى سلم الإنجليز خطة عراقى فى معركة الكبرى بالتل الكبير فأحق الهزيمة به. وهناك من الإقطاعيين من كان يملك مرفأ على البحر ترمو فيه السفن محملة بالمخدرات ولا يستطيع قوة أو سلطة أن تقترب من هذا الميناء الخاص

وهناك من الباشوات الإقطاعيين من حلدوا الملاحين حتى ماتوا من الخوف والعطش إن أعظم شيء فعله فى هذا البلد باشوات أيضا

لذلك كان (الباشا) أكثر من بطل فى الأدب والعصر فى مصر فالسبىما المصرية ومنذ نشأتها فى العشرينيات وحتى بداية الثورة فى الخمسينيات حملت من الباشا بطلا فى أفلام، فهو إما إنسان طيب أو خبيث وهو فى جميع الحالات يمارض فى زواج ابنته من ابن الفلاح، حتى لو كان قد تخرج من الكلية الحربية وأصبح ضابطا. وهو يرفض زواج ابنته أيضا من الفلاحة ابنة الخنابى أو ماطر الزراعة ومن أهم الباشوات فى السينما المصرية زكى رستم وسليمان نجيب وسراج مبر، وكان من قبلهم عبدالحق السبرى وزكى عبدالحميد ومنسى فهمى وقدمت السبىما المصرية فىلما بعنوان (بنت الباشا المدير)، ومدير المديرية فى ذلك الوقت هو حاكم الإقليم، أى المحافظ فى هذه الأيام والمحافظ يتادونه الآن بالوزير المحافظ أما شماسا فالباشا المحافظ تماما مثل الباشا المدير.

وفى العسكرية كان اللواء يحمل لقب باشا اتوماتيكيا والعميد يحمل لقب بك

حتى ان حكمدار العاصمة الانجليزية ايام الاستعمار البريطاني، كان يرندى الطربوش ويحمل لقب باشا (اللواء راسل باشا) وكان يليه في الشهرة في البوليس وحتى ايام الثورة حكمدار الاسكندرية (اللواء يسرى فمحه باشا) اما في الجيش المصري فكان عدد كبير من اللواءات وعدد اقل حصل على رتبة فريق، ولم تكن رتبة المشير قد ظهرت بعد، إذ انها ظهرت في عهد الثورة واول من حصل عليها عبدالكريم عامر وثاني من حمل لقب مشير في العالم العربي هو (المشير عبدالله السلال) اول رئيس لجمهورية اليمن.

والحديث عن باشوات زمان يطول ويطول، ولكنا نقفز إلى الزمن الصعب الذي نعيشه وقد عاد لقب الباشا يطل برأسه من جديد ليس بقرار وراري ولا جمهوري. ولم يتقدم احد حتى الآن من أعضاء مجلس الشعب الموقرين بطلب إعادة اللقب للحدوف، كما طالب البعض فعلا بعودة العلم الاحضر وربما لعودة اللقب دون قرار رسمي وبقرار شعبي صرف وبناء على طلب والباح غير الباشوات أصبح طبقة والعة ليست في حاجة إلى قرار ولكن من هم باشوات هذا الزمن الصعب؟

خرج من دائرة الباشوات اصحاب العلم والمعرفة والاساتذة الافاضل واصحاب الالقاء العلمية. هؤلاء خرجوا جميعا حتى إذا حمل أحدهم لقب الباشا الآن حملة بصفته الإدارية لا بصفته العلمية وأصبح اللقب قاصرا على فئتي اصحاب السلطة أي كبار العاملين بالدولة ابتداء من رئيس مجلس الوزراء حتى شاغلي درجة رئيس لطاع أو ما كان يسمى في زمننا الغابر وكيل الوزارة. وفي بعض الأحيان يتدحرج اللقب ليصل إلى بعض مديري العموم. أما الفئة الأخرى التي تحمل اللقب عن جدارة فهم الأغنياء، وهم كانوا يحملون هذا اللقب في الزمن الغابر ولكن كما قلنا إما بالمهرات أو الرشوة أما الآن فبمناظر أخرى وحيثيات مختلفة ومفردات جديدة كالتنزيهية والتمساحية وأخيرا البودرة، وهذا أحدث لقب أطلقه الشعب المصري على السيارة التي تزيد عن الأنواع المألوفة والتي يعد أصحابها في مصر على أصابع اليدين.

لقد كشف الشعب المصري عن مصدر هذه السيارة وهي (البودرة)، وهو التعبير اللطيف عن الكوكابين والهيوين وباشوات هذا الزمن الأثم يصلون للباشوية بطرق معروفة وهناك وسائل محفوظة ومدرسة ومنفذة تماما.

وهنا أنه عن أي لا يحدث عن قلة قليلة من رجال الأعمال الذين يكفون ويعرفون ويصنعون وهؤلاء معروفون تماماً لا تخطئهم العز ولا السيرة ولكن المحدث عما عداهم من باشوات وهم يظهرون كثيرا في أجهزة الإعلام والتلفزيون بل هم ربما شديدو الاهتمام بأجهزة الإعلام

هؤلاء ظهروا مع عصر الانفتاح وحاءوا بالأغذية العاسدة أطاموا وحاءوا بالبراسيل محملة بالآفيون بدلا من الزيت وتاجروا في كل شيء بقتل شعب مصر وخاصة الأطفال والنساء ولجار الأدوية المسمومة ولجار المواد التي انتهت صلاحيتها ولجار المباني المغشوشة هؤلاء جميعا صاروا وما زالوا باشوات العمد القليل جدا جدا منهم ذهب إلى المحكمة ولكن القاعدة المريضة مارالت سليمة والحمد لله منهم إلى هؤلاء باشوات الآثار وهؤلاء رغم أنهم يتأخرون في سلعة ثقافية إلا أن عليهم وليس جميعهم من الجهلة الذين لا يعرفون قيمة الأثر الذي يبرقونه ويسمونه ويقت على قيمة باشوات الزمن الأخير باشوات البودرة وهي التطور الطبيعي للتخشب والآفيون في عهد التكنولوجيا المعاصرة.

هؤلاء باشوات الزمن الرديء حتى الله الكنانة منهم ومن شرورهم ومن باشوياتهم، إنه سمع مجيب.

■ الخصخصة والفهلوة:

الفهلوة صفة من صفات المصريين أو بعضهم على الأقل ربما اكتسبها هذا البعض من كثرة التعامل مع المحتلون، وكانت ظروف الحياة تضطره كثيرا لأن يكذب أو يتظاهر أو يتأمر أو يتأفق أو يقطع على نفسه عهدا هو أول من يعلم أنه لن يوفيه وربما أقرب العهود الاستعمارية إلى ذاكرتنا هي حملة نابليون التي كتب عنها وعن مقاومة الشعب لها، وسواء أكانت المقاومة جديرة بثورة القاهرة الأولى أو الثانية إلا أن قصصا كثيرة وردت في كتب كثيرة عن دور الفهلوية في اصطبات المعسكرات الفرنسية والضحك عليهم والسخرية منهم وسرقتهم في أغلب الأحوال

وعندما ذهب الفرنسيون وجاء الإنجليز ورأوا النشاط الفهلوي يتسع بعد اتساع نطاق جنود الاحتلال وتنوعهم أيام الحرب العالمية الثانية واتسارهم في أنحاء القطر. وعندما اختفى المحتلون الإنجليز والفرنسيون. لم تختف الفهلوة ولم يخف الفهلوية.

بل ارتدوا يعملون في الداخل وأصبحت طوائف المصريين أنفسهم هي هدف هؤلاء
الفهلوية لسمعنا عن الفهلوى الذى باع للصعيدى الترام وسمعنا عن الكونستابل
الذى باع لأحد العمدة بالارباب نقطة البوليس باعتبارها مشروعا استثماريا بدر دخلا
كثيرا مما يدفع فيها من مخالفات.

وفى الأربعينيات زار القاهرة رئيس أركان حرب أحد الجيوش العربية وأثناء
سجته فى ميدان باب الخلق شاهد جمعا من الناس يلتفون حول شاب يلعب (الثلاث
ورقات) وفى حوالى الساعة فقد الجنرال العربى الكبير ثروته التى حملها معه إلى
القاهرة، وعندما ذهب يشكو لم يكن يعرف إلا أنه كان فى باب الناس (يقصد باب
الخلق) وطبعاً ذهب فلوس الجنرال مع فهلوى صغير السن.. الغريب حقاً أن القانون
عندما حدد طرق النصب والاحتيال أسمى أهم طريقة (بالأمريكانية) وهو نوع أيضاً
من الفهلوة معناه أن تعمل العملة وتطلع منها كالشجرة من العجين.

المهم أننا طوال حياتنا نعترف هذا الصنف من الناس ولا نضيق به كثيراً، بل لقد
نعوذنا أن نردد أحداً منهم بشيء كثير من الإعجاب لشدة ذكائهم من ناحية ولشدة غفلة
ضحاياهم من ناحية أخرى، وكانت حوادث النصب والاحتيال محدودة، وكلما تطور
الناس قلت فرصة وقوعهم فى أحابيل الأذكاء من الفهلوية. وفجأة انفتحت الأبواب
لأمام هذه الطائفة من الناس على مصاريعها منذ عرفنا الانفتاح الاقتصادى، وهنا
تحولت عمليات النصب المحدودة إلى عمليات غير محدودة، وأصبح الضحايا
بالعشرات والمئات ثم بالآلاف. بعد عام واحد من صدور قانون الانفتاح الاقتصادى،
أرسل الرئيس الراحل أنور السادات خطاباً إلى مجلس الشعب يقول فيه (لاحظت
بكل أسف - وأكرر بكل أسف - أن هناك ثروات تتراكم ويبنى تراكمها فى معظم
الأحباب من أعمال طفيلية. وأريد هنا أن أقول بصراحة أننى لست ضد أن يكسب
أحد بجهده ما يستحق، ولكنى على درجة اليقين ضد أن يكسب على حساب غيره من
الناس أو استغلالاً لظروف الناس وأريد أن ألفت النظر بوضوح إلى أننا لسنا مجتمعاً
لأصحاب الملايين وإنما نحن مجتمع للعاملين

إن هذا المجتمع لن يعود مهما حدث إلى الحالة التى كان فيها قبل الثورة. يوم أن
كان نصف فى المائة فقط من السكان يحصلون وحدهم على نصف الدخل القومى،
فلك فساد لا أقبل به. وذلك إفساد لا يقبل الشعب به وسوف أقاومه وسوف يقاوم

الشعب معنى.. أقول ذلك لكى أحذر، فلن أسمح ولن يسمح الشعب معنى بأعمال
سمرة طفيلية وبأعمال المضاربة والمغامرة ولا بالتجارة بالتهريب فى السوق السوداء
ولا بتلاعب بأقوات الشعب ومناجزة فى مصالحه).

ورغم تحذير الرئيس السادات ورغم تهديده إلا أن المسألة استمرت باستغلال كل
ماحذر منه بل جاوزتها إلى جرائم حقيقية ارتكبت ضد الشعب بالتلاعب فى طعامه
وتقديم أغذية؛ إما فاسدة انتهت مدة صلاحيتها وإما لأنها لم تعد أصلا طعاما
للأدميين. وأثرى أناس كثيرون وبيعت ذمم الموظفين كبارا وصغارا وجذبت النوصى
الضاربة فى الأطناب مقامرين وأفاقين ونصابين من الأجانب حاءوا إلى مصر
يحملون مشروعات وهمية أو يحملون أفكارا براقية، ويبحثون عن أصحاب الأموال
ونشأت فئة من السماسرة مهمتها فتح الأبواب السيرة وقراطية المغلفة داخل هيئة
الاستثمار أو غيرها من الهيئات التى كان يتحنم على المستثمر أن يطوف بها ليحصل
على موافقتها أولا.

وللاسف كان بعض هؤلاء السماسرة من كبار العاملين فى مؤسسات الدولة
المخوط بها تشجيع الاستثمار، ومنهم من قبض ومنهم من ترك وظيفته الحكومية
ليلتحق بالمشروع الاستثمارى الذى شارك فى تمهيد الطريق له والحصول له على
عشرات التوقيعات. فى ذلك الوقت شاعت كلمة كان لها صدى (اللى ما يتعيش
الايام دى مش حيتغنى أبدا).

وكان السباق المحموم نحو الغنى السريع، قرأنا عن عمليات النصب على البنوك
للحصول على ملايين الجنيهات كقروض وتقديم ضمانات وهمية من عقارات غير
موجودة أو مجوهرات زائفة أو ذهب مفشوش، وسمعنا عن المرأة الحديدية وسمعنا
عن عمليات نصب بدأت فى حوارى ووصلت إلى قمة الأرستقراطية الجديدة، فى
مجتمع اختلط فيه كل شىء بكل شىء، أصبحت فى البنوك أو على الأصح - فى
بعضها، طائفة مستعدة أن تقدم كل شىء وتوقع على كل شىء وتقبض ثم تذهب إلى
المدالة، ويفلت البعض لأنه كان أكثر ذكاء فوضب الأوراق بحيث لا يمكن الوصول
إليه وتجرمه، ودخل آخرون السجن ولكن على حلم الخروج بعد السنوات المحكوم
بها عليه والتمتع بالمال المسروق والمحفوظ فى مكان أمين.

وفى أغلب الأحيان كان السارق أو النصاب أو المعتدى على المال العام يعلم بما

مرفوع يحدث له قبل أن يحدث، فيعد نفسه ثم يسافر إلى الخارج حاملاً ما لم يكن
قد نجح في تحويله إلى الخارج. ولا بد أن ملاحظ أن من أبلغوه بالقرار المتخذ صده
والذين يسهلون له السفر إلى الخارج قبل صدور قرار بمنعه من السفر أو حتى بعد
صدور هذا القرار، لا يمكن القول بأن هؤلاء من صغار الموظفين حتى لو كان فيهم
صغار فلا بد أن يكون بينهم كبير بل كبار. يتحمسون مسئولية إصدار قرارات هامة
مخاطرة كقرارات السفر إلى الخارج. بل إن بعض هؤلاء المحرمين انصافاً ودع في
مطار القاهرة وقاصاً شبه رسمي. وغادر من قاعة كبار الزوار ولم ينقص طقوس
وداعه ليكون من زوار البلد الرسميين غير حرم الشرف والموسيقى العسكرية

وفجأة تذكر للجمعية المصري بعض الأمثال المركوبة في ذاكرته التي لم يكر
بمنظمتها كثيراً، ولكنه أخرجها فجأة ليستعين بها على التمييز الذي ظمراً على قيم
فاسر والتي يشاهدتها كل يوم ولا يمكن أن يحفظها (التي معاً قرش يساوي قرش).
(التي يخط على الباب ويسأل أحياناً عنكم وإن بقى بدخل ما لاقاهن يمشي) إذن
أصبحت قيمة الإنسان لا بسلوكه ولا سمعته ولا بأصله ولا بقبيله وإنما بما يحمله من
قرش. وأصبح المال هو الذي يأتي بالمال. وبدأت القيمة التي ترمى عليها المجتمع منذ
سنوات وسنوات بدأت تتدنر. بدأت مجموعة تصدت الإنسانية التي كانت تفرص
بنات ونحن أطفال ابتداء من حكايات حدثني إلى حديث الأطفال في الراديو إلى القصة
الصغيرة في المكتبة. بدأت كل هذه القيم تتراجع وبدأ المجتمع يعبر من سلوكه نعا
لتغير نهم.

ورغم أن الرئيس السادات وبعد 4 سنوات من بدء سياسة الانفتاح عاد يحدث مرة
أخرى من أعمال السمسرة والدخول الطفيلية والإثراء غير المشروع غير أن أحداً لم
يخطأ به إلى كل هذه التحذيرات بل ظهرت على سطح الحياة الاقتصادية في مصر
أخطر ما يمكن أن يبرزه مثل هذا الطقس. ظهرت شركات توظف الأموال وانتشرت
تشاراً مرطانياً لتجمع أموال المواطنين خاصة العائدين بالدولارات من الخارج أو
الذين أمروا حديثاً من قطعة أرض بأعوها بأضعاف ثمنها وحواروا أين يستثمرون
ما فيهم من مال، كانت الثقة مفقودة تماماً في أجهزة الادخار الحكومية وكانت نسبة
الأرباح التي تدفعها هذه الشركات التي كانت جميعها تعمل وقد خلقت طقساً دينياً
تعمل في وسطه، إما ببعض أعمال الخير أو بسلوك العاملين فيها

المهم أن أغلبها استخدم الطرق التى أسماها القانون الطريقة الأمريكية استخدمت جميع الوسائل من مقابلات تليفزيونية وصحفية مع كبار المسئولين وأصحاب القرار إلى زيارات لهم فى مواقعهم والثناء على جهودهم من أجل الاقتصاد المصرى. والغريب أن الناس العاديين إذا سمعوا مسئولاً يلقى خطاباً ويعطى وعداً، تشككوا فى نصف كلامه. وإذا شاهدوه بصانع أحد هؤلاء اقتنعوا بهذا الذى بصانع المسئول، واعتقدوا أنه رجل واصل وأنه على أحسن الصلات بكبار المسئولين فتزداد الثقة فيه.

وهكذا وقع الاقتصاد المصرى فى أكبر عملية فهلوة عرفها تاريخ الاقتصاد، لافى مصر وحدها بل فى جميع أنحاء العالم... والغريب أنه قبل صدور القانون الذى أوقف شر هذه الشركات، قبل صدور هذا القانون بعام كامل صدر قانون آخر وهكذا وبكل جراءة قام المسئولون فى الجهاز التشريعى بإفراغه من مضمونه عندما أضيفت له مادة أنه لا ينطبق على الشركات القائمة وأصبح وكأنه مجرد سطور غيبة على ورقة بيضاء، وذلك من أجل عبور المسئولين فى الجهاز التشريعى والذين لأسباب خاصة ومعروفة جداً غيروا القانون حتى لا يمس شعرة واحدة من رأس القائمين على السلب والنهب والنصب.

وبعد عام كامل عندما صدر القانون كانت المأساة التى مازالت آلاف الأسر المصرية تعيش فى أثرها حتى هذه اللحظة.. ولا يريد أن أتوقف أمام شركات توظيف الأموال فأخبارها معروفة تنقلها الصحف كل يوم حتى محاولة العاملين بإحدى هذه الشركات الخاضعة لمؤسسات الدولة والمأجزة عن سداد جزء للمستحقين، حتى العاملين بهذه الشركة لم يجدوا رادها من أن يضاربوا بأموال المودعين وأن يضبطوا ويحقق معهم منذ أيام.

لترك عمليات الفهلوة التى سادت مع الانفتاح والتى بلغت ذروتها فى قصة توظيف أموال المواطنين ولنقف مرة واحدة إلى الإصلاح الاقتصادى الذى كان من الميسر أن يبدأ خطواته الأولى قبل تنظيف الساحة، إن لم يكن بالكامل فعلى الأقل التخلص من كتل النصب والاحتيال إذا كان القضاء عليها قضاء مبرما أصبح مستحيلاً. إذن فقد أمكن البدء فى الإصلاح الاقتصادى والسير به خطوات ثم

وصولنا إلى أخطر مرحلة من وجهة نظري يقف أمامها الإصلاح الاقتصادي أو تغيير سياسة مصر الاقتصادية منذ اعتمادها في الستينيات، وربما بدأت في الخمسينيات لتغير اليوم وبوضوح كامل.

وإذا كنت قد استخدمت تعبير الحصصية السائد هذه الأيام. فربما لحي أدو واحدا من الاقتصاديين وأنا لست مهم لسوء حظي. ولذلك افصل استجاء الكلمات العادية، فأقول محاولة التخلص من حاب كبير من القطاع العام و تحويله من قطاع عام إلى قطاع خاص. وهنا نجد مجموعة من الشركات بسعر وبنسب في رؤوس أموالها وفي نشاطها وفي أحوالها المادية، وهذا كله يحمل الحصصية ليست مشروعا يمكن الإقبال عليه والانتفاء منه في أشهر أو في سنوات. وقيل أن يذهب الخيال بأى قارئ فيتصور أنى أعارض هذا الاتجاه، فأقول بصراحة أنها سياسة استغرت وصدر من أجلها قانون، ونظام طبق وجارى تعديل القانون والنظام مرة ومرات كل الذى أريده أن تتم العملية بأقل الخسائر وبأقل الخروخ فإى حسارة هى خسارة للشعب وأى جرح سيصيب المجتمع كله

هناك شركات كبيرة وناجحة واستراتيجية أعلن السيد رئيس الجمهورية أنه لا تفكير فى تنازل الدولة عنها كشركات النسيج الكبيرة فى المحلة وكثير الدوار وسب وحوها، وهناك الحديد والصلب وهناك الألومنيوم. تليها شركات مشتركة أى أن قطاع الأعمال يملك جزءا من رأس مالها. وهذه سيراداد بها رأس المال الخاص إما بواسطة مستثمرين أو بنوك خاصة إذ لا معنى لبيع شركة عامة إلى بنك عام أو زيادة مساهمة بنك عام فى شركة مشتركة. النوع الثالث هو الشركات الحاسرة وهذه الشركات حسب تصريح للدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق أنها سوف تباع وكان السؤال الذى دار ولا بد أن يدور فى ذهن أى إنسان أن هذه الشركات لن نأخذ من بشتريها، فليس هناك غنى سوف تسترى شركة حاسرة. وسأل أحدهم فى إحدى الصحف الدكتور عاطف صدقى هل سيعمد هذه الشركات بالمهولة ولا أحد يعتقد أن المهولة إذا سمعت فى أشياء كثيرة وإذا كانت قد تولت اقتصادا فسرعة من الصرات فهى لا تصلح بالقطع فى عملية البيع أو الحصصية لأن الطرف المشتري ليس سادحا ولا عبيطا ولا هو الدولة وليس سحرافا ولا يستجدهم المهرقون ولا يحدون

إذن للضحك عليه واعتقد أن الطريقة المثلى للتخلص من مثل هذه الشركات هي دراسة أحوالها شركة شركة على حدة ثم محاولة معالجة مشاكلها ونعومها قبل الإقدام على بيعها وإلا ظلت باقية في القطاع العام وبقيت كما يقول المثل الفلاحى: (مايقعد على المداود إلا شر البقر). وقطعا لن يبقى فى حظيرة الحكومة إلا البقر النعبان أو العبان أو اللى مافهش فابدة..

لقد أكد رئيس الوزراء أكثر من مرة أنه لاساس بالعمالة وأنا أنه منذ سنوات وعندما بيع حق استغلال بعض الفنادق أن تنائر هذا التصريح على لسان جميع المسؤولين، وعند التطبيق كان مجرد كلام وكان دفاع المستثمرين ماذا الفعل بهذه العمالة الزائدة؟ وماذا أفعل بها؟ إنها عبء تن تحت أكبر الفنادق. لقد حلت وزارة السياحة المشكلة فى ذلك الوقت على حساب مابقى من الفنادق فى القطاع العام. أما هذه المرة فهذا الحل غير وارد لأنه لا يؤثر فى القطاع العام، لذلك يجب التعامل مع الشارين بكل الوضوح ويجب أن يعلموا فى وقت مبكر حجم العمالة الذى سيحملونه مع المشروع وسواء أكان كثيرا أم معقولا فهم ملزمون بحمله هذا إذا أردنا أن يكون لتصريح رئيس الوزراء احترامه، وكلنا نهدف لذلك، ليس فقط لأنه تصريح رئيس الوزراء ولكن لأنه يربط بحياة آلاف المواطنين.

إن الفهلوة لاتصلح للخصخصة، وإن صلحت يوما ما، عاملا هاما محركا ومؤثرا فى الاقتصاد القومى.

■ إفقار مصر:

لمحج الإرهاب فى قتل الموسم السياحى فى عام ١٩٩٢ كما جاء على لسان المسؤولين فى وزارة السياحة، فقد سجلت المواقع السياحية صورة قائمة أشد القتامة.

وأعلن رئيس هيئة تشييط السياحة أن الإقبال السياحى انخفض بنسبة ٥٠٪ على الأقل وسجلت المكاتب السياحية إلغاء ٧٥٪ من الرحلات إلى مصر، وسجلت المطارات إلغاء ٧٠٪ من رحلات الطائرات الخاصة (الشارتر) التى كانت تحمل آلاف السياح يوميا إلى مصر، أما الطائرات المصرية فقد حققت خسائر فادحة بعد إلغاء العديد من الرحلات واضطرت المؤسسة الوطنية إلى اختصار الخطوط الدولية وضم

بعض الرحلات بعد أن تسير أن الطائرات العملاقة تعود إلى البلاد وجهاً راجعاً
لثلاثة، أما الواحر النبيلة فقد حلفت حسان كيرة ومعظمها تم نسه أو إعلانه تماماً
وإلى القنادق بدأت الإلغاءات ترتفع بشكل محيف حتى أن نسه الانفعال في
مناطق القاهرة والاقصر وأسوان ذات الحمسة نجوم أو أربعة نجوم قد وصلت إلى
٨٠ فقط

إن وكل الموضوع والصراحة لمحج الإرهاب في قتل ذلك الموسم السياحي وإن
لم يمنع بالطبع في قتل السياحة، وواجباً أن نقف ونفكر الموضوع والصراحة سأل
وتسائل لماذا لمحج الإرهاب في قتل هذا الموسم السياحي في حين أن ما وقع من
حوادث لا يمكن مقارنتها بأي حال من الأحوال مما يقع في عواصم عالمية كبرى
مازالت مقصد السائحين من كل مكان فلندن العاصمة البريطانية الكبيرة هدف
دائم لجيش التحرير الأيرلندي ومنذ سنوات طويلة لا يمر أسبوع واحد دون إحصار
بعض مولاتا من مواقع الحكومة أو محلا في أهم شوارع المدينة أو قدما بقصد،
السائحون وقد نسلت حكومات إنجليزية متعاقبة في مقاومة هذا الإرهاب الذي لا
تقرأ في المقالات الطوال والتحذيرات المشددة التي حملتها الصحف اللندنية بعد
حدث قتل السائحة الإنجليزية في مصر

ولمسا وهي اليوم ضحية موجة عاتية وعيفة من رفض الأجانب وقد أحدثت
طريقاً دموياً ولا يمر يوم إلا ونسمع عن حادث أو حوادث لقتل المهاجرين ولم تصرح
صحف باريس بعد وتعلن أن باريس أصبحت مدينة إرهابية، مما زال السياح
يتدفقون على الشانزليزيه وسان جرمان وكان شيئاً لم يحدث

وألمانيا أكثر الدول نشراً ومبالغة فيما حدث في مصر، تقرأ عن السارية الجديدة
ومن قتل النسوة الأتراك والشباب المصري، ولا دسب لهؤلاء، ولا لهذا إلا أنهم
أغراب ولو عاد الألمان إلى ذاكرتهم وشاهدوا بأعين حيالهم ألمانيا وهي حارحة من
الحرب العالمية الثانية أكواما من الانقاص، وتذكر الألمان أن الذين ساعدوهم في إعادة
بناء دولتهم لتكون قوة اقتصادية من أكبر القوى الاقتصادية في العالم لتذكروا على
فقدانهم الأجانب وأنهم الغرباء الذين يضيقون بهم اليوم إلى حد القتل

واساسيا وهى دولة سياحية اولى تقع فيها حوادث الانفجارات فى قلب مدريد فى
اهم المواقع، ولكن احدا لم يصفها بما وصفوا به مصر ولم تنقطع السياحة عن مالطا
ولاماريللا ولا مابوركيا، مما زالت السياحة تنعم باكثر من سبعين مليوناً كل عام فى
حوض ان الموسم الذى فتته فى مصر لم يكن يحمل على اكثر تقدير اكثر من اربعة
ملايين

هذه المقارنة الواضحة الصريحة تقطع بأن قوى تسيطر على الإعلام العالمى توجه
هذا الإعلام فى غير صالح مصر، بل توجهه للقضاء لا على موسم سياحى وهذا
ما نحقق للأسف، ولكن للقضاء على السياحة نهائيا فى مصر، بعد ان اصحت مصدر
الدخل القومى الاول وأنا اكره ان تعلق أمور كثيرة على الصهيونية العالمية وإسرائيل
ولكن فى هذه المرة لا قوة غيرها تستطيع ان تفعل ما فعلت، ولا بد الا يغربا الظاهر
بالسلام والسمى إليه ولا الحديث المتكرر عن مركز مصر وقدرتها على تحريك
عمليات السلام ولا التصريح بين الحين والحين على قوة مصر وقدرتها وقياداتها
وغير ذلك من ألوان المداينة التى يجلبها الإسرائيليون أفرادا ودولة فلانك ان
إسرائيل ومنذ وجدت تنظر إلى مصر نظرة خاصة، فمنذ البداية هى فى نظرها القوة
السياسية الاولى وهى فى نظرها القوة الاقتصادية الاولى والقوة الثقافية أيضا

وكانت إسرائيل تعلن على لسان قادتها وبأفلامهم أنه لا سلام فى المنطقة إلا إذا
هادنت مصر ووضع المشروع الإسرائيلى على أساس تحييد الجيش المصرى ثم التطبيع
مع مصر وبعد ذلك سبهون شأن العالم العربى فتأتى جميع الدول بعد ذلك دولة
بعد دولة تفعل على الأكل ما فعلت مصر.

وكانت اتفاقية السلام وتحقق جزء كبير مما كانت تحلم به إسرائيل، ولكن لا بد أن
نعترف أن إسرائيل كانت ترى فيما حدث خطوة أولى لا بد أن تتبعها خطوات وقراءة
بنود معاهدة السلام تظهر فى وضوح إلى خطوات إسرائيل المتعجلة والهامة والتى
كانت تضمنها الهدف الأساسى من اتفاقية السلام وهى على وجه التحديد التطبيع
الاقتصادى والتطبيع الثقافى، وقد وضعت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل هذين
الأمرين فى مقدمة التحركات الواجبة على الطرفين بعد الجلاء عن سيناء وتبادل

المفراء. ولكن وللحقيقة فقط ورغم المحاولات المستميتة التي بذلتها إسرائيل منذ
صالة السلام وقبلها وبعدها، لم يتحقق لها أى من هذين الهدفين لا التطبيع
الاقتصادى حدث ولا التطبيع الثقافى تحقق، ولا أن تمت كثيرا أمام بعض الصادرات
والواردات لإسرائيل كانت ترمى فى الخمسة والسبعين، أيواهم مجموع شعب مصر
سوقا لإنتاجها فى كل المجالات، ابتداء من بيض الطعلاء حتى أعقد المعدات
والآلات، وهذا رفضه الناس ولم تحفقه الحكومة

ولى مجال التطبيع الثقافى ورغم توقيع معاهدة ثقافية فى عام ١٩٩٠، فإن هذا
واحدا لم يتحقق منها باستثناء فرقة أو فرقتين ذهبتا إلى هناك منذ عشرة أعوام.
ومعرض فاشل أقيم فى القاهرة ولم يره أحد ولا يتحدث عن بعض الأمور العامة
أو علاقات أساتذة جامعيين بغيرهم أو افتتاح المركز الإسرائيلى فى القاهرة كلها
مجرد خطوات محسوبة فى ميدان واسع عريض لم تحقق إسرائيل منه شيئا. ومع
ميدان الثقافة التى تقدم للناس كالمسرح والسينما

وإسرائيل الآن تنقف فى مواجهة الدول العربية حول مائدة للسلام، والسياريو
الموضوع فى عواصم عالمية يشير إلى أنه يمكن تحقيق هذا السلام بعد عام أو عامين
وتشير إسرائيل منذ اليوم بل وتطالب بالتطبيع فى مقابل إيقاف إقامة المستوطنات
وإذا حدث هذا وإن بدا أنه لن يحدث وإذا تحقق سياريو السلام واستطاعت إسرائيل
أن تطيع علاقتها بالدول العربية ودخلت المجال الاقتصادى، فلا شك أنها تعرف تماما
ومنذ زمن بعيد أن المنافس الوحيد لها فى هذا الميدان هو الإنتاج المصرى الذى هو
أقرب فى تكوينه ولى طبيعته وفى ذوقه وفى كل شيء من قلب وعقل أى عربى وأنه -
أى الإنتاج المصرى - بفضل الإنتاج الإسرائيلى نفسيا حتى لو تعمق الإنتاج
الإسرائيلى تقنيا..

وعلى عادة إسرائيل بحل جميع مشاكلها التى يكون العرب طرفا فيها بالقوة إذن
لا بد على المدى الطويل من القضاء على الاقتصاد المصرى أو على الأقل إنهاكه حتى
لا يكون قادرا على مرد الإنتاج الإسرائيلى من الأسواق العربية.

ولا يتصور إنسان أننا نتحدث في مجال الأحلام وسواء تحقق السلام ونحقق
التطبيع بين إسرائيل والدول العربية فهي تخطط للمستقبل بكل احتمالاته حتى ولو
كان الاحتمال واحدا على عشرة.

هذا فضلا عن أن إضعاف مصر وإفقار مصر سيجعل من مصر دائما تابعا
للغرب، نطلب المساعدات وتميش على القروض، وهذا بالضبط ما تنصاه إسرائيل
ودون شك حليفاتها الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها وإن بدت في أوقات
كثيرة أنها تتعامل مع مصر معاملة الندية إلا أنها تضيق دائما بالأنداد وتفضل التعامل
مع التوابيع أو العملاء وإذا كانت مصر بقيادتها الوطنية ليست مهياة كي تلعب دور
العميل أو التابع فعلى الأقل تحت ضغط ظروفها المادية القاسية قد تقبل معاملة الد
في الدرجة الثانية وإن بدا أمام العالم أنها ندية من الدرجة الأولى حفاظا على ماء
الوجوه.

إذن فقتل الموسم السياحي هدف تسمى إليه قوى كبيرة وتنحرك بشأنه أجهزة
وأجهزة ولكن ماذا نكون قد صنعنا بأنفسنا؟ ماذا يكون قد صنع هؤلاء المحرمون
الحقوقي الأغبياء بوطنهم؟ هل يدركون حقا ما يفعلون؟ هل يعلمون أسعاد المؤامرة
التي يبعثونها من رقادها تحت التراب؟ هل يعون الخدمة التي يؤدونها لأعداء هذا
الوطن؟ ما الفرق بين عمل كالذي فعلوه والحياة العظمى السافرة؟ هل قتل
الاقتصاد بقل عن التجسس لحساب الأعداء؟ هل تحطيم دشمة مدفع أو محار للحدود
خدمة لأهداف العدو أقل من تحطيم موسم سياحي كان يتدفق على مصر فيه كل يوم
٣٠٠ مليون دولار؟ وحول هذا الهدف الحقيقى يلتقى الذين يمدون هؤلاء المحرمين
بالأموال والسلاح سواء أكان ذلك من إيران أو من أفغانستان وكلها وللأسف
الشديد - دول إسلامية قد نظرت إليها وهي تشور نظرة حب ودعوات من القلوب
سحاح الثورات التي تصور ما أنها قامت على عهد من الإسلام الشريف وأنها تهدف
لمساقعة الإسلام العظيم فإذا بها تنقلب إلى أشنع ما يمكن أن يحمله حمار الحار و
صديق لصديق أو دولة لدولة حتى ولو أعدت سهما الفراسخ والأسان

يلتقى كل هذه التظلمات السريرة عند هدف واحد هو إفناء هذا الشعب هو
إضعاف مصر وهذا الموقف نفس جديدا غريب. ونكته - أحد كل مرة سكتاها
وطريقا آخر وأماما آخرين

وكان العالم في الماضي أكثر وصوحا وأكثر صراحة وأكثر شجاعة في تحقيق

أهدافه

عندما انشا محمد علي دولة مصر الحديثة واقامها على العلم وشر الصناعة
وحرص الزراعة وخرج مجيوشه خارج الحدود وحقق الانتصار تلو الانتصار. كان
لا بد من الوقوف امامه والتعجب منه وكانت معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ووقف العالم كله
امام محمد علي يرسم له حدودا لا يتعداها. وقوة لا يريد عنها وطموحات لا يستطيع
تحقيقها. وعاد محمد علي يبيع في القلعة بفكر ويفكر حتى اصابه الحزن

وعندما جاء عبدالناصر ليعيد مصر إلى سيرتها الاولى فبقيها من حديد ووديع
فيها روحا جديدة وقفت قوى العالم امامه واسكر في حرب حرة إليها الأعداء
والاصدقاء بعد أن خسروا جيشه في مكان بعيد حتى لا يحف لحدنه وكانت الهرمة
الكبرى التي تعدت عند الملايين الهزيمة العسكرية إلى الهزيمة الداخلية. هزيمة النفس
وهذا آتسى ما عانى منه الشعب المصري بعد ١٩٦٧

واليوم نحن رغم كل المشاكل في طور جديد يسير في طريق الإصلاح
الاقتصادي. تحققت خطوات هامة، المكانة العالمية أدت إلى إسقاط حرة كبير من
الديون، الشعب إذن على شفا موقف جديد يستطيع أن يرفع رأسه ويستطلع إلى حياة
أفضل ولو كان هذا الفضل بضعة مليارات تريد من دخله أو بضعة ستمترات
يسيرها إلى الامام.

المهم مهما مكثنا في الإصلاح الاقتصادي ومهما وقفنا مترددين امام قطاع الأعمال
إلا أن شينا يحدث وعلى الساحة العالمية لاشك أن مصر استعادت مكانها واصبحت
القوة المؤثرة في المنطقة وخارج المنطقة.

إن من ترفع رأسها ولا بد أن تضرب هذا الرأس قبل أن يرتفع إلى الحد الذي
نعجز فيه أن نضربه دون أن نحدث جلبة أو ضوضاء.

ولم تحرك قوى الشر كل بطريقته ليتحرك في النهاية صية أشرار يلقون الموت
للاخضر واليابس

ومصود الأثر للسباحة وسأل ماذا يفعل المسئولون من السباحة لإنقاذ المواسم القادمة لقد أتى إلى مصر عدد من الصائين الكبار وفي مقدمتهم المخرج العالمي إلياس كسار وقد صادقت معه الخطابات منذ دعوته لزيارة القاهرة، وكان أمله أن يقوم برحلة ببلية من القاهرة إلى أسوان ووعدته طبعاً بأن أحققها له، وبعد حادث إطلاق النار على السفينة التي كانت تحمل السائحين الألمان كتب يقول لي أنه عادل عن زيارة الصعيد وأنه سيسكن بالقاهرة ويكتفى بزيارة منطقة الأهرام وأبي الهول والآثار الإسلامية والقبطية

وطبعاً وافقت وعهد ومسوله إلى القاهرة منذ سنوات ونحن حلوس معاً في اسراحه مطار القاهرة سألته عن رحلته إلى الصعيد فاعذر، وقال في مسراحه أنه قرأ كلاماً كثيراً عن الحوادث ضد السياح وأنه يحشى على حياته ولا معنى لدهائه ولم أمانه كثيراً وبعد أسبوع قصاه في القاهرة تنقل فيه كثيراً معي أو يدوي عدت أسأله مر حب هذه المرة، وفي يوم افتتاح مهرجان القاهرة السيماني كان يجلس في الوريب المان فاروق حسي وسي وحدته الوريب عن الأقصر، ووعدته بأن يأمر بتسج معاند معلقة من أحله، وبعد يومين غمس للزيارة وأعددها له واتصلت بالأساد صفوت الشريف الذي أمر بإرسال مجموعة تلفزيونية صاحته وصورة في الأقصر وفي نهاية المهرجان التي الكلمة الدائمة التي سمى فيها وجود إرهاب في الأقصر وهي الكلمة التي أشار إليها الأساد الكبير أنيس منصور وطالب وزارة السياحة بمعمها على تلفزيونات العالم، ورحلة كاران في الأقصر وكلمته مسجلة للتلفزيون وموجودة في تلفزيون القاهرة لمن يريد أن يستفيد منها.. هذه واحدة.

أما الثانية فهي يوم ٢٢ فبراير من كل عام تحل الشمس متعامدة على عمال رسس داخل معنده بأبي سسل وقد احدثت الساحة والآثار الاحتمال بهذه المناسبة ويحضر عدد من السائحين لمشاهدة هذه الظاهرة المريدة، فلماذا ومنذ اليوم لانحاول أن نصنع من هذا الحدث مهرجاناً كبيراً إن وزارة السياحة بالاشتراك مع وزارة الثقافة يمكنهما إقامة مهرجان كبير ندعى إليه شخصيات عالمية مؤثرة كتاباً وصحفيين وفنانين ونقل عدسات التلفزيون عرهم في الأقصر وأسوان وأبي سسل واعتقد

إن مثل هذه المهرجانات تستطيع أن تبديد الكثير من الأكاذيب التي تنشر حول السياحة وكلها لأغراض سياسية.

لقد كرات أن السيد وزير السياحة بمعد المؤتمرات الصحفية في ألمانيا والمجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، ولا بأس من ذلك كله. ولكنى اعتقد أن على وزير السياحة أن يمتد مؤتمرا صحفيا في الأقصر وفي غيرها من المواقع السياحية حتى يرى القادمون بأعينهم أنه لا شيء مما يتصورونه أو تصوره لهم صحافتهم.

هذا من السياحة أما ماهو غير السياحة فموضوع آخر.

■ الفقر والعنف:

عندما وقعت في مصر أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧، كنت في باريس أشارك في وفد مصرى بوقع اتفاقية ثقافية مع الحكومة الفرنسية، وأتيح لى أن أشهد الصورة من بعد وأن أقرأ كيف صورت الصحافة الأجنبية هذه الأحداث الخطيرة قالت جريدة الوموند اليومية لمراسلها في القاهرة (أنه شاهد بنفسه أن الذى سيطر على ميدان التحرير عدة آلاف من الصبية الذين تقع أعمارهم بين العاشرة والثانية عشرة، وكان سلاحهم أكواما من الطوب والحجارة جمعوها من أمام بعض المباني التي ما زالت في مرحلة الإنشاء، وأنه شاهد مجموعات من هؤلاء الصبية يحرقون السيارات ويعتدون على ركبائها).

وتناولت صحف أخرى الحادث بأخبار كثيرة مثيرة، أعلنت الحكومة في ذلك الوقت على لسان رئيسها ممدوح سالم أن ما حدث هو مؤامرة تستهدف قلب نظام الحكم قام بها الشيوعيون واليساريون والناصريون للقضاء على ثورة ١٥ مايو، وبالتالي جميع إنجازاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وأن العناصر المتآمرة اتفقت أن تكون ساعة الصفر صدور القرارات الاقتصادية الأخيرة، وأيد سيد فهمى وزير الداخلية في ذلك الوقت وجهة نظر رئيس الوزراء وأكد أنها مؤامرة سياسية هدفها قلب نظام الحكم، وعندما قالت صحف المعارضة أن ما حدث "انتفاضة وطنية" رد عليهم الرئيس السادات مصححا ومؤكدا أنها "انتفاضة حرامية لا انتفاضة وطنية".

وفي حضم الصراع الكلامي تاه عن الدولة بجميع هيئاتها ومؤسساتها الوقوف أمام هذه الأحداث موقف الدراسة العلمية الواضحة حتى تستطيع الحكومة أن تصور من خطواتها وأن تعرف على الأقل لماذا كان هذا العدد من الضحية يقومون بعمليات التخريب التي لا تناسب أعمارهم أو مستواهم الثقافي، ولم تقف مؤسسة أو مجموعة بحث أمام هذه الظواهر المتعددة ونسى الجميع أن السبب الرئيسي في كل ما حدث هو رفع أسعار بعض السلع الضرورية وأن الشعب المصري لا يقف صامتا عندما يمس رزقه أو (أكل عيشه) كما يقول. وعندما رفع حاكم مصر البرديسي قبل محمد علي أسعار السلع صاح المصريون جميعا «أيش ناخذ من نفليسي يا برديسي» وشرح الجبرتي أحداث تلك الأيام بما لا يختلف كثيرا عن أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ وإذا كانت (الفطرشة) هي أسلوب معالجة الأمر في الداخل فإنه في الخارج كان العكس تماما، فقد كتبت مجلة «لو نوفيل أوبزير فاير» الفرنسية تقول:

«إن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم يتوقعا انفجارات الفضب التي اجتاحت مصر حين أوصيا الحكومة المصرية برفع الدعم عن السلع الأساسية مثل الدقيق والأرز والشاي والبوتاجاز، والذي كان يسمح للجماهير العريضة بالبقاء على قيد الحياة.

وقد ارتفعت الأسعار بالفعل خلال خمس سنوات بنسبة ١٢٠ بالمائة، بينما بقيت الأجور على حالها، فأقل أجر قيمته ١٢ جنيها، وأجر خريج الجامعة يبدأ من ٢٠ جنيها، ويلاحظ المراقب للأحداث في مصر أن الفقر يتزايد بسرعة فائقة، وهذه الجماهير هي التي كان عليها - حسب تصور الخبراء الدوليين - أن تتحمل عبء تصحيح اقتصاد البلاد، وهذا التصحيح مهم للغاية، إذا كانت مصر تريد جدول ديوونها الخارجية والتي تبلغ ٥٥ مليار فرنك، وإذا كانت تريد أن يظهر إخوانها العرب، وخاصة السعودية مزيدا من الكرم في استثماراتهم، إلا أن الاستثمارات العربية وكذلك الغربية مترددة في الاستثمار في مثل هذه الجبر التي لانهاية لها إن الاستثمارات قليلة رغم سياسة الانفتاح.

لقد مرت مصر من التصاد مخطط إلى انفتاح تام، ألغت القيود الجمركية وأعطى رامن المال الخاص امتيازات هائلة.

واهم نتيجة لهذا الخطط الجديد تضمن طفلة الطفيليين الذين يعيشون من
أسر أو مصحات الترف ومن السوق السوداء.

وبما كان المحر التجاري سنة ١٩٧٤ (٦ مليارات فرنك، أصبح عام ١٩٧٦
(١٤) مليار فرنك وندو الحلول المقترحة من صندوق النقد الدولي حادعة للمعابة في
مراجعة كل هذه المشاكل، فهي لن توفر إلا مليار فرنك لمراقبة الدولة، ولها سياسيا
رفع القنابل

وكان السيد عبد المعصم القيسوسي قد اقترح نفس هذا الحل عام ١٩٦٥، وطلب منه
الرئيس عبد الناصر الاستقالة من مناصبه لأنه يقترح سياسة تؤدي قورا إلى وقوع
انقلاب.

وكتب «فريتر شترن» - أستاذ التاريخ بجامعة كولومبيا الأمريكية - في مجلة
«الشؤون الخارجية الأمريكية» يقول

«وصلت إلى القاهرة منذ بضعة أسابيع لأرى شعب الحوصى الذي هب تلقائيا في
يناير ١٩٧٧ نتيجة لارتفاع الأسعار الذي فرضته الحكومة على المواد الأساسية وقد
هذا البوليس عاجزا، أيا كانت أسباب هذا المعجز، مما اضطر الحكومة إلى استدعاء
الحيش، واستمرار العنف والإلغاء الصوري لرفع الأسعار يشهدان بضعف
الحكومة، وكان هذا صدمة للرئيس السادات وأسرعته الحكومة معالطة إلى يوم
الشيوعيين. كانت الأحداث رد فعل للتشاؤم الراحف وما يوضح الصعوبات
الاقتصادية التي تعانيها مصر، الخدمات المتهاوية في القاهرة وقد أنهكها الاستخدام
وتعثرت لسوء الإدارة. ومن تحدث إليهم من المصريين ليس لديهم أمل في أي
تحسين للأحوال، وقال أحدهم أن القاهرة كانت تشبه باريس والإسكندرية تشبه
وفي القريب ستشبهان مدينتي بومباي وكلكتا في الهند»

ورغم ذلك لم يتحرك أحد لدراسة ما يجري في مصر وظل الحوار قائما والمباررة
الكلامية قائمة هل هي (انتفاضة شعبية أم انتفاضة حرامية) إلى أن وضع القضاء
المصري العظيم نهاية للمأساة عندما حفظ القضية المتهم فيها أكثر من ٤٥٠ مواطنا
مصريا بتهمة مختلفة أبسطها التخريب وأغلظها محاولة تعطيل الدستور وقلب نظام
الحكم، وقال في وضوح أن ما حدث رد فعل طبيعي لرفع أسعار السلع الأساسية

عدل عن الإصلاح الاقتصادى بناء على روثنة البنك الدولى وبعد عشر سنوات
وفى فبراير من عام ١٩٨٧ وقعت أحداث الأمن المركزى وكانت الشرارة التى ألهمت
آلاف الصبية وآلاف المواطنين للانقضاض على المطاعم والملاهى والفنادق فى منطقة
أهرامات الجيزة.

ورغم أن فى هذه الأحداث أيضا ظواهر تستحق البحث والتحليل وأن هناك أشياء
مشتركة بينهما، فالصبية الذين كانوا بين العاشرة والثانية عشرة فى يناير ١٩٧٧
أصبحوا فى أحداث ١٩٨٧ بين العشرين والثانية والعشرين أي أنهم أيضا ولا أقصد
نفس الأشخاص ولكنى أتحديث عن أجيال اشتركوا فى أحداث الأمن المركزى
وكما حدثنا فى كل نازلة أرجعنا الأحداث إلى تمرد بسبب قرار تنظيى فى وحدات
عسكرية، وأيضا حفظت القضايا وكانت النتيجة الوحيدة أنه خرج وزير الداخلية فى
الأحداث الثانية، كما خرج وزير الداخلية فى الأحداث الأولى وأغلقت الملفات وثمنا
ملء الجفون وبراءة الأطفال فى أميتنا.

لم يسأل مسئول واحد نفسه أين يعيش هؤلاء الصبية الذين استولوا على ميدان
التحرير والذين انقضوا على المطاعم والذين شوهوا بعضهم بأكل الارز بيديه الاثنتين
غير عابىء بهراوات الشرطة وهى تمزق جسده.. أين يعيش هؤلاء؟ يعيشون مع أهلهم
فى غرفة واحدة أو فى شقة مشتركة أو فى عشة فى مساكن عشوائية أو فى المقابر.
وإذا كان بعضهم يذهب إلى المدرسة، فكم يقضى من الوقت هناك وفى أكثر المدارس
كان التعليم على فترة أو فترتين، أى أن الصبى يقضى فى المدرسة ثلاث ساعات على
الأكثر ولا يقضى إلا دقائق فى البيت إذا كان الجحر الذى يسكن فيه بيتا أما بقية الليل
والنهار فى الشارع موطنه وسكنه، لذلك كان لابد أن يحس أنه يملك الشارع ولا بد
أن يسيطر عليه....

ويسير الزمان ونبدأ الآن فى تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة والدرس الوحيد الذى
وعته الحكومة ونفذته بنجاح كبير هو عدم مواجهة الجماهير برفع الأسعار وأخذ
الأمور بالتدريج وسياسة إنقاص الكيل والوزن بدلا من رفع السعر، ولكن وبعد أن
حققت الحكومة نجاحات فى بعض جوانب السياسة الاقتصادية إلى أين وصلنا
بالجماهير فى حياتها اليومية؟

وبدا الإصلاح الاقتصادى فى مصر طبقاً (لروشتة) صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بعد توقيع الاتفاق مع الحكومة المصرية عام ١٩٩١ وقطع الإصلاح الاقتصادى شوطاً بعيداً حتى الآن ولمجح لى تصحيح بعض المسارات الاقتصادية ولكن السؤال الذى لابد ان نتوقف امامه طويلاً من الذى دفع فاتورة الإصلاح الاقتصادى فى مصر.

■ البطالة والعنف:

لنقرأ تقريراً كتبته أخصائى اقتصادى سويسرى لا يمكن ان يتهم بالتحيز أو مهاجمة التجربة المصرية لأسباب سياسية أو غير سياسية

يقول التقرير الذى أصدره البنك السويسرى (سويتز لاند بنك)

إن حوالى ٣٠٪ من السكان فى مصر يعيش تحت خط الفقر (دخل العائلة أقل من ٢٥ دولاراً فى الشهر)، وحوالى ٥٠٪ من السكان يعيشون قريباً من خط الفقر (دخل العائلة حوالى ٥٠ دولاراً فى الشهر)، ويضيف التقرير أن خفض الفقر من أجل تحسينها حينما تضيف مصر كل ١٠ شهور مليوناً جديداً لعدد السكان، البالغ حالياً أكثر من ٦٠ مليون نسمة، وحينما يدخل سوق العمل كل عام حوالى نصف مليون شاب وشابة بحثاً عن وظائف جديدة فى الوقت الذى يبلغ فيه معدل البطالة ٢٠٪ فى المدن و ٥٠٪ فى الريف.

وقال التقرير: منذ فترة أصبحت مصر غير قادرة على إطعام مواطنيها وتستورد حوالى ٦٠٪ من احتياجاتها من الخارج وتساهل قيمة واردات الأغذية أربعة مليارات فى العام، أى ما يعادل نصف فاتورة إجمالى الواردات.

وجاء فى تقرير أعدته البنك الدولى عن مشكلة البطالة فى مصر ودور القطاع الخاص فى إيجاد فرص عمل:

أنه بصرف النظر عن أثر النمو السكانى فى الخدمات التعليمية والصحية وفى الخدمات الأساسية التى تقدمها الدولة، فإن النمو السكانى السريع يعنى ضغطاً أكبر على الأسواق الداخلية فى مصر.

وعلى صعيد استيعاب قوة العمل وقدرة السوق المصرية على ذلك قال التقرير انه نتيجة للنمو السكاني المتسارع سيمثل صفار السن الشريحة الاكبر من هيكل القوى البشرية في مصر، وهذا يعني تسارع معدلات نمو قوة العمل في مصر على نحو اسرع من معدلات نمو السكان بفارق كبير حتى نهاية العقد الحالي.

وأوضح التقرير ان البطالة حالياً تمثل ١٧,٥٪ من حجم قوة العمل في مصر اي ٢,٨ مليون شخص وتتركز النسبة الكبرى من هذا العدد من العاطلين في الفئة التي يقل عمرها عن ٢٠ عاماً.

وأشار إلى أنه بينما كان القطاع العام في مصر يساهم في خلق فرصة عمل واحدة من بين كل أربع فرص عمل حقيقية حتى نهاية العقد الماضي، فمن المتوقع طبقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي أن تقتصر مساهمة هذا القطاع على توليد النسبة نفسها في وقت يزيد القطاع العام حجم مشكلة البطالة بالنظر إلى عمليات خفض العمالة التي تجري بموجب خطة الإصلاح الاقتصادي، وهذا يعني خروج باحثين جدد عن فرص عمل من ذلك القطاع.

وقال أن هذا ينقل العبء إلى القطاع الخاص الذي سيكون عليه استيعاب ليس فقط معدل البطالة الطبيعي بل أيضاً البطالة الناتجة عن عمليات الاستغناء وتسريح عمالة القطاع العام.

وأوضح التقرير أن صورة العمالة في مصر خلال الفترة المقبلة ستكون أكثر تعقيداً لعاملين رئيسيين هما الهجرة الداخلية وعمالة المرأة، فالعامل الأول كان من مصادر تفاقم أزمة العمالة في مصر منذ السبعينيات. وأوضح التقرير أن سوق العمل للمرأة لا تتعدى ١٠٪ مقارنة بالرجال، في حين تتعدى نسبة عمل المرأة في الدول المتقدمة ٤٥٪ وأنه من المتظر أن تتفاقم هذه المشكلة نتيجة ارتفاع معدلات تعليم الإناث وبالتالي مزاحمة كثير منهن للذكور في سوق العمل.

ولفت تقرير البنك الدولي الانتباه إلى أن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: كم عدد الأفراد الذين سيكون على القطاع الخاص في مصر استيعابهم؟

وقال إن الإجابة على ذلك هي أنه وفق أكثر التقديرات تفاؤلاً سيكون على القطاع الخاص في مصر خلق ٣,٦ مليون وظيفة جديدة حتى عام ٢٠٠٠ على الأقل مع تثبيت سائر المتغيرات الأخرى.

وأوضح التقرير أن ذلك يأتي مع افتراض أن القطاع العام لن يسرح مبرداً من العمال وكذلك ثبات المعدل السنوي للهجرة الداخلية على مستوى سنوات العقود الماضية، وأخيراً بقاء معدلات عمالة المرأة ثابتة عند معدلاتها الحالية.

وانتهى التقرير إلى أن إجمالي فرص العمل التي سيكون على القطاع الخاص إيجادها ٣,٦ مليون فرصة عمل خلال السنوات الثلاث المتبقية حتى عام ٢٠٠٠ وهذه تمثل ستة أضعاف فرص العمل التي أوجدها القطاع الخاص في مصر خلال الفترة من ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٦.

وقال أنه في حالة تحرك المتغيرات الثلاثة السابقة «استثمارات القطاع العام والهجرة الداخلية وعمالة المرأة» وهو ما تفرصه مقتضيات النمو الطبيعي، فإن الصورة ستكون أكثر مأسوية، إذ سيكون مطلوباً من القطاع الخاص تدبير خمسة ملايين فرصة عمل حتى عام ٢٠٠٠.

وأريد أن أتوقف أمام نسبة البطالة والتي ذكر التقرير أنها ٢٠٪ / وقد جاء في حديث الرئيس مبارك للأستاذ / إبراهيم نافع والذي نشره الأهرام يومى ٢٢ و٢١ يوليو ٩٥ عن البطالة قول الرئيس:

موضوع البطالة يأتي في مقدمة اهتماماتي لأن وجود شاب عاطل يمثل مصدراً للقلق لكل أسرة ولكل شاب أو شابة عاطلة ويمثل أيضاً مصدراً للقلق للمجتمع إذ يعطى الفرصة لمنظمات الإجرام لتجنيد البسطاء واستخدامهم في هدم المجتمع.

أريد هنا أن أضع المشكلة في حجمها الحقيقي، وفقاً للدراسة التي تمت في العام الماضي الرقم الإجمالي للراغبين في العمل ولم يحصلوا على عمل وقيدوا أنفسهم طالبين فرص عمل ١,٤١٢,٠٠٠ شخص من حملة المؤهلات إضافة إلى نحو ٢٠٠ ألف من غير المؤهلين من إجمالي عدد المواطنين في سن العمل وهم ١٦,١ مليون أي نسبة العاطلين عن العمل هي ١٠٪ وليست كما يدعى البعض ٢٠٪ من الذكور و ٤٠٪ من الإناث.

والشباب المؤهل العاطل أخطر من أى عاطل آخر، فقد فتحت الدراسة مدارى واشعلت أحلامه وتولت أجهزة الإعلام مسئولية مشاهدته لحياة الناس فى مجتمعات أخرى وحياة بعض الناس فى مجتمعه وهو سهل الصيد فى يد من يبحث عن طاقة معطلة يمكن توجيهها فى أى اتجاه..

وإذا قلنا أن البطالة تصل نسبتها كما جاء فى حديث الرئيس ١٠٪ أى أنه هناك مليون ونصف مليون عاطل، النسبة الغالبة بينهم من خريجي الجامعات والمعاهد.

كيف إذن عاجلت الحكومة الموقف؟

أقامت الصندوق الاجتماعى لحل مشاكل البطالة والصندوق الاجتماعى أنشئ بالقرار الجمهورى رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٠.

ويسمى الصندوق الذى تموله الحكومة المصرية بالتعاون مع البنك الدولى وهيئة التنمية الدولية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة وعدة جهات أخرى مانحة منها الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق «أبو ظبى» للإئتماء الاقتصادى العربى، هذا بالإضافة إلى بعض حكومات الدول الأوروبية وهى: ألمانيا وكندا وفرنسا والدنمارك والنرويج والسويد والنمسا وأيرلندا، وذلك للعمل على حماية الفئات ذات الدخل المحدود من الآثار الجانبية السلبية المترتبة على تنفيذ برامج التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى وتشمل هذه الفئات: الخريجين الجدد والشباب المتعطل والعائدين بسبب أزمة الخليج والنساء.. وتشكون موارد الصندوق حالياً من المنح والقروض والنرى بلغت ٢٩٣,٣ مليون دولار منحة.

ولكن هل قام الصندوق بتحقيق الهدف الذى أنشئ من أجله أو هل الصندوق مؤهل فعلاً للقيام بهذه الأهداف الكبيرة؟

هل يمكن للصندوق أن يقوم بما كانت تقوم به وزارات وإدارات مختلفة كانت مهمتها تشغيل الخريجين وتقديم الدعم للمواد الغذائية الرئيسية ودون تفصيلات أكثر، رعاية المواطنين غير القادرين على الحياة فى مجتمع تتصاعد فيه الأسعار كل يوم ويقل لحمل الدولة مسئولياتها فى تقديم الخدمات الاجتماعية بدون مقابل أو بأسعار معقولة.

يقول بعض الخبراء إن هناك تداخلاً بين دور الصندوق في مواجهة أزمة البطالة وكثير برامج الإصلاح الاقتصادي وبين نوعية المشروعات التي دخل الصندوق طرفاً رئيسياً في تنفيذها وهناك مؤشرات تدل على تحول موارد الصندوق لدعم اعتمادات الولايات المختلفة مثل برامج محو الأمية وتطوير مجرى النيل والأسر المنتجة لاشك أن هذه الأنشطة تحقق فرص عمل مؤقتة للشباب ولكنها أنشطة خاصة بالولايات والمحافظات ولا يصح أن تكون بين أنشطته ومن أغرب ما حدث اشتراك الصندوق في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في سبتمبر ٩٥ فقد قام الصندوق بتدريب ٨٠٠ شاب وفئة على أعمال العلاقات العامة وتنظيم المؤتمرات وبالقسط هذا يخرج عن اختصاصه.

لاشك أن للصندوق الاجتماعي وظيفة هامة ولكنه لا يمكن أن يكون هو وسيلة الدولة الوحيدة في مقاومة البطالة وحماية أصحاب الدخل المحدود من الآثار الجارية لثروة على الإصلاح الاقتصادي.

إن الحكومة إذا نصورت أنها تعالج كل هذا المشاكل بالصندوق الاجتماعي تكون كمن يعالج مرض السرطان بإعطاء المريض قرصاً من الأسبرين

■ العشوائيات والعنف:

يمش نصف أفراد الشعب المصري في مساكن لا إنسانية إما في عشش أو مساكن الإيواء أو في القبور أو في مناطق الإسكان العشوائي، شرحتها محمود الولى في كتابه الهام مكان العشش والعشوائيات.

لإسكان العشش عبارة عن ألواح من الخشب أو الصفيح أو الكرتون أو الحديد أو الصاج أو الطين مقامة في الشوارع أو تأخذ شكل لجمعات متلاصقة من العشش في مكان أكثر اتساعاً.

أما مساكن الإيواء فهي إما حجرات مساحتها ثلاثة أمتار مربعة مسقوفة بالألواح الأسبستوس المربع، تأخذ شكل صفوف متراصة، يخصص لكل عدد من الحجرات المستقلة منها دورنا مياه في الوسط، أو تأخذ شكل حجرة أكثر اتساعاً ملحق بها دورة مياه ومطبخ، وأحياناً تنقسم إلى حجرة وصالة بالإضافة إلى دورة المياه والمطبخ

وبمساحة لا تتجاوز ٣٥ متراً لكل المكونات، أو نأخذ شكل عمارات ذات غرف منفردة.

أما مساكن القبور فهي أحسن حالاً من إسكان العش، فإسكان المدافن مصنوع من الطوب والأسقف أكثر متانة وهي ذات مساحات أكبر وتدخلها الشمس والمياه والكهرباء، مما يجعلها بيئة صالحة للسكن بشكل أكبر، في حين لا تتوفر للعش تلك المميزات، فلا الجدران قوية ولا الأسقف تمنع المطر وكثير منها لا تدخلها الشمس أو المياه أو الكهرباء كما أنها ذات مساحة ضيقة.

والإسكان العشوائي هو ما بينه الأهالي بلا تخطيط، حيث الشوارع ضيقة وغير ممهدة، لكن المباني من الأسمنت المسلح، وبعضها عمارات ذات طوابق متعددة وتدخلها المرافق بالتدريج، ولذا فإن إيجاراتها مرتفعة، وبعضها بالتملك وهي تمثل الحل الشعبي لمشكلة الإسكان بعد إخفاق الحل الحكومي.

والإسكان المشترك نمت آخر شائع في المناطق السكنية القديمة بالمدن. بل والمناطق السكنية الجديدة في أطراف المدن، حيث تقيم كل أسرة في حجرة واحدة ذات مساحة ضيقة على أن يستخدم الجميع في كل طابق دورة مياه واحدة. وفي حالات كثيرة تكون دورة المياه بالطابق الأرضي ليستخدمها سكان حجرات كل الأدوار.

الخصوصية أمر مستباح بين سكان العش، فالتلاصق الشديد لدرجة أن بعضها تحيط به العش للجاورة من ثلاث جهات كما هو الحال في مناطق عديدة يجعل كل ما يدور داخل إحدى العش مشاعاً لدى العش للجاورة. والغالب أن معظم العش تأخذ شكل صفوف وبما يجعل خصوصيتها مساحة للعشة السابقة والتالية لها، علاوة على المارة، والمساء لا تحتاج تظفلاً أو تلعصاً بين سكان العش المتجاورة فالقواصل الخشبية أو المصنوعة من الصاج والكرتون تنقل الأصوات خلالها إلى العش المتجاورة، ووجود فتحات بها تجعل الرؤية ميسورة إضافة إلى أن الكثيرين من السكان قد أصبحت هذه المسائل لديهم أموراً عادية لا تزعجهم كثيراً، فإذا كان الجار يسمع ويرى ويعرف أدق أسرارنا وأوضاعنا، فنحن أيضاً نعرف كل أسراره وأوضاعه ولم يعد هناك الكثير مما يستحق أن نبكي عليه أو أن نحزن من أجله.

صور من التعايل على الحياة تنفث فيها كل أسرة فلا مانع أن يكون خموس الخبز هو الطرشي فقط، أو السلاطة المصنوعة من العماطم في أوقات رخصها والخرجير أو الحس، ولا مانع أن تكون الدقة المصنوعة من الملح هي خموس الخبز لهذا الفضل من اليات أحياناً في كثير من العئش بلا عشاء بالرة

مجمع العئش مرنع لأمراض سوء التغذية خاصة بين النساء والأطفال فمادا يبدى الشاى وحده أو خضر الدرجة الثانية، فالجبين والحلاوة ارتفعت أسعارهما والكشرى بموض لكن مكوناته ارتفعت أسعارها، ورغم أن كل الدخول تتحه لضقات الطعام إلا أنها لا تكفى، فلا عجب أن تمتد الأيدى إلى ممتلكات الآخرين وتترلق أقدام آباء وأمهات أراىل إلى دروب غير شرعية فالجوع كافر

وقد أكد رئيس اللجنة العليا التى شكلها رئيس الجمهورية عام ١٩٩٢ لبحث مشاكل القاهرة الكبرى أنه لا يوجد تقدير دقيق لعدد سكان المقابر وإن كان عددهم يتراوح بين ربع مليون وثلاث مليون.

ثلاث سمات لمدينة الموتى بالقاهرة هي: المناطق السكنية المتداخلة مع الجبانات، والجزر السكنية داخل الجبانات وسكان أحواش المقابر والسكان أربعة أقسام أولاً الساكنون مهنيًا مثل التربة والخفراء. وثانياً: الذين اضطروا للسكن فيها بسبب الإخلاء الإدارى. وثالثاً: من يؤجرون الأحواش الكبيرة بمقابل. ورابعاً المنحرفون مثل تجار المخدرات.

تصریحات عديدة بالقضاء على ظاهرة سكنى القبور لم تجد أى صدی عملى كان منها التصريح الموقوت لوزير الإسكان بالقضاء على ظاهرة المساكن الجوازية من ساكنى القبور والعئش والخيام وأسفل سلالم العمارات خلال عامين وقد مرت الفترة بلا تغيير.

في أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ تأكد لرجال الشرطة وللمحققين أن سكان عئش الترجمان قاموا بدور بارز في عمليات النهب والسرقة سواء من الأشخاص أو من الحال العامة، وعئش الترجمان منطقة عشوائية قريبة من وسط القاهرة وتقع خلف شارع الصحالة ومن حولها ثلاث مؤسسات صحفية كبيرة، وعندما علم

الرئيس السادات بذلك، اتخذ قراراً بهدم عشش الترجمان ونقل سكانها إلى مدينة السلام شرق القاهرة.

كانت هذه الإشارة كافية لأن تعرف الحكومة أن المناطق العشوائية تلعب دوراً في جميع أحداث الخروج على القانون لأن سكان هذه المناطق هم الذين ضربوا عرض الحائط بجميع القوانين، فهم بذلك جبلوا على مخالفة القانون وعدم الاعتراف به بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً من سكان المناطق العشوائية يحترف السرقة والخطف والاتجار في المخدرات والزنا وجرائم كثيرة متنوعة.

في عام ١٩٧٧ أيضاً قبض على عدد كبير من المتهمين في قضية التكفير والهجرة في مناطق عشوائية ببولاق الدكرور وعين شمس. وفي عام ١٩٨١ قبض على أحد المتهمين في حادث اغتيال الرئيس السادات في منطقة عشوائية بشرق القاهرة.

وفي عام ١٩٨٦ قبض على المتهمين في تنظيم الناجون من النار في مناطق عشوائية في بولاق الدكرور والقناطر الخيرية والمنوفية.

وفي عام ١٩٨٦ أيضاً قبض على بعض الهاربين من سجن طرة والذين كانوا يقضون مدة العقوبة في قضية اغتيال الرئيس السادات في مناطق عشوائية في الشراية وحدائق المعادي.

وفي عام ١٩٨٨ وقعت أحداث عنف في عين شمس وفي عام ١٩٩٢ اكتشفت الشرطة والدولة واكتشف العالم أن منطقة المنيرة بامبابة وهي منطقة عشوائية قد أصبحت دولة مستقلة ولرؤس الإرهابيون عليها نظام حكم يقضى بدفع الإتاوات والخضوع تماماً لهم ولأحكامهم ووصل بهم الأمر أن أنشأوا عيادات طبية وبدأوا يقدمون خدمات اجتماعية للأهالي وعجزت الشرطة عن دخول هذه المناطق في إمبابة وفي جزء من القاهرة الكبرى عدة مرات.

وسارعت عدسات التلفزيون العالمية ونقلت إلى العالم أبشع صور عن الإرهاب في مصر وخضوع مناطق كاملة لسيطرتهم. وبدأت بعض الصحف العالمية تشير إلى أنهم في طريقهم إلى الحكم وكان السند الأساسي لكل هذه الاستنتاجات منطقة إمبابة.

لم كان القبض على المشتريات من أعضاء الجماعات الإرهابية في حوادث الهجوم على محلات الذهب وفي مقتل الدكتور رفعت المحجوب ومقتل الدكتور فرج فودة ومحاولة اغتيال صلفوت الشريف وحوادث انفجار وإلقاء القنابل وقذائف التوبان سبباً كان المتهمون جميعاً في هذه الحوادث من مناطق عشوائية

فمنذ لقط انتهت الدولة وقامت الحكومة بحصر المناطق العشوائية، وبعد أن كان الانتماء قاصراً على الارتقاء بـ ٦١ منطقة عشوائية بالقاهرة وحدها، أعلن وزير الإدارة المحلية أن الحصر قد أسفر عن وجود ١٠٤ مناطق عشوائية في إحدى عشرة محافظة، بعضها يحتاج إلى إزالة والبعض الآخر يحتاج لإعادة تنظيم وبناء. وهذه المحافظات هي: القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، القليوبية، بني سويف، الفيوم، المنيا، أسيوط - أسوان - قنا - سوهاج

إن سكان العشش والمناطق العشوائية والمقابر وإسكان الشراك وكل هذه المواقع يعيشون حياة لا إنسانية ففي أغلب ليس هناك ماء ولا كهرباء وجميعها ليس بها صرف صحي ولا دورات مياه حقيقية ولا خصوصية في حياتهم ولا تغذية كافية ولا إحساس بالأدوية، ولكن بينهم تليفزيون إذا لم يكن يعمل بالكهرباء فبالبطارية وعلى شاشته يشاهدون كيف يعيش الناس في مصر وفي غير مصر، في هذه المناطق شباب جامعي وعدد كبير من خريجي الجامعات يشاهدون ويقرأون ويعرفون ويعلمون.

إن شباب هذه المناطق أسهل من يمكن تجنيدهم للخروج على القانون في جميع الاتجاهات سرقات - مخدرات - قتل - إرهاب.

لقد أعلن محافظ الجيزة أخيراً التخلص من المنطقة العشوائية في إمبابة وإعادتها إلى مستوى غيرها من المناطق السكنية المنظورة وأعلن أنه أنفق في هذه المنطقة وحدها مليارات من الجنيهات وحتى لو كان هذا المبلغ غير مبالغ فيه، فالمسألة نستحق والمناطق العشوائية الأخرى في حاجة إلى علاج سريع ليس فقط للقائمة الإرهاب ولكن أيضاً لأن من حق شعب هذا الوطن أن يعيش حياة آدمية.

إن العشوائية ليست مجرد مجموعة من المساكن أقامها أناس خرجوا على كل القوانين وفرضوا خروجهم بالقوة والعنف، ولكن العشوائية أيضاً سلوك في التعامل من المسئولين المتعاقبين الذين لا يحلون المشاكل ويستسهلون الحلول الحاضرة ويملفون الأمر في النهاية في رغبة أى كائن من يكون

وإذا كنا نشد فعلاً أن نحصى هذا المجتمع لأبنائنا فعلياً جميعاً واجب حل مشاكله والقضاء على التربة التى تنمو فيها الأفكار المتطرفة والأحداث المحزنة وعلى نفسها جنت براقش .

واحتاجت مصر منذ فجر التاريخ إلى حكومة قوية مركزية تستطيع أن تفرض وجودها وتنفذ إرادتها على أنحاء البلاد، وإذا كان علماء الحضارات يرجعون ذلك إلى طبيعة المجتمع المصرى باعتباره مجتمعاً نهرياً لا مجتمعاً مطرياً، يعتمد الناس فيه على ما يمدهم به النهر من مياه هى عصب الحياة للإنسان والحيوان والنبات، ولأن النهر يمر مائى ينحدر من الجنوب إلى الشمال أعطى لبعض الناس أولوية الحصول على الماء على أناس آخرين بل أعطى بعض الناس سلطة المنع لبعض الذين سلوكهم فى طابور مسار النهر، وما زال الفلاحون حتى اليوم يعبرون عن هذه الخاصية بالقول بأن (فلان راكب فلان) أو أن (غبط فلان يركب غبط فلان) أى أن الماء يمر عليه أولاً وفى الكلمة معنى السلطة وسلطة الركوب لا تحتاج إلى تفسير من أجل ذلك احتاج الناس إلى من يقسم بينهم الماء بالعدل والقسااس واحتاجوا لأن يكون قوياً حتى يرضخ الناس لقراره وإلا أصبح لا ضرورة له إذا لم يكن يملك من القوة ما يستطيع به أن ينفذ قراره ويحقق إرادته.

وفى تاريخ مصر القديم اعتبر أعظم الفراعنة الأول هو مينا وكان إنجاز عظيم إذا وحد القطرين أو وحد الوجهين البحرى والقبلى أو ضم جزءى وادى النيل فى دولة واحدة، إذ كان عكس ذلك غير متصور خاصة عند سكان الوجه البحرى الذين يعيشون فى قلق دائم وليس لهم بالجنوب صلة ما، وإذا كان مينا هو موحد مصر تحت تاج واحد فإن فراعنة كثيرين حاولوا الوصول إلى منابع النيل لا لشراء العطور كما جاء فى تاريخ حنبسوت بل لاكتشاف مصدر الحياة لوطنهم.

وترك هذا الجانب العلمى الجغرافى والتاريخى لأصحابه لنقول ببساطة ان مصر
وطوال تاريخها كانت فى حاجة إلى حكومة مركزية وحكومة قوية فى نفس الوقت،
والقوة غير العسف والظلم. فقد عرفت مصر فى تاريخها الطويل حكومات ظالمة
قاسية شديدة الظلم والقسوة ولكنها لم تعمر طويلاً سواء أكانت لمستعمرين قادمين
من الخارج أو من مواطنين يعيشون فى بلدهم. أقسى ما بليت به مصر هو حكومة
ظالمة قاسية، والتاريخ يقول لنا أمثلة كثيرة ويحكى عن قصص ربما وقعت فقط فى
بضع فترات التاريخ فى أجزاء قليلة من العالم منها مصر.

والقوة هى التى تشرع قانوناً يحقق للناس العدالة والمساواة ثم يسرى هذا القانون
على جميع رعايا الدولة لا فارق بين وزير وخفير، ولتبعد عن أذهاننا الأفكار
للرافعة من المستبد العادل وعن ديمقراطية نابليون (المسلسلة) أى المقيدة بالسلاسل
لنقول فى بساطة أن الديمقراطية والحرية والعدالة ليست فى حاجة إلى نظريات قدر
حاجتها إلى التطبيق العملى الذى يحسه الناس.

والذى يلاحظ منذ سنوات طويلة أن القانون أصبح يشرع كى يخالفه الناس لا
لكى يطبقوه وأن الحكومة ليست بغافلة فى أحيان كثيرة عن مخالفة القانون لأن بعض
الناس من ذوى المناصب يستفيدون من هذه المخالفة، وإذا تعارضت المصالح أو
تباينت العلاقات اكتشف فجأة أن فلانا لم يخالف القانون فى بناء عمارة واحدة بل
إنه بنى عدة أبراج لا عدة عمارات وكلها مخالفة وكلها حصلت على موافقة جميع
السلوليين اللازمين لمثل هذه الموافقة وأن الأوراق مستوفاة وأنها كلها مخالفة للقانون.

أين كانت الحكومة خلال هذه السنين الطويلة التى ارتكبت فيها هذه المخالفات
لا جواب.. بل تنشر الصحف وتعيد وتزيد وتتدخل النيابة، ويكون السجن مصير
هذا المخالف الخطير، ثم فجأة ينسى الموضوع وأنمضى مواطناً عادياً مثلى يعرف مصير
هذا الرجل وهل هو فى السجن أم يتمتع ببناء أبراج جديدة يخالف فيها القانون
بأوسع مما خالفه فى المرة الأولى وربما قد اتضح أنه برىء أيضاً.

سبق قلنا حسب تعداد الحكومة أنه هناك فى إحدى عشرة محافظة ٤٠٤ مناطق
إسكان عشوائى، وبمراجعة بعض هذه المناطق سنجدها - رغم البشاعة التى يعيش فيها

السكان - نعم بوجود الكهرباء والماء والنقى وسأل أن أول شرط من شروط أن
مسكن بالكهرباء والماء أن تكون الدولة قد رخصت بإقامته، أما المساكن العشوائية فإن
الدولة لا تعترف بها، ولذلك تحرمها من الكهرباء ومن المياه ولكن بعض المناطق
استطاعت أن تفهر هذه الأبديات بالاستخدام الباطل لما يسمونه الديمقراطية، فإلى
انتخابات مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو المجالس المحلية ويربع اصحاب
البطاقات من سكان المناطق العشوائية بطاقتهم ويطالبون بحقوق المواطن البسيط من
الكهرباء والماء، ورغم أن الجميع من مرشحين وتنفيذيين يعرفون أن المطالب
خطيئة إلا أن الأصوات هامة وعلى المتفذين الخضوع لمطالب الجماهير، ونعت لأن
تحقيق مصالح الجماهير يتم الاعتراف بالمخالفات القانونية ويتم تدشينها بواسطة
السيد المحافظ أو السيد رئيس الحى أو القرية. ألم يكن الأولى أن ترال هذه المناطق
وأن يقام الإسكان الشرعى الصحى، ولكن كان لابد أن نفقد مجموعة من حيرة
شباب مصر من رجال الشرطة أو من الشباب المضلل باسم الدين والمعررة
والمستخدم ونودا فى معركة مشعلوها واصحاب المصلحة فيها لا يحملون أى حير
لهذا البلد ولا يظهرون على السطح.

وانظر حولك فى كل اتجاه واسأل نفسك هل نعيش فى ظل مساواة بين مواطنين
فى أى مصلحة حكومية، ابتداء من التعامل مع الأجهزة الجماهيرية فى جميع
وزارات الدولة، هل يستطيع إنسان أن يقول أن الرشوة لم تصل حتما إلى المواقع التى
ظلت مقدسة طوال قرون؟

هل يمكن لأى إنسان أن يرى أنه قادر على أن يحصل على أى مصلحة عادية دون
أن يدفع ثمنها. وهناك عشرات التعميرات الفجة التى دخلت القاموس المصرى حديثاً
«وسع سخك.. فىن الميه..» هى لازمها دفعة شعبية.. «دا راجل سالك.. دا راجل
مخلص» (بكسر الميم وفتح الحاء).. وعشرات التعميرات التى تدل على أن هناك
طرقاً ملتوية للحصول على حقل فى هذا المجتمع وأنها أصبحت شبه مشروعة
والحكومة التى لا تفرض وجودها على الناس لا تستطيع أن تفرض وجودها على
أفرادها.

وعندما يقال أن المصريين يملكون في مصر إيداعات تبلغ ١٧٠ مليار جنيه، ويملكون خارج مصر إيداعات تصل إلى مائة مليار دولار، لابد لاي إنسان أن يسأل: هل اتبع أصحاب هذه الأموال المكدسة القانون للحصول عليها، الا يمكن أن نعتبر أن ثلث أو نصف هذه الأموال جاءت من طريق الخروج على القانون ومن اشخاص ليسوا في دائرة المشبوهين الذين تطاردهم الشرطة لأنهم سرقوا غسيلاً من لوق جبل أو بضعة جنيهات من صندوق تاجر فقير. اليس الإنجار في المخدرات خروجاً على القانون؟ وإذا كان رجال الأمن يقدر أن مصر تستورد من المخدرات ما قيمته حوالي ٤ مليارات دولار، اليس في ذلك إدانة واضحة لأجهزة مكافحة جميعها؟ أليس هذا اعترافاً صريحاً بمعجز الحكومة عن تطبيق القوانين التي سنتها لحماية النساء والمحافظة على المال وعلى الصحة العامة.

هناك دول كثيرة في العالم لا أقول أنها قضت على تهريب المخدرات قضاء تاماً، ولكنها حدثت منه إلى درجة يمكن اعتبارها انعداما. هل عجزنا عن ذلك واتحنا لتجار المخدرات أن يملأوا البلاد بكل أنواع السموم اعتباراً من المعلمين ركاب الخنزيرة والشبع إلى الكبار الذين يركبون السيارة الفارحة التي يسمونها (البودرة) كإشارة واضحة لمصدر الحصول عليها، وتجار الأغذية الفاسدة الذين يستوردون أطعمة اتقضت فترة صلاحيتها، والذين ضحكوا على البنوك وحصلوا على الملايين. أليس ذلك خروجاً على القانون وتسبباً يصل إلى حد الفوضى؟ وقصص كثيرة يتداولها العامة كل يوم عن فلان وعلان وماذا فعل وماذا قام به، ولم يكلف مسئول نفسه مرة واحدة ليوضح للناس الحقيقة حتى ولو كانت قصصها مختلفة من أساسها. هكذا يفعلون في كل الدول الديمقراطية، إما في تصريحات رسمية في الصحف وإما بيانات تلقى في مجلسي الشعب والشورى.

إن إحساس المواطن بقوة القانون يدفعه دائماً لاحترامه، وإحساس المواطن بأن القانون يستخدم فقط ضد طائفة من الناس يجعل منه شيئاً وضع ليخرق ويعتدى عليه لا ليقس ويحترم.

عندما بدأت حركة شباب الجماعات الإسلامية في الجامعات، وقع ذلك تحت نظر الحكومة وأمام رجالها، لقد عرفوا ولا داعي للتكرار أن الدولة هي التي بدأت بقتل هذه الجماعات وتزويدها بالمال والسلاح لتضرب بهم داخل الجامعة الشيوعيين والناصرين لتحول دون انتشار أفكارهم التي كانت الحكومة تعلم وسوى أن تنحرف عنها كثيراً.

وكما يحدث في التاريخ وفي الروايات انقلب الذئب على الراعي وتكر ما كان ولا بد أن أتوقف أمام هذه الفترة التي نلت وجود هذه الجماعات أمامي. لقد تعرضت الحياة الجامعية في هذه الفترة لأسوأ ما يمكن أن يحدث في دار العلم أمام الدولة وأمام جميع الأجهزة دون أن يحاول جهاز واحد أن يتدخل أو يقول كلمة أو يقوم بإجراء لإيقاف هذا العبث.

بدأنا نسمع عن قصص عجيبة، المحاد طلاب جامعة من الجامعات منع حملات موسيقياً لأن الموسيقى حرام، ويتخذ القرار ويلقى الحفل ولا تصنع الجامعة شيئاً لا صيد الكلية ولا رائد مجموعة الطلبة ولا مدير الجامعة ولا الوزير رئيس المجلس الأعلى للجامعات

وتتكرر هذه الحوادث كل يوم. الموسيقى حرام التمثيل حرام الرسم حرام ويضرب الطلبة وتضرب الطالبات.

وإن القانون .. لا قانون إلا ما فرضه هؤلاء.

القانون الوحيد الذي أجاده المستولون في بلادنا هو (دع الأمور نمر) بل أحظر من ذلك كانت التعليمات: (لا تستغزوهم).

وكان لابد أن يتمادى هؤلاء..

في أواخر السبعينيات، وكنت ما زلت وكبلاً أول لوزارة الثقافة، عظم شباب الإسلاميين في المنيا ما كينة عرض الأفلام السينمائية وقافلة الثقافة، لأنها كانت تستعد لكن تعرض في أحد ميادين المدينة فلم «قاهر الظلام» إحياء لذكرى ابن المنيا الدكتور طه حسين، والفيلم يصور حياته في جدي وفي روعة وليس بالفيلم طبعاً ولا ثانية

يمكن أن نخدش الحياء حتى تكون مبرراً أخرج لما حدث، لماذا هذا العدوان؟ لا
السينما حرام، الذي حدث بعد ذلك لا شيء إلا تحقيق لتحديد المسبب عن التلميحات
لأن ماكينات السينما مهدة حكومية

ضرب استاذ جامعي يسير مع زوجته لأنه رفض أن تطلع إدارة الكلية على قسيمة
الزواج، وهل هناك رجل في أي بقعة في مصر يسير وفي جيبه قسيمة زواجه؟
القانون هو القانون.

إذا ضاع القانون في مجتمع ضاع المجتمع وإذا لم نستطع الدولة أن نقرر
سلطان قانونها صنعت كل طائفة لها قانونا.

والنسيب هو الخطوة الأخيرة في سقوط القانون

الكلاب المسورة

■ كيف تتعامل أمريكا مع مصر؟

■ رؤية أمريكية

■ خيال الماته

■ خيال الماته مرة أخرى

■ معونة سواد العيون

■ القمصان المصرية

■ رؤية أمريكية:

مصر تنبادل العلاقات السياسية والدبلوماسية مع أكثر من مائة دولة من دول العالم ولها سفارات ومفوضيات وقنصليات فى عشرات المدن والمواصم وتستقبل كل عام أكثر من وفد أجنبى اقتصادى أو سياسى أو ثقافى أو سياحى أو امسى وتخرج من مصر كل شهر عشرات الوفود الذاهبة إلى مختلف دول العالم من أيرلندا شمالا حتى جنوب أفريقيا جنوبا ومن اليابان شرقا حتى أمريكا الشمالية والجنوبية غربا

ومن بين هذه الدول عدد قليل تربطه بمصر روابط هامة، فإذا نحيا الدول العربية وهى قريبة الصلة أو ملتحماتها فى بعض الأحيان مع مصر، وإذا تركنا أيضا بعض الدول الأفريقية التى تربطها بمصر علاقات جوار أو امتداد استراتيجى أو مشاكل مشتركة ونظرنا إلى العالم الخارجى، وجدنا فى مقدمة الدول التى تنفرد بعلاقة خاصة مع مصر الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه العلاقة الخاصة قائمة حتى قبل أن تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الدولية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة الآن بعد انهيار الاتحاد السوفيتى. قبل هذا التاريخ كانت لمصر علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن لا شك أنها زادت توثقا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى بوصفه كان فى يوم من الأيام الملاذ والملاجأ من العسف الأمريكى أو المنهجية الأمريكية

وقد اجتازت علاقة مصر بالولايات المتحدة أطوارا كثيرة، فأول من جاء بالأمريكان إلى مصر هو الخديوى إسماعيل الذى دعا بعض قادة الجيش الأمريكان لإعداد جيش منظم لمصر.

وبعد الحرب العالمية الثانية ومنذ الأيام الأولى لثورة يوليو اتصل عبد الناصر بالولايات المتحدة وحاول الحصول منها على السلاح، كما حاول أن يوسطها لى

صعد على البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل السد العالي، ونشل عبد الناصر
الانجليز فلم يحصل من أمريكا على سلاح فالحج إلى الشرق وكانت صفقة
الأسلحة التشيكية في ١٩٥٥، ونشل أيضا في العام التالي في الحصول على قرض
 لتمويل السد العالي فالحج إلى تأميم قناة السويس وإلى الاتحاد السوفيتي لتمويل السد
 وبالطبع ساءت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة وبلغت قممها في عام
 ١٩٦٧ عندما اشترك الرئيس جونسون في مؤامرة محوم إسرائيل على مصر
 واكساحها للقوات المصرية ووقولها على صفقة قناة السويس الشرقية وفي فترة
 الملازم واللاحرب حاول الرئيس السادات أن يلجأ إلى الحزب الأمريكي ليدخل
 حتى تقبل إسرائيل إحدى المبادرات التي كان يعلنها بين الحين والآخر مع قناة
 السويس للملاحة الدولية والحلاء عن سياء في مقابل السلام وكان الحزب
 الأمريكي يقول للوسطاء المصريين صراحة أن القضية نامت ولن يوقفها إلا أصوات
 المدافع وكانت حرب ١٩٧٣ وجاء كيسنجر ليحقق الفصل بين القوات المصرية
 والإسرائيلية ثم كانت زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر عام ١٩٧٧ ثم كانت
 كامب ديفيد والصلح مع إسرائيل، ومنذ ذلك الحين أصبحت مصر من وجهة النظر
 الأمريكية قاعدة هامة لسياستها في الشرق الأوسط تحقق حلم دلاس القديم مع
 الخلاف في المكان، إذ كان دلاس يفكر في إيجاد مرسى أمريكي في الشرق الأوسط
 غير إسرائيل وكان قد اختار السعودية عندما عارض عبد الناصر حلف بغداد وحلف
 إيذهاور ورفض نظرية الفراغ، والآن لأمريكا قوات في الخليج وتأمين كامل لبروول،
 ولها وجود سياسي واقتصادي في مصر وفي دول عربية كثيرة وهذا هو أكثر مما كانت
 تحلم به السياسة الأمريكية.

قصدت من هذه المقدمة الطويلة أن أصل إلى القول أن الولايات المتحدة
 الأمريكية بنفوذها ووجودها وصلتها بأوساط المال في مصر من قطاع أعمال وقطاع
 خاص أو مصارف وبنوك وصلتها أيضا بالمؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك
 الدولي وصندوق النقد الدولي بكل هذه الصلات والمؤهلات، إذا تحدثت الولايات
 المتحدة الأمريكية عن الاقتصاد المصري فهو حديث العارف والفاهم والواعي لأدق
 التفاصيل، لذلك فقد تلقت التقرير الذي أصدرته السفارة الأمريكية في القاهرة عن
 الاقتصاد المصري وصدر في شهر مارس ١٩٩٦ وهو تقرير معلن تلقينه باهتمام
 شديد ووقلت فيه أمام الملاحظات التالية:

يتحدث التقرير في بدايته عن الإصلاح الاقتصادي المصري ثم يحدد ما تنوى الحكومة المصرية اتخاذه من خطوات في هذا الإصلاح من إزالة العوائق التجارية والإجراءات والتعليقات غير الضرورية وزيادة (الخصخصة) في القطاع العام الهائل.. وخفض معدل التعريف الجمركية والحد من الإعفاء الجمركي والتوافق في تطبيق قياس التحكم والجودة.

التوحيد في القوانين التي تحكم عملية الاستثمار في مصر والنظام التجاري وقانون العمل الذي يسمح لأصحاب الأعمال بتسريح العمال لأسباب اقتصادية.

ونشوق لنسأل: هل حقيقة يتضمن قانون العمل الجديد السماح لأصحاب الأعمال بتسريح العمال لأسباب اقتصادية؟ ومن الذي يحدد الأسباب الاقتصادية؟ إن حماية العمال وهم عصب المجتمع كفلتها جميع القوانين التي صدرت في مصر في عهد ثورة يوليو حتى بعد أن تخلينا كثيرا عن بعض إجراءات ثورة يوليو، ولكن وضع مستقبل العامل في يد صاحب العمل ولأسباب اقتصادية مسألة تحتاج إلى مناقشة طويلة، وذلك يتنافى تماما مع ما لا يكمل عن إعلانه رئيس الوزراء والدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال عند الحديث عن الخصخصة ودوام التأكيد أنها لن تمس حقوق العمال.

تحدث التقرير عن موضوع تخفيض الجنيه المصري فقال

الخلاف الكبير بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي، والخاص ندى تطبيق نظام الإصلاح الاقتصادي، وقد أصبح هذا الخلاف علنيا في يوليو ١٩٩٤، عندما أعلن المسئولون في مصر رفضهم للتوصيات التي أقرها صندوق النقد الدولي بتخفيض قيمة الجنيه المصري، لدفع الصادرات ولكن المسئولين المصريين وعلى رأسهم الرئيس حسني مبارك ورئيس الوزراء أصرروا على أن تحديد قيمة الجنيه المصري يتم بواسطة السوق.

تقول السفارة (وإذا تم تخفيض الجنيه تحت الضغط) فنحن نتوقع أن تتدخل الحكومة المصرية لتدعيم النقد المصري حتى يثبت الدولار عند ٣,٣٩ جنيه مصري

وقد أوضحت التقارير البنكية أن البنك المركزى المصرى تدخل مرتين (فى يوليو
وبسبتمبر ١٩٩٤).

ونلاحظ أن السفارة وهى حالة يواطن الأمور تنبأ دون أن تصرح بأن ثمة ضغطا
ماسوف يقع على الحكومة المصرية لتخفيض الجنيه وتستدرك السفارة فنقول إذا
حدث ذلك فستحاول الحكومة معالجة الأمر فيتدخل البنك المركزى. وهذا كلام
جديد فى حاجة إلى دراسة متأنية.

نحدث التقرير عن حقوق الملكية والحماية القانونية للملكية الإبداع وحقوق الطبع
والعلامات التجارية.

وقد حدث بعض التقدم فى هذه المنطقة ويعمل الموظفون الأمريكيون على التأكيد
على الحاجة إلى الحماية الكلية لحقوق الملكية فى مصر وفى عام ١٩٩٢ عدلت
الحكومة المصرية قانون حق المؤلف الصادر فى عام ١٩٥٤ فزادت العقوبات
واضيفت بعض المجالات كالكمبيوتر.

وقد تمت تعديلات أخرى إيجابية عام ١٩٩٤، وهناك مسودة قانون الحماية
الإبداعية فى انتظار الوقت للمرض على مجلس الشعب

وفى هذا خبر بقول أن هناك مسودة قانون لحماية الإبداع فى طريقها إلى مجلس
الشعب. ومن حقنا أن نسأل كيف ومتى ومن الذى أعد هذا القانون؟ وما هو
مضمونه؟ وهل يمكن أن يذهب مشروع قانون إلى مجلس الشعب دون أن يعرف به
ويناقشه أصحاب المصلحة الحقيقية فى إصداره؟

أرجو أن نعرف الجواب عن هذه الأسئلة الهامة

وينحدث التقرير ضمن نقاطه العديدة عن الفلاء وارتفاع الأسعار فيقول: "إن
التقارير الحكومية تقول أن الأسعار ارتفعت بمعدل ١١,٤٪ من نوفمبر إلى نوفمبر
فى مقابل ١١,١٪ عن نفس الفترة فى السنة السابقة ولكن (يقول التقرير) أن
البحوث الميدانية غير الحكومية تشير إلى أن الأسعار زادت إلى حد لا معقول وقد
أصبحت تمثل ضغطا كبيرا على أجور العمال.

وهذا الذى قاله التقرير الأمريكى حق لا شك فيه، فمن غير المعقول أن تكون هذه الزيادة المستمرة فى جميع السلع تصل فقط إلى ١١,٤٪. وهذا أثر من الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادى، بل إن التقرير يتحدث عن سلعتين ويحدد الزيادة فيهما بقول ارتفعت أسعار البنزول من ٣٦٪ من السعر العالمى فى مايو ١٩٨٩ حتى وصلت إلى ٩٠٪ فى منتصف عام ١٩٩٣، أما أسعار الكهرباء فقد ارتفعت من ٥٤٪ إلى ٧٣٪ فى نفس الفترة.. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار البنزول لتقترب من المعدلات العالمية، وسوف يزيد سعر الكهرباء ببطء.

وهكذا يحمل لنا التقرير الأمريكى خبراً جديداً هو زيادة سعر البنزول فى منتصف هذا العام وزيادة أسعار الكهرباء تدريجياً.

يتصل بذلك مباشرة مشكلة تعاني منها مصر ولم يبدل حتى الآن جهد حقيقى للتخلص منها وهى مشكلة البطالة.

إن الحكومة تحاول أن تحل مشكلة البطالة بواسطة الصندوق الاجتماعى، ولكن موارد هذا الصندوق وطريقة التعامل معه لا يمكن أن تكون وسيلة لحل ولو جزء بسيط من هذه المشكلة المتفاقمة. وسبق للحزب الوطنى أن خصص مؤتمره العام منذ سنوات لمشكلة البطالة، وقدم حلولاً كثيرة اشتركت فى صياغتها عقول تعرف حجم المشكلة وتعرف ضررها وطرق التخلص منها، ولكننى أزعج أن اقتراحاً واحداً لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ.

يقول تقرير السفارة الأمريكية: يصل إجمالى قوة العمل المحلية فى مصر إلى ١٦,٤ مليون، وتقول الجهات الحكومية أن معدل البطالة وصل إلى ٩,٨ فى فبراير ١٩٩٣/١٩٩٤. بينما يقرر الخبراء الدوليون أن هذا الرقم ممكن أن يرتفع إلى ١٧,٥، وبالرجوع إلى البنك الدولى يقول أنه يجب أن يخلق الاقتصاد المصرى ٥ ملايين فرصة عمل فى الأعوام الخمسة القادمة لتقليل معدل البطالة الحالى.

ويحمل لنا التقرير بشرى غير سعيدة إذ يقول:

وقد بدأت الدولة فى تطبيق مجموعة من القوانين تتصل بضريبة المبيعات وتم تطبيقها على مواد الاستيراد والتصنيع وذلك فى عام ١٩٩١.

وهذه الفهرسة التي سيتم تطويرها في فترات قادمة لتصبح قيمة إضافية كاملة للفرائب. يتم تنفيذ المرحلة الثانية منها في فترة لاحقة.

وهكذا تستعرض السفارة الأمريكية بالقاهرة الإصلاح الاقتصادي في مصر وسيرته والخطوات اللازمة كي ينطلق وأسباب تعثره حتى الآن، ويتحدث تقرير السفارة عن مشاكل وعقبات، ويبدو تقرير السفارة الأمريكية أنه دراسة محايدة لاقتصاد دولة لا تربطها بمصر الروابط القائمة.

إن الإصلاح الاقتصادي المصري اختراع أمريكي إذا كان قد جاء إلى مصر عن طريق البنك الدولي أو عن طريق صندوق النقد الدولي، فإن هذه الهيئات مجرد إدارات تتبع الإدارة الأمريكية وتنفذ بأمرها.

لذلك فعندما يتحدث تقرير السفارة الأمريكية عن مشاكل الخصخصة وعن البطالة وعن الغلاء فإنه يعلم تماما أن سياستهم التي تطبقها مصر هي المسئولة عن كل هذه المصائب. إن الاقتصاد المصري بدأ يتجه إلى أن ما يراده يمكن أن يوصله إلى كارثة، ويكفي ذلك إصرار الصندوق على تخفيض قيمة الجنيه المصري بالرغم من أن جميع المسؤولين والاقتصاديين في مصر ناقشوا الموضوع، وثابت أمام العالم أجمع أن أثره سيكون (تدميرا للاقتصاد المصري). لعل هذا هو ما تريده الهيئات الدولية أو بالأحرى ما تريده السفارة الأمريكية.

هل ما زالت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أنه غير مسموح لمصر أن تقوم على قدميها.. غير مسموح لمصر أن تنجح في اقتصادها لتظل دائما في حاجة إلى المساعدات المادية، وفي حاجة أهم إلى القمح الذي يأكله شعبها؟ لابد أن تظل مصر مربوطة بساق انعم سام، تتجه معه حيث يتجه ونسير معه حيث يسير. ورغم كل هذه النظريات والمحاولات فنحن نقولها من منطق العلم والعقل وليس العاطفة: لا ينشئ مصر إلا أبناء مصر، بنظرية مصرية صميعة تعرف حق الطبقات الكادحة في الحياة، ولا نطالب بقانون يعطي الحق لأصحاب الأعمال بفصل العمال لأسباب اقتصادية.

■ خيال الماته:

العلاقات المصرية الأمريكية تشبه إلى حد كبير الطقس الجوى فى هذه السنوات الأخيرة، إذ أصبحت نائى الرياح التى تتحول إلى عواصف فى زمن اشتهر بالسكون والجفاف، وتطر عندما لا يكون هناك أدنى توقع لآى نوع من الأمطار، خفيفة كانت أم ثقيلة، على الساحل أو فى مصر العليا أم فى الصعيد... المهم أن هذه العلاقات الهامة تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، مما يشير أجهزة الإعلام، لا فى الدولتين فقط بل فى جميع أنحاء العالم، فإذا بالحب قد انقلبت إلى قبة، وإذا بالأمور أصبحت تهدد بأزمة سياسية لا يعرف مداها إلا الله.

طبعاً يكون الأمر كذلك لأن كلا من الدولتين لها وزنها وثقلها ولها ظروفها الخاصة، ولا داعى للدخول فى مثل هذه التفاصيل التى قد نصيب أو لا نصيب. وأسارع فأقول أن تؤثر العلاقات الأمريكية المصرية يحدث فى جانب غير رسمى على الإطلاق، أما الجانب الرسمى فهو دائماً أبداً وفى كل وقت بل فى كل ساعة ودقيقة يؤكد من الطرفين أن العلاقات ممتازة بل إنها لم تكن طوال وجودها بهذا الامتياز الشديد، فكل شئ على ما يرام، والدولتان تعملان من أجل السلام العالمى بشكل كامل، وبسلام الشرق الأوسط بشكل محدد كشرىكين بتحملان مسئولية رفاهية الإنسان وهكذا.

ويشبه هذا الموقف موقف زوجين من عائلتين محترمتين هما أيضاً مثقفان يشغلان مناصب اجتماعية مرموقة حريصان أشد الحرص على الظهور بأطيب المظاهر، فهما خارج المنزل يتبادلان الأحاديث بحساب والمعاملات بوضوح ويفرضان الاحترام الزائد على الذى يشاركهما أى نشاط من أنشطة الحياة، طعاماً أو رياضة أو تمضية لوقت الفراغ، هذا خارج البيت أما عندما ينفلق عليهما الباب فيمكن لكل منهما أن يقول رآه فى الثانى بطريقة واضحة، ولنقل مهذبة أيضاً. وأنا لا أريد أن أسير فى هذا الطريق فأشبه العلاقة بين أمريكا ومصر بعلاقة الزواج، فقد سبق أن دفع وزير مصرى حياته لمنا تشبيهه العلاقة بين بريطانيا ومصر بالزواج (الكاثوليكي)، ونعود إلى العلاقات المصرية الأمريكية من غير الأبواب الرسمية حتى يمكن أن نفهم بعض ما يجرى من أمور.

هناك خلافات دون شك بعضها معروف وبعضها مجهول، وهناك صحافة أمريكية دائما تخطط الأمور وعندما تتعرض لمشكلة فهي لا تكتفى بالإحاطة بأبعاد المشكلة، ولكنها توسع فيها وتضيف - شأن صحافة الإنارة - بعض التوابل التي تجعل منها مادة مقروءة بتبادلها الناس في بعض الأحيان كما يتبادلون المنشورات السرية والخلافات بين أمريكا ومصر معروفة، تتصل بليبيا والموقف الأمريكي من بحوثهم الأصوليين وبنزع السلاح النووي في المنطقة وموقف مصر من إسرائيل، وأيضا موقف مصر من السلام الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لفرضه على سوريا وإعلان مصر دائما أنها تقف مع الحق السوري بالشكل وبال حجم الذي يحدده السوريون وليس طرفا آخر.

وهذه المواقف السياسية يمكن مناقشتها في بساطة شديدة، أما ما يوجب التنكير فيه فهو الموضوع الذي يرتبط بهذه المشاكل بل يرتبط بالعلاقات المصرية الأمريكية والذي يبرز على السطح كلما شابت هذه العلاقات شائبة، وهي المعونة الأمريكية لمصر. فإني نغمر في السياسة الأمريكية أو في تشكيل الهيئات الدستورية الأمريكية يعقبه على الفور القول بقرب إلغاء المعونة الأمريكية لمصر. حدث هذا عندما جاء كليتون وبعد أن قررت حكومة كليتون تخفيض الإعانات الخارجية، وجاء ذلك عندما نجح الجمهوريون في الانتخابات وأصبحت الإعانات في يد أعضاء من الجمهوريين وليس يد حزب كليتون. وفي أية مفاوضات أو محادثات مع جانب أمريكي تجده يدخل موضوع الإعانة الأمريكية لمصر وكأنه يريد أن يقول نحن الذين نعطيهم ما يعيشون عليه ومن حقكم بل من واجبكم أن تفعلوا ما يطلب منكم وليس من حقكم الخروج على سياستنا أو محاولة اتخاذ سياسة منفردة. ويحدث ذلك حتى في أثنى الأمور.

في عام ١٩٩٠ وكنت رئيسا للجنة الثقافة والإعلام والسياحة بمجلس الشعب، زارنا وفد مكون من ١٧ عضوا من أعضاء الكونجرس واجتمعوا بي بمكتبي بالمجلس سألون عن صدور قانون الفيديو الذي كنت أستمع لتقديمه للمجلس لإصداره وكان الوفد يقدر ما يسرق في مصر من أفلام سينمائية عن طريق الفيديو بمبلغ ٧٣ مليون دولار في العام، وتحدث بعض الأعضاء ووعدهم بقرب صدور القانون غير أن واحدا منهم قال إذا لم يصدر هذا القانون في شهر واحد سنخصم مبلغ الـ ٧٣

مليون دولار التي نضيق علينا في السوق لديكم، منحصرها من المعونة السنوية التي ندفعها لكم. وأتأثرني حديث هذا المتهور وهذه الفجاجة التي تحدث بها، فرددت عليه أن يفعل ما يشاء وانتهت المفاصلة. وقد صدر القانون بعد ذلك باسم القانون ٢٨ سنة ١٩٩٢ وعندما طلبنا بعض التعديلات قال لي وزير مجلسي الشعب والشورى في ذلك الوقت الأستاذ أحمد سلامة أننا لا نستطيع التأجيل فالأمريكان يضغطون لصدور هذا القانون في أسرع وقت.

نعم إن أكثر الأمريكيين سواء السياسيين أو الصحفيين يتحدثون بفجاجة عن المعونة ويلوحون دائما بمنعها ولا يعتبرونها جزءا من سياسة بلادهم وإنما لا تدفعها دون مقابل كما أنهم لا يقيمون وزنا لمشاعر الآخرين الذين يتحدثونهم والذين يريدون أن يظهروا دائما أمامهم أنهم المحسنون وأن الآخرين يتسولون

وقد أصبحت المعونة الأمريكية (كخيال المآنة) الذي يخوف به الأمريكيون المصريين. وقبل أن نتحدث عن المعونة الأمريكية بشيء من التفصيل نتحدث عن أهم الخلافات وهو ما يسميهم الأمريكيون بالاصوليين. ولا أود أن أعود لقصة عمر عبد الرحمن، ولكن يبدو أن أمريكا أصيبت بعقدة اسمها الخميني وهي تحشى أن تعود فجأة إلى تجربة الخميني في إيران، ولكن ذلك يجعلها ترنكب شططا كبيرا حتى تبدو وكأنها تفضل التعامل مع هؤلاء الأصوليين أو أنها تساعدكم في أعمالهم غير المشروعة. التصرفات الأمريكية جميعها تكاد تقول ذلك.

عندما جاء كلبتون إلى الحكم أجرت إدارته تقييما شاملا لسياستها فيما يتعلق بالتعامل مع الحركات الأصولية في الشرق الأوسط وخاصة في الدول العربية وفي مقدمتها الجزائر ومصر. وعقد مؤتمر نظمته وكالة المخابرات الأمريكية وضم عددا كبيرا من المتخصصين في شئون الشرق الأوسط وفي الأمور الأصولية خاصة فيما يتعلق بالإسلام والمسلمين.

وقد انتهى المؤتمر إلى وجود تباين: أحدهما يؤكد ضرورة التعامل مع هذه الظاهرة بالنسبة إلى كل بلد على حدة، والأخذ في الاعتبار الظروف المحلية لكل بلد من هذه البلدان، بينما يرى التيار الآخر أن التعامل مع الظاهرة يجب أن يكون بشكل عام وشامل في المنطقة وكان التيار الأول هو الأرجح والسائد في المؤتمر.

وعبر بعض المشاركين في المؤتمر عن اعتقادهم بأنه يجب التعايش مع الظاهرة
الاصولية، بينما اشار مشاركون آخرون إلى أن الحركات الاصولية تشكل مصدر
تهديد وخطر على أمن واستقرار المنطقة.

ونرى المصادر المطلعة أن مؤتمرات أخرى مماثلة تنظم بشكل دوري لمواصلة عملية
التجسيم مؤكدة أن الإدارة الأمريكية تتعامل مع هذه الظاهرة في كل بلد على حدة،
تطلعا من ظروفه الخاصة.

وهناك حقائق في تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هؤلاء لا يمكن إغفالها
أولها أن الولايات المتحدة تحاول إعادة تأهيل العائدين من أفغانستان ودمجهم
كأشخاص طبيعيين في مجتمعاتهم الأصلية وتقوم السماعات الأمريكية في بعض
الدول العربية بالاتصال بالجماعات الاصولية، زاعمة أنها تحول دون انحرافهم في
نظمات خاضعة لإيران. ثانيا: ما صرح به الرئيس السابق لوكالة المخابرات المركزية
الأمريكية من أن أمريكا لن تقع ثانية في خطأ إيران، وهو ما أشرنا إليه وأسميناه عقدة
الحصني بل إن الرئيس السابق للمخابرات الأمريكية أشار بالتحديد إلى مصر وقال
إننا لن نكرر الخطأ لا في مصر ولا في غيرها من الدول. وهكذا تمضي السياسة
الأمريكية متحفظة وهي تنصوب بل تزعم أن هذه الحركات التي تسميها أصولية
وتسميها إرهابا أضعاف حقيقتها وأن من الجماهير من يؤمن بها وهذا يؤكد أخطاء
السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وبالذات في مصر

وليعلم الذين تدهشهم أو تزعجهم حملات الصحف الأمريكية على النظام في
مصر بين الحين والآخر أنه لا مواطن في علاقات الدول، بل مصالح ومصالح فقط،
حتى لو كانت على جثث من الأخلاق والمبادئ. هكذا يقول النظامان العالميان القديم
والجديد معا. وإذا حدث ووقع تغيير في نظام الحكم في مصر - لا قدر الله - فسوف
تكون الولايات المتحدة الأمريكية أول الدول المعترفة بالنظام الجديد حتى قبل أن تتبين
معاله وقبل أن تعرف هل هو يسار أم يمين أصولي أم علماني.. وسوف تكون الدولة
النالبة للولايات المتحدة في الاعتراف بالنظام الجديد - لا قدر الله - هي الجارة المصابة
بعمى التطبيع.. إسرائيل.

رفضت مصر أن تقيد نفسها بالأحلاف العسكرية لأنها دولة ناهضة لم تتخلص بعد من الاستعمار البريطاني الذي كان جائها على أرضها منذ سبعمين عاما، وسبقه الاستعمار التركي الذي جاء بعد الاستعمار الفرنسي، ولم تكن مصر قد شعرت بنسائم الحرية بعد، عندما باتى إليها دالاس يطلب أن يقبدها من جديد بأحلافه العسكرية، وعندما رفضت مصر حلت عليها لعنة أمريكا فكان سحب تمويل السد العالي وكان التشهير بمصر المقلسة، وبدأت عشرات الإذاعات والصحف العميلة فى الشرق والغرب نقذف ثورة يوليو وعبد الناصر بكل الشتائم التى خرجت من العقل الأمريكى والقلب الإسرائيلى المريض، وعندما رد عبد الناصر الصفعة بتأييم قناة السويس هاجمت مصر ثلاث دول: بريطانيا وفرنسا وإسرائيل.

ووقف أيزنهاور رئيس أمريكا أمام العدوان وانسحب المعتدون وهلل أصدقاء أمريكا لموقف أيزنهاور ولم يلبث أن انكشف المستور، وظهر المستعمر الجديد ليخلف للمستعمر القديم الذى ساهم فى سقوطه، فطرح مجموعة جديدة من الأحلاف كالسبب جديد للامبريالية الجديدة والنظام العالمى الذى كان جديدا فى أواخر الخمسينيات. فظهر مشروع أيزنهاور لملء الفراغ ثم الحزام الأفريقى ثم الحزام الإسلامى وغير ذلك، وكان لابد أن تخرج مصر من جنة أمريكا وقال أنور السادات فى أحد كتبه فى الستينيات: (لقد أرقنا ماء وجهنا لأمريكا).

بدأت أمريكا فى تقديم المساعدات المالية لمصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وفى عهد الملك فاروق إذ قدمت أمريكا لمصر ٣ ملايين دولار خلال أعوام ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، وفى عام ١٩٤٨ حصلت مصر على نصيبها من مشروع مارشال فقدمت أمريكا لمصر ٩ ملايين دولار من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢. وعندما قامت ثورة يوليو ارتفع مبلغ المساعدات المالية الأمريكية من حوالى مليون دولار فى العام إلى حوالى ٣٠ مليون دولار، ولم تنقطع هذه المعونة رغم الخلاف السياسى الشديد الذى وقع بين الرئيس عبد الناصر والإدارة الأمريكية وكانت المعونة تقدم لمصر فى راسخ الطعام من أجل السلام.

لم توقفت المعونة منذ عام ١٩٦٧ عندما قطعت مصر علاقاتها بالولايات المتحدة عقب حرب ٦٧ لمساعدتها لإسرائيل وظلت المعونة متوقفة حتى أعيدت العلاقات في عهد الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر ٧٣ وقد أعيدت في عام ١٩٧٥.

وبعد توقيع معاهدة كامب ديفيد ارتفعت المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر حتى وصلت إلى ٨٠٠ مليون دولار في العام بالإضافة إلى المساعدات العسكرية التي يزيد متوسطها السنوي على مليار دولار.

وقالت الخارجية الأمريكية أن المساعدات تضاعفت لمصر بسبب سياستها المعتدلة في الشرق الأوسط وبعد أن أصبحت مصر شريكاً هاماً لدعم الاستقرار والديمقراطية والرخاء في مصر وفي المنطقة العربية.

وخلال العشرين عاماً الأخيرة قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية لمصر وصلت إلى حوالي ٢٠ مليار دولار، أنفقت كما يلي:-

٥ مليارات: مشاريع مياه ومجاري وتوليد كهرباء ومواصلات واتصالات ومصانع.

٣ مليارات: مستشفيات، مدارس، زراعة، حماية البيئة ورعاية الأسرة.

٥ مليارات: للمصانع ومشاريع التنمية والمواد الخام ، وبضائع أمريكية.

ملياران: للإصلاح الاقتصادي ودعم سعر العملة المصرية.

٥ مليارات: شحنات الطعام عن طريق وزارة الزراعة الأمريكية وبعض المؤسسات الأمريكية.

ومن المعروف أن ٦٠٪ من هذه المعونة يعود إلى الخزينة الأمريكية في شكل صادرات سلعية وأبحاث وتدريب الخبراء والنقل، بالإضافة إلى أن الخزينة الأمريكية استردت ٣٠٪ تقريباً من هذه المعونة لعدم استخدامها في المواعيد المحددة. وقد بلغت قيمة الصادرات الأمريكية لمصر ٢٩٢٠ مليون دولار عام ١٩٩٣، مقابل صادرات ٣٠٢٦ مليون دولار في العام السابق ١٩٩٢، وتمثل الصادرات الأمريكية نحو ٣٠٪ من جملة الواردات السنوية لمصر وتعتبر السوق المصرية في المرتبة ٢٧ بالنسبة لأكبر الأسواق عالمياً للصادرات الأمريكية.

وأوضح تقرير النضادى صادر عن السفارة الأمريكية بالقاهرة أن الصادرات الأمريكية لمصر قادرة على المنافسة فى السوق المصرية، على الرغم من ارتفاع تكاليف التصدير ومواجهة المنافسة الشديدة للصادرات الأوروبية وأن التكنولوجيا الأمريكية قادرة على المنافسة بشرط الالتزام بالأسعار المعقولة والمناسبة بحكم أن السوق المصرية سوق حساسة للغاية للأسعار وأن اعتبارات احمدة والكفاءة للسمع تبنى فى المرة الثانية بالنسبة لقرارات الشراء لجمهور المستهلكين على الأخص، وأن قواعد المناقصات الحكومية تقضى بإرساء العطاءات على العروض الأقل والأرخص بنظر النظر عن الجودة.

وأشار التقرير إلى أن الغرفة التجارية الأمريكية بمصر والنسب نحو ٦٠٠ مصرية تعتبر أكبر جماعة مصالح لرجال الأعمال الأمريكيين فى منطقة الشرق الأوسط، ونشر التقديرات إلى أن هناك ٢٠٠ شركة أمريكية لها مكاتب اتصال بمصر بخلاف ١٨٠٠ شركة أمريكية أصبح لها وكلاء مصريون، بالإضافة إلى نحو ٥٠ شركة مشتركة أمريكية فى مصر تقوم بإنتاج سلع متنوعة تبدأ من السلع الاستهلاكية المصرية للاستخدامات الشخصية، وتتراوح بين إنتاج البطاريات للسيارات والخرارات واحتياجات المكاتب وتوجه إنتاجها للسوق المحلية وللتصدير للخارج وعلى الأخص للأسواق الخليجية.

وأكد التقرير حقيقة هامة بالنسبة للاستثمارات الخارجية فى مصر حيث أشار إلى أن أغلبية الشركات المشتركة الأمريكية العاملة فى مصر تحقق أرباحاً ملائمة ومعقولة وإن الاستثناء الوحيد لذلك هو الشركات العاملة فى مجال إنتاج الدواء، حيث تنخفض أسعار الإنتاج للتخفيف بالاشتراك بين الشركات والأجهزة الحكومية المستولة وإن فروعا للشركات الأمريكية فى مجال السلع الاستهلاكية الجاهزة قد اتسع نطاقها إلى مصر ولم تقتصر فروعها على القاهرة والإسكندرية، بل امتدت إلى العديد من المحافظات الأخرى مثل محلات بيع الأيس كريم والزبادي.

وأوضح التقرير أن السوق المصرية تحتاج خلال الفترة القريبة القادمة إلى المزيد من الإنتاج والاستثمار لمجموعة هريضة من السلع فى مقدمتها منتجات البلاستيك والحداد وآلات مشروعات البنزول والغاز وخدماتها ومعدات الاتصالات والقوى

الكهربائية والكمبيوتر، وكذلك الطائرات وقطع غيارها والمعدات والآلات اللازمة لشبكات توصيل المياه وتنقيتها، ومجالات الإنشاء والتشييد ومستلزمات الأمن والسلامة والكيماويات الصناعية واحتياجات المعامل والأجهزة العلمية، بالإضافة إلى خدمات الإدارة والتصميم.

وأوضح التقرير أن الصادرات المصرية لأمريكا بلغت قيمتها ٥٠٧ ملايين دولار خلال الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩٣ يناير - أكتوبر مقابل ٤٣٢ مليون دولار في عام ١٩٩٢ و ٢٠٦ ملايين دولار في عام ١٩٩١ و ٣٩٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠.

وبالنسبة للاستثمارات الأمريكية في مصر، فإن قيمتها الإجمالية تبلغ نحو مليار دولار خلال عام ١٩٩٣، نصفها تقريبا استثمارات في قطاع البترول والنصف الآخر استثمارات في مجالات مختلفة، وتشير التقديرات إلى أن الاستثمارات الأمريكية الإجمالية في مصر بلغت ٩٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٢، منها ٧٣٥ مليون دولار في قطاع البترول مقابل استثمارات إجمالية قدرها ١٢٣٩ مليون دولار في عام ١٩٩١، منها ١٠٤٦ مليون دولار في قطاع البترول.

وواضح من هذا العرض عدم التوازن في الميزان التجاري بين القاهرة وواشنطن أي أن العجز في الميزان التجاري يبلغ معدله ١٠٪ لصالح أمريكا.

هذا هو جوهر المعونة الأمريكية لمصر وواضح مدى استفادة السوق الأمريكية من مصر، وفي حالة إلغاء هذه المعونة واضح أنها لن تكون مأساة على الإطلاق فسوف يشد الشعب المصري من الحزام أكثر مما يشده الآن وسوف يستطیع أن يتغلب على أية صعوبات ناشئة عن إلغاء المعونة، وطالما واجه الشعب المصري مثل هذه المشكلات وتغلب عليها بالصبر والإرادة. ولكن النظرة الواقعية للمعونة الأمريكية تقول أن أمريكا هي المستفيد الأول من العلاقات الاقتصادية مع مصر، ومنها هذه المعونة وهي لن تعطى الشعب المصري فرصة تأكيد إرادته والتخلص نهائيا من هذه المعونة، وأمريكا ستظل تدخل في روع الشعب المصري أو السذج منه أن هذا الشعب يعيش على المعونة الأمريكية وهو قول خاطيء بالحقيقة وبالأرقام. وأمريكا هي التي تحرك البنك الدولي والصندوق كي يضغطا على مصر، وطالما فعلت وفعلوا ذلك كي

يفرضوا شروطا تعجز مصر عن تنفيذها، وبذلك تكون المعونة الأمريكية هي دائما طرق النجاة. إن أمريكا لن تسمح لمصر أن تستعيد إرادتها وترفض معونتها وسوف تستمر في تقديمها مع دوام التهديد بقطعها، سوف تظل المعونة الأمريكية هي (خيال المائة) الذي نخيف به أمريكا الشعب المصري ولن يطول يوم يقتلع فيه الشعب المصري بيديه الخشتين خيال المائة ويطوح به في السيل الخالد الذي طالما ابتلع أمثال هذه الأشباح.

■ معونة سواد العيون:

زار مصر رون براون وزير التجارة الأمريكي. وقبل في زيارته أنها الزيارة الأولى لوزير التجارة الأمريكي لمصر بعد أكثر من عشرين عاما وأعلنت الصحف وأعلى براون نفسه أن الهدف من الزيارة والتجول في المنطقة هو حث الدول العربية على إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، وعن هذه المقاطعة تحدث الوزير الأمريكي فقال أن السياسة الأمريكية ضد هذه المقاطعة لأنها تعود بالضرر على كل الأطراف بما فيهم الفلسطينيون أنفسهم، وتضرر أيضاً بالشركات الأمريكية العاملة في المنطقة وأعرب الوزير الأمريكي عن سعادته لأن مصر لا تشارك في المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل نتيجة توقيعها على معاهدة السلام.

وأعرب الوزير الأمريكي عن اعتقاده بأن المقاطعة العربية لإسرائيل قد بدأت بالفعل في التراجع، مشيراً إلى أنه حضر معرضاً للشركات الأمريكية، شارك فيه العديد من الشركات المدون اسمها بالفعل في قوائم المقاطعة العربية، وقد أقيم المعرض في إحدى الدول العربية وقال الوزير أنه يعتقد أن عدداً كبيراً من الدول العربية سوف تعلن رسمياً أنها ستنتهي بالفعل تلك المقاطعة

والذي يقوله الوزير الأمريكي غير حقيقي، فالمقاطعة مازالت قائمة، وإلا ما كان ذلك السعار الذي تقوم به إسرائيل والولايات المتحدة من أجل رفع المقاطعة كخطوة أولى تعطيها خطوات منها فتح الأسواق العربية أمام الإنتاج الإسرائيلي والإنتاج الأمريكي الذي يرد للدول العربية عن طريق إسرائيل

ومع ذلك فاعتقد أنه بعد فترة وبالضغط المستمر من الولايات المتحدة، لن يطرأ من المقاطعة سوى تصريحات الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام جامعة الدول العربية الذي لا يلبث بين الحين والحين ويربط بين رفع المقاطعة وتحقيق السلام الشامل وإنهاء المشاكل مع إسرائيل وكل الأطراف العربية. وبقي من المقاطعة أيضاً - غير تصريحات الدكتور عبدالمجيد - مكتبان في دمشق ومكتب في الكويت وهى مكاتب المقاطعة العربية بالإضافة إلى مكتب خاص بالمقاطعة السورية في دمشق، وفى القريب العاجل عندما يتم الإعلان رسمياً عن إلغاء المقاطعة يمكن تحويل المقار الثلاثة إلى متاحف قومية، توضع فيها صور وآثار لجرائم إسرائيل منذ نشأتها أو قبل نشأتها حتى اليوم. ونفتح أبواب هذه المتاحف القومية مجاناً لتلاميذ المدارس والأطفال القادمين من ضمير الغيب، ليتعرفوا على فترة هامة من تاريخهم ويتعرفوا على أسباب منقصات حياتهم التى يعيشونها فى الوطن العربى ويتأذون لأسبابها الأولى. هذا هو الهدف الأول والكبير لرحلة وزير التجارة الأمريكى للمنطقة العربية، ومادام قد بدأ زيارته الميمونة بمصر، فلابد أن تكون سياسة مصر الاقتصادية موضوعاً من الموضوعات التى يتحدث فيها وزير الدولة الأكبر والأعظم والأفخم والأثوى فى العالم وقائدة النظام العالمى الجديد الذى لا يعرف أحد شيئاً عنه حتى اليوم.

تحدث الوزير الأمريكى عن الاستثمارات الأمريكية فى مصر واعترف بانخفاض هذه الاستثمارات بالرغم من توقيع اتفاقية ضمان الاستثمارات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر، وقال أنها منخفضة للغاية وعندما سئل عن السبب أجاب فى صراحة أن السبب الأول هو بطء عملية التحول الاقتصادى فى مصر أى البطء فى عمليات التخصيص. أما السبب الثانى فقد قال الوزير الأمريكى أن السبب الهام لانخفاض الاستثمارات المالية الأمريكية هى الأعمال الإرهابية التى تقع فى مصر ثم أضاف أن العالم يشهد فى الوقت الحاضر منافسة شديدة فى الأسواق لجذب المستثمر الأمريكى من دول كثيرة وقال أن المستثمر يتخذ قراره بناء على الفائدة والربح وشكل السوق وقلة المشاكل التى يمكن أن تواجه استثماراته.

وأمام تصريحات الوزير الأمريكى نتوقف لحظة بل لحظات.

لقد دخلت العلاقات المصرية الأمريكية مرحلة جديدة منذ اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨، ودخلت مرحلة أكثر تقدماً بالاتفاقيات والمعاهدات وتحول مصر إلى المعسكر الأمريكي صراحة منذ أكثر من عشرين عاماً أي منذ عام ١٩٧٤ ولخص الانتباه الأول وزيارات كيسنجر، وماتم مما يذكره الناس جميعاً حتى اليوم وكان اتجاه مصر لأمريكا واضحاً صريحاً، عززناه بمواقف جديدة وتصريحات كثيرة وتلقينا كذلك معونات مالية كبيرة كل هذا صحيح ولا أريد أن أتوقف لأقارن بين المعونات التي تحصل عليها إسرائيل أو تلك التي تحصل عليها مصر وصماح الولايات المتحدة الأمريكية للمتفوق العسكري الإسرائيلي على جميع الدول العربية مجتمعة، ثم الحذب الشديد على ما يشبه في أن يكون فيه مصلحة لإسرائيل كرحلة وزير التجارة الأمريكي التي أسرنا إليها والتي يحارب فيها مقاطعة هو يعلم ويعترف أنها غير موجودة في الواقع، ولكنهم يريدون المزيد من إذلال العرب واعترافيهم بالضعف والتراجع وإضفاء حالات الانتصار على إسرائيل التي لم تقطع في سبيل السلام إلا خطوة واحدة وعلى جبهة واحدة من أربع جبهات.

لهم أن أمريكا تقدم لمصر معونات مالية، هذا لا شك فيه، ولكنها يجب أن تعي لما أنها لا تقدمها لأنها حريصة على مصالح الشعب المصري الطيب أو أنها تقدمها لسواد هوننا أو لأن الشعب المصري صانع الحضارة القديمة التي عمرها سبعة آلاف سنة. إن الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الحالية والبايدة كالاتحاد السوفيتي مثلاً لا يدفع مليماً إلا بمقابل، وهي - أي أمريكا - لا تدفع اليوم دولاراً لمصر إلا إذا كانت تقبض ثمنه مقدماً. إن مصر جزء هام من الاستراتيجية الأمريكية لحماية مصالحها في المنطقة.

وقبل مصر كانت إسرائيل وحدها والآن تشارك مصر إسرائيل في هذه الحماية التي كشفت الأهم أن إسرائيل وحدها لا تستطيع أن تقوم بها وأن وجود مصر في المنطقة العربية كصديقة وشريكة للولايات المتحدة الأمريكية شيء هام وحيوي في السياسة الأمريكية. وما ندفعه من معونات مالية لمصر لا يساوي على الإطلاق ما نحصل عليه من هذه الحماية. وفي حرب الخليج الأخيرة كان واضحاً أن

الولايات المتحدة لم تستطع أن ترسل جنديا أمريكيا واحدا لتحرير الكويت وحماية السعودية والخليج دون قرار جامعة الدول العربية التي قادتها مصر ودون أن نسبق القوات الأمريكية قوات مصرية، صحيح أن مصر اتخذت هذا الموقف تحفظا لسياستها ولكنه دون شك أفاد بشكل مباشر وبشكل واضح السياسة الأمريكية ومخبراتها في المنطقة. إذن وبساطة المعونات الأمريكية مدفوعة الثمن وهي معونات لقاء سياسات ومواقف، وهذا هو العرف السائد في علاقات الدول منذ بدأت هذه العلاقات حتى تحولت في ظل النظام العالمي الجديد.

والسؤال إذن: أين الاستثمارات الأمريكية؟ أين رؤوس الأموال الأمريكية التي أسرعنا إلى أوروبا الشرقية أو الاشتراكية المنهارة وإلى الصين وإلى إسرائيل بل إلى دول عربية ليست في حاجة شديدة إلى استثماراتهم ولا إلى أموالهم. منذ عشرين عاماً لم يكن هناك إرهاب ومنذ عشرة أعوام لم نسمع عن الإرهاب ومنذ خمس سنوات لم تكن أحداث الإرهاب قد بدأت فلماذا غابت الاستثمارات الأمريكية طوال تلك السنوات؟ إن آخر زيارة لوزير تجارة أمريكي إلى مصر تمت منذ أكثر من عشرين عاماً، وبالتحديد في عام ١٩٧٤، وهو عام دخول مصر فلك السياسة الأمريكية وهو نفس العام الذي صدر فيه قانون استثمار المال العربي والأجنبي، وفتحت مصر أبوابها وشبابيكها على مصاريحها في طريق الاستثمارات الأجنبية وفي مقدمتها بالطبع الاستثمارات الأمريكية وأمريكا كما قال السادات إذا لم تكن تحمل ١٠٠٪ من أوراق اللعبة السياسية فهي تحمل ١٠٠٪ من أوراق اللعبة الاقتصادية.

لماذا غابت الاستثمارات الأمريكية عن مصر منذ عشرين عاماً، وظلت غائبة حتى الآن؟ ألا تبدو حجة الإرهاب حجة واهية بقولها الوزير الأمريكي ليخرج من مطب أو يهرب من جواب يعرف إجابته تماماً ولكنه لا يود أن يعلنه؟ الجواب أن أمريكا تريد مصر هكذا، تريدها فقيرة معتمدة على حافة الهاوية بين الحياة والموت، لأنها لا تريد ولا تريد زعامة مصر في المنطقة، لأن أمريكا تعرف تماماً أن مصر عندما تدخل ميدان التنمية وتقف على قدميها اقتصادياً تستطيع أن تفعل الكثير وأمريكا تعلم قبل غيرها أنه في ذلك الوقت لن تستطيع أية قوة في العالم أن تحرك السياسة المصرية من مصالحها وعن أهدافها الوطنية.

إن أمريكا لا تريد أن تتعامل مع مصر القوية وهي بدلاً من أن ترسل لها الاستثمارات المالية - وهي قادرة بالطبع - أطلقت عليها الكلاب المسعورة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأخيراً الجات وهي ثلاثة كلاب مسعورة رشا أمريكا، نستطيع بإشارة من أصبحها أن نرسلها لمن نريد أن نقاومه تلك الكلاب وننفضه ونشغله عن أهم أمور حياته فيمش دائماً في رعب قاتل هذا بالضبط ما فعلته وما تفعله أمريكا في مصر والنضاد مصر أما القول الآخر وهو التباطؤ في المخصصة وهو قول مضحك أيضاً، فأولاً لا علاقة بين التباطؤ وقدم الاستثمارات، كما يمكن القول أنه منذ عشرين عاماً لم تكن هناك خصخصة ولا منذ فترة أحوام، المهم كما قلت أن تظل مصر هكذا تقف على قدميها بالكاد وعندما تنهى المخصصة - وهي حتماً سوف تنتهى - وعندما يقضى نهائياً على الإرهاب وهذا سوف يحدث قريباً، سوف يجد وزير التجارة الأمريكى أو أى وزير أمريكى آخر سبباً جديداً لإحجام الاستثمارات المالية الأمريكية عن العمل في مصر

بقيت ملاحظة خاصة أيضاً بتصريحات وزير التجارة الأمريكى. الغريب أن كلام الوزير الواضح عن أسباب عدم وجود استثمارات أمريكية في مصر وإرجاع ذلك إلى بقاء عملية المخصصة ثم الإرهاب، هذه التصريحات نشرت في جميع أنحاء العالم نشرتها الصحف الأجنبية بل نشرتها الصحف العربية التي تصدر عن عواصم أجنبية بل إن بعضها بطبع في القاهرة. أما الصحف المصرية فلم تنشر هذه الأقوال مع أنها فيما يتصل بالإرهاب بتصريحات هامة جداً، اليس في هذه التصريحات ما يؤكد للشعب المصرى أن آثار الحوادث الإرهابية تتجاوز الآن الاعتداء على المواطنين الأبرياء أو رجال الشرطة الذين يقومون بواجبهم المقدس ثم قتل السياحة وضباب عائداً الكثير على الشعب المصرى، ويضاف إلى ذلك أيضاً خوف المستثمرين من الدخول إلى السوق المصرية، لماذا إذن الإحجام عن نشر تصريحات هي في حقيقتها إداة للإرهاب وتأييد لموقف شعب مصر له وحته على مضاعفة الجهود في محاربته وتخليص مصر من إرادته.

إننا نعرف تماماً أنه لن يبنى مصر إلا أبناء مصر وأغلب الاستثمارات القائمة الآن بجمعها مصريون ثم بعض الإخوة العرب ثم قلة قليلة من الأجانب وسواء جاءوا أو لم ينجئوا وسواء وضعت الاستراتيجية الأمريكية مصر في موقف السائر النائم أو

الصحيح المربط، فسوف يلف العملاق على قدميه. عندئذ لن تكون مصر حرة من استراتيجية أى عالم جديد أو قديم بل ستكون لها استراتيجية جديدها ولها أهدافها ولها طرق لتحقيق هذه الأهداف، والذي صرف طريق الحرية مرة سوف يعود إليه حتماً مهما تحركت الأجهزة الالكترونية فى هواصم كبرى من العالم تضع أرقاماً على الدول وتحركها كما يفعل الأطفال فى ألعابهم، وتنسى دائماً أن الناس كل الناس لن تحركهم إلا قواهم وضمائرهم وهى دائماً حاضرة وقوية، مهما بدت خائفة بعض الشيء.

■ القمصان المصرية:

قامت الدوائر الاقتصادية فى أمريكا ولم تقعد. أدركت أن السوق الأمريكية قد ضربت وأن الاقتصاد الأمريكى يتعرض لخطر وأن هناك مشكلة مستعصية تستوجب تدخل جميع الأجهزة السياسية والاقتصادية. لقد ارتكبت مصر عملاً خطيراً يهدد العلاقة بين البلدين الصديقين، ونسيت أمريكا فى حمرة هذا الاضطراب الشديد أن مصر صديق حميم لا يرفض لها طلباً، تسير معها منذ سنوات فما الذى حدث؟ هل اكتشفت أمريكا مثلاً أن مصر - فى غفلة منها - قد نجحت فى صنع القنبلة الذرية؟ هل فعلت مصر ما تتهم أمريكا به كوريا أو باكستان، لا نقول إسرائيل، فأمريكا تعلم جيداً أن فى إسرائيل قنابل وفى إسرائيل مفاعلات ذرية فى ديمونة وفى غيرها، ولكنها تنفض الطرف عن هذا كله كما يقول المثل العربى:

وهين الرضا عن كل عيب كليله.. ولكن حين السخط تبدى المعايير

فما الذى أبدته حين السخط الأمريكية من عيب مصرى؟ ما هذه المأساة؟

إن الإدارة الأمريكية لاحظت أن هناك زيادة سريعة فى واردات القمصان المصرية الرجالي القطنية والقمصان الرجالي المنسوجة من ألياف صناعية فى مصر. لقد حدثت زيادة فى واردات هذه الأصناف من مصر وأن ذلك تسبب فى اضطراب حقيقى للسوق الأمريكية وكانت صادرات القمصان القطنية المصرية قد وصلت إلى ٣٩٧ ألف دسنة فى السنة المنتهية فى أكتوبر ١٩٩٣، بينما صادرات القمصان المنسوجة من ألياف صناعية ١, ٢٧ ألف دسنة. حددت السلطات الأمريكية موعداً

لإجراء مشاورات لضرورة تحديد حصة من صادرات الولايات المتحدة من القمصان المصرية.

وفي تصريح للمهندس محمود إبراهيم رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج ورئيس اللجنة الدائمة لصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية (للمصور) قال أن تعاملات الشركات المصرية من قطاع الأعمال العام أى من القطاع العام ومن القطاع الخاص ومن الشركات الاستثمارية مع المستوردين الأمريكيين لا تعدى أى لا تزيد على مليونى دسنة لعام ١٩٩٤. وجارى فتح الاعتمادات وتنفيذ هذه التعاقدات، ولذا فإن ما قبلت مصر التشاور مع السلطات الأمريكية فيه، فسوف يسفر عن حصة وسينرب على تحديد هذه الحصة وقف العمل فى جميع المصانع التى تنتج هذا النوع من المنسوجات. قال المهندس محمود إبراهيم أن كل الأرقام الأمريكية تؤكد أن الصناعة الأمريكية لم تتأثر سلبيا خلال السنوات الثلاث الماضية، مما بخلاف أن هناك دولاً أخرى يزيد حجم صادراتها من القمصان القطنية والمنسوجة من ألياف صناعية عن صادرات مصر من نفس النوعية، ومع ذلك لم تتخذ ضدها أية إجراءات ولم يحدث هذا الدهر الشديد فى السلطات الأمريكية. ولم تستدع للتشاور، من هذه الدول مثلاً: الكويت وهندوراس وغيرها. قال أن هذا الإجراء يمثل تصرفاً تعسفياً لم يسبق له مثيل يهدد الصناعة المصرية فى مجال المنسوجات والملابس الجاهزة بصورة عامة مشيراً إلى أن فرض حصة على صادرات مصر من هذه القمصان سوف يكون مداخل لفرض حصص على نوعيات أخرى وبشكل يحجم فرص التصدير إلى الأسواق الأمريكية. من ناحية أخرى كشفت الأرقام أن صادرات مصر من المنسوجات القطنية إلى الأسواق الأمريكية قد وصلت فى السنة المنتهية فى أكتوبر ١٩٩٣ إلى حوالى ٣٩٧ ألف دسنة، بينما وصلت صادرات هندوراس ٣٢٥ ألف دسنة.

وبالنسبة للقمصان المنسوجة من الألياف صناعية فلم تتجاوز صادرات مصر عن الفترة نفسها ١, ٢٧ ألف دسنة بينما بلغت صادرات هندوراس ٣, ٨٧ ألف دسنة، ومع ذلك لم تستدع السلطات الأمريكية أحداً من هندوراس للتشاور، ورغم أن صادرات دول أخرى مثل كينيا وكولومبيا حققت طفرات فجائية فى السنة المنتهية فى

أكتوبر ١٩٩٣ - مقارنة بالسنوات الثلاث السابقة - فلم تنزعج السلطات الأمريكية وكشفت الأرقام أيضا أن نصيب صادرات مصر من تلك القمح لم يتعد ١٠.٥٪ من إجمالي وارد الولايات المتحدة من هذه النوعية. ومن ثم لا يمكن الاقتناع بأن تلك النسبة يمكن أن تؤدي إلى اضطراب السوق الأمريكية التي تستورد من القمح القطنية وحدها حوالي ٢٠ مليون دنة، منها ٩٣٪ تستورد من دول تخضع لنظام الحصص، أي مراقبة جيدة من السلطات الأمريكية والتي ترفض بأنها لا تؤدي إلى اضطراب لأسواقها.

وبالنسبة لما أثارته المذكرة الأمريكية بشأن انخفاض الأسعار المصرية مقارنة بأسعار الإنتاج الأمريكي فقد أوضح رد صندوق الدعم مستندا إلى الإحصاءات الأمريكية ذاتها أنه لا يوجد إغراق من الجانب المصري، خاصة إذا تم النظر إلى مستويات أسعار القمح المصدرة من هولندا أو كينيا. تخوفات كثيرة لدى الصناع المصريين من أنه كلما حقق منتج مصري من الملابس الجاهزة تقدما في الأسواق الأمريكية، كلما هبت السلطات هناك نفرض حصة عليه، كما سبق أن حدث في الـ (تي شيرت) الخاص بالسيدات و(البنتلون الصوف) و (فوط المطبخ)

الغريب والغريب جداً أن ما تفعله أمريكا في هذا الموضوع بالذات يتناقض تناقضا كاملا مع ما دعت إليه الاتفاقية الدولية للتجارة والتي دعت أمريكا إليها والتي اعتبرتها من إنجازات السياسة الأمريكية الجديدة والتي تعتمد عليها في إصلاح الاقتصاد الأمريكي والذي يدفع ثمن هذا الإصلاح جميع دول العالم خاصة الدول النامية والفقيرة وهي اتفاقية الجات. وجاء في هذه الاتفاقية بالذات بالنسبة للمنسوجات والملابس. النظام القائم حاليا قبل تطبيق اتفاقية الجات هو نظام الحصص وتسمى الاتفاقية القائمة حاليا اتفاقية الألياف المتعددة التي توجب اتفاق البلدان المستوردة والمصدرة لتحديد حصص بين كل بلد، ويتم الإلغاء التدريجي لهذه الحصص خلال فترة عشر سنوات وعلى أربع مراحل، وبعد ذلك تدرج قواعد تجارة المنسوجات والملابس كليا مع قواعد منظمة التجارة العالمية، أي مع البنود الأخرى الخاصة بالتجارة في اتفاقية الجات مثلها مثل أي سلعة أخرى.

تضمن صيغة دمج الحصص الحالية ملحقاً يدرج جميع منتجات المنسوجات والملابس تبعاً لحجم التجارة في سنة ١٩٩٠ وفي أول يوليو ١٩٩٥، وهو اليوم الذي يبدأ فيه مفعول اتفاقية الجات ونجب إزالة تعقيبات اتفاقية الألياف المتعددة من ٦٪ من إجمالي الواردات وبعد ثلاث سنوات نزال القيود عن ١٧٪ أخرى ثم ١٨٪ بعد أربع سنوات من ذلك، بحيث بعد السنوات السبع الأولى تكون جميع التعقيبات قد أزيلت عن ٥١٪ من الواردات. وبحلول أول يوليو ٢٠٠٥ نزال جميع الحصص الباقية. معنى ذلك بوضوح أن النظام المعمول به حالياً في ميدان المنسوجات والملابس، أي تقرير الحصص هو في سبيله إلى الزوال، وأن أمريكا وهي قائدة معركة الحات قد قررت إزالة نظام الحصص ورفع القيود عن تجارة المنسوجات والملابس حتى سنة ٢٠٠٥ على عدة مراحل، لماذا إذن ونحن بعد عام واحد، أي منذ بداية يوليو ١٩٩٥، سنبدأ في إزالة هذه الحواجز؟ لماذا التمسك بها الآن؟

لماذا محاولة تخفيض الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة في هذا الميدان بالذات. ربما كان من حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تزعم إذا كانت صادرات مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد زادت أو أن الميزان التجاري بين الولايات المتحدة ومصر قد بدأ يميل لصالح مصر. في هذه الحالة يكون من حق أي دولة أن تحاول أن تحمي اقتصادها، ولكن نظرة سريعة إلى الصادرات والواردات بين مصر وأمريكا تظهر حقائق هامة جداً. يقول تقرير أصدرته السفارة الأمريكية بالقاهرة عن الصادرات والواردات من وإلى مصر أو بين مصر والولايات المتحدة، يقول هذا التقرير بلغت قيمة الصادرات الأمريكية لمصر خلال عام مليارين و ٩٢٠ مليون دولار مقابل صادرات قيمتها ٣ مليارات و ٢٦ مليون دولار في العام السابق ١٩٩٢، بمعنى أن هناك نقصاً في الصادرات إلى مصر وسببه انخفاض القمح المستورد من أمريكا وتمثل الصادرات الأمريكية نحو ٣٠٪ من جملة الواردات السنوية، وتعتبر السوق المصرية في المرتبة ٢٧ بالنسبة لأكبر الأسواق عالمياً للصادرات الأمريكية.

ويوضح التقرير الاقتصادي الصادر - كما قلنا - عن السفارة الأمريكية بالقاهرة أن الصادرات الأمريكية لمصر قادرة على المنافسة في السوق المصرية على الرغم من ارتفاع تكاليف الشحن وفي مواجهة المنافسة الشديدة للصادرات الأوروبية، وأن التكنولوجيا الأمريكية قادرة على المنافسة بشرط الالتزام بالأسعار المعقولة والمناسبة

بحكم أن الأسواق المصرية أسواق حساسة للغاية للأسعار وأن اعتبارات الجودة والكفاءة للسلع تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة لقرارات الشراء لجمهور المستهلكين على الأخص، وأن قواعد المناقصات الحكومية تقضى بإرساء العطاءات على العروض الأقل والأرخص بغض النظر عن الجودة.

أشار التقرير إلى أن الغرفة التجارية الأمريكية بمصر والتي تضم نحو ٦٠٠ عضو تعتبر أكبر جماعة مصالح لرجال الأعمال الأمريكيين في منطقة الشرق الأوسط. وتشير التقارير أن هناك ٢٠٠ شركة أمريكية لها مكاتب اتصال بمصر، عدا ١٨٠٠ شركة أمريكية أصبح لها وكلاء مصريون، بالإضافة إلى ٥١ شركة مشتركة أمريكية في مصر تقوم بإنتاج سلع متنوعة تبدأ من السلع الاستهلاكية المصرية للاستخدامات الشخصية وتتراوح بين إنتاج البطاريات للسيارات والجرارات واحتياجات المكاتب وتوجه إنتاجها للسوق المحلية وللتصدير للخارج وعلى الأخص الأسواق الخليجية.

وأكد التقرير حقيقة هامة بالنسبة للاستثمارات الخارجية في مصر حيث أشار إلى أن أغلبية الشركات المشتركة الأمريكية العاملة في مصر تحقق أرباحاً ملائمة ومعقولة، وأن الاستثناء الوحيد لذلك هو الشركات العاملة في مجال إنتاج الدواء حيث تخضع أسعار الإنتاج للتحديد بالاشتراك بين الشركات والأجهزة الحكومية المسؤولة وأن فروعا للشركات الأمريكية في مجال السلع الاستهلاكية الجاهزة قد اتسع نطاقها في مصر ولم تقتصر فروعها على القاهرة والإسكندرية، بل امتدت إلى العديد من المحافظات الأخرى مثل محلات بيع الأيس كريم والزبادي.

وأوضح التقرير أن السوق المصرية تحتاج خلال الفترة القريبة القادمة إلى المزيد من الإنتاج والاستثمار لمجموعة عريضة من السلع، وفي مقدمتها منتجات البلاستيك ومعدات وآلات مشروعات البرول والغاز وخدماتها، ومعدات الاتصال والقوى الكهربائية والكمبيوتر وكذلك الطائرات وقطع غيارها والمعدات والآلات اللازمة لشبكات توصيل المياه وتقنياتها ومجالات الإنشاء والتشييد ومستلزمات الأمن والسلامة والكيماويات الصناعية واحتياجات المعامل والأجهزة العلمية، بالإضافة إلى خدمات الإدارة والتصنيف. وأوضح التقرير أن الصادرات المصرية لأمريكا بلغت

بمئتها ٥٠٧ ملايين دولار خلال الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩٣ من يناير حتى أكتوبر مقابل ٤٣٢ مليون دولار في عام ١٩٩٢ و ٢٠٦ ملايين دولار في عام ١٩٩١ مقابل ٣٩٦.٩١ مليون دولار في عام ١٩٩٠ .

وبالنسبة للاستثمارات الأمريكية في مصر فإن قيمتها الإجمالية تبلغ نحو مليار دولار خلال عام ١٩٩٣ ، نصفها تقريبا استثمارات في قطاع البترول والنصف الآخر استثمارات في مجالات مختلفة، وتشير التقديرات إلى أن الاستثمارات الأمريكية الإجمالية في مصر بلغت ٩٢٢ مليون دولار في عام ١٩٩٢ ، منها ٧٣٥ مليون دولار في قطاع البترول مقابل استثمارات إجمالية مقدارها مليار و ٢٣٩ مليون دولار في عام ١٩٩١ منها مليار و ٤٦ مليون دولار في قطاع البترول .

رغم كل هذه الحقائق الواضحة والتي تعلمها السلطات الأمريكية نفسها نجد أن أمريكا غاضبة لأن مصر صدرت إليها وبناء على طلبها بعض القمصان القطنية .. ماذا إذن تفعل في اتفاقية الجات التي وقعت أخيراً؟

صندوق النقد الدولي

- علاقة سرية غير شرعية مع مصر
- الاستسلام أو الكارثة
- قتل الفقراء
- صندوق الدين
- صورة وردية
- نهب مصر
- هذا الاتفاق
- رأس المكسيك الطائر
- بقر أوروبا
- بين الاغنياء والفقراء
- في خدمة إسرائيل

■ الإستسلام أو الكارثة:

ليس من المصادفات البحتة أن يصدر البنك الدولي تقريراً منذ فترة، يتهم به الاقتصاد المصري بالتقصير في تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها بين الحكومة المصرية والبنك في مايو ١٩٩١. وليس من المصادفات البحتة أن تتكرر المحادثات بين خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع الخبراء المصريين في مصر وفي أمريكا وفي غيرها دون الوصول إلى نتيجة وأن يصر الصندوق والبنك على موقفهما إصراراً غريباً، وأن يحدث هذا كله في الوقت الذي تثار فيه مسألة المعونة الأمريكية كل يوم تقريباً، إما في الصحف الأمريكية وإما على لسان بعض أعضاء الكونجرس من الجمهوريين أو الديمقراطيين حتى الإذاعات التي ليست طرفاً في الموضوع اعتبرته أحد موضوعات الساعة، فقد عقدت إذاعة وتليفزيون الـ ب - ب . سي عدة ندوات اشترك فيها أعضاء من الكونجرس الأمريكي وكلها تتحدث عن المعونة الأمريكية لمصر وأسبابها والدور الذي تقوم به مصر من أجل السلام والاستقرار وحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط.

نعم ليس ذلك من قبيل المصادفات فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ليسا مؤسسات عالمية تملك في يدها مصيرها وقرارها ولكنها وإن ارتدت ثوب العالمية إلا أنها تظل مؤسسات أمريكية تتحرك كعباد الشمس في الاتجاه الذي تريده السياسة الأمريكية، فالبنك والصندوق بضغظان حيث تريد منهما أمريكا أن بضغظا ويحلا المشاكل إذا أشار لهما مسئول أمريكي كبير بينصره لا بخنصره إشارة رقيقة لا يراها أحد. وقبل أن نستطرد في هذه الصلة الوثيقة ونأثيرها الحالي على الاقتصاد المصري نتوقف أمام تقرير أصدرته وكالة التنمية الدولية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية

بنسبة مرور ٢٠ عاما على تعاملها مع الحكومة المصرية، وبعد أن استعرضت الوكالة في تقريرها المساعدات المالية الأمريكية التي قدمت لمصر خلال ٢٠ عاما خلصت إلى إنجازات هذه المعونة فقال التقرير أنه بسبب المعونة الأمريكية لمصر قد تم الآن -

أولاً: انخفضت نسبة الوفيات بين الأطفال خلال العشرين سنة التي قدمت فيها أمريكا لمصر المعونة المالية بنسبة ٥٢٪.

ثانياً: تم بمساعدة المعونة تطعيم الأطفال ضد الأمراض بنسبة ٦٠٪ من المواليد.

ثالثاً: انخفضت نسبة الإحجاب بسبب برامج تحديد النسل وتنظيم الأسرة.

رابعاً: ثلاث ظاهرة طفع المجارى فى شوارع القاهرة والإسكندرية وانخفضت نسبة المجارى التى تلقى فى البحر على شاطئ الإسكندرية

خامساً: تحسنت خدمات التليفونات فى القاهرة والإسكندرية

سادساً: زاد إنتاج الكهرباء بنسبة ٤٠٪ من الطاقة الكهربائية التى كانت تتجها مصر

هذه أهم الإنجازات التى رأت هيئة المعونة الأمريكية أنها أنجزتها فى مصر بسبب المعونة الأمريكية والتى نرى أنها توشك أن تكون عبئا على مصر لا إضافة حقيقية لاقتصادها.

ونعود للمصادقات البحتة التى نجعل - فى هذه الأيام - من البنك الدولى ومن صندوق النقد الدولى قوتى ضغط على الاقتصاد المصرى بهدف تحقيق أشياء لا علاقة لها بمستقبل الاقتصاد المصرى ولا شأن لها بحاضر ومستقبل شعب مصر والتكوين الرسمى والواقعى لكل من الصندوق والبنك وتجارة الدول الغنية مع مصر فى سحب تمويل السد العالى فى عام ١٩٥٦، كل ذلك يقطع بأنه لا يمكن الفصل بين المعونات الأمريكية والصندوق والبنك الدوليين، فقد بلغ ما تم تخصيصه من المعونات لمشروعات الكهرباء والصرف الصحى والتليفونات كما ذكرت ٥٦٪ فى حين خصص للقطاع الخاص ١٠٪ و ٣٪ فقط للمشروعات الاجتماعية والتى نهم ملايين المواطنين.. إن ثمن القمح الذى نستورده مصر يسدد من المعونة ويستغرق منها مبلغا ضخما ورغم ذلك فقد رفضت إدارة المعونة الأمريكية منح قطاع الزراعة أية اعتمادات لتطوير الإنتاج الزراعى وتحديثه حتى يظل القمح أو بالأحرى يظل

رغبة الخبز الذي يفتات به الشعب المصري خاضعا لقرار سياسى للكونجرس
الامريكى.

إن الصندوق والبنك بضبطان بشدة لرفع سعر الكهرباء بنسبة ١٤٠٪ / وخفض
سعر الجنيه المصرى بنسبة ٢٥٪ وبالإسراع فى بيع ٣١٧ شركة من شركات قطاع
الأعمال فى أقل وقت ولو بأبخس الأثمان. إن هذه الثروة القومية الهائلة يرغب
البنك والصندوق وترغب الإدارة الأمريكية أن تلقى بها مصر إلى الجانب من
الأمريكيين أو من الإسرائيليين بأرخص الأسعار، إن جهد الشعب المصرى وعرقه
خلال ثلاثين عاما معروض للبيع بالمزاد وبالتراب، بشرط أن يكون صاحب التراب
هذا هو خواجه أمريكى أو إسرائيلى، ويعجز البنك ويعجز الصندوق وتعجز الإدارة
الأمريكية عن تقديم مبرر مقنع أو معقول أو مقبول للتفريط فى ثروة الشعب المصرى
بهذه السرعة الهائلة وفتح أبواب مصر وتقديم اقتصادها لقمة سائفة فى يد المغامرين
من الأجانب.

يصر الصندوق ويصر البنك على تخفيض سعر الجنيه المصرى رغم معارضة
الحكومة المصرية ورغم معارضة جمعيات رجال الأعمال المصريين ورغم إعلان
السيد رئيس الجمهورية أنه لن يسمح بتخفيض الجنيه، إلا أن الصندوق والبنك
مازالا ياملان أن يصلا إلى هذه النتيجة بل لقد أوحى الصندوق والبنك إلى عملاء
فى العالم يرتدون مسوح الخبراء ليكتبوا أن مصر لو لم تقم بتخفيض الجنيه بأسرع
وقت ممكن، فهى على شفا الانهيار وكانت وكالة الأنباء الفرنسية قد أذاعت تقريرا
منسوبا إلى مصادر اقتصادية غربية يقول التقرير:-

تعتبر مصادر اقتصادية غربية أن مصر تتجه نحو الكارثة إذا لم تخفض سريعا
قيمة عملتها كما يطالب صندوق النقد الدولى. وقد استأنفت مصر وصندوق النقد
الدولى الحوار بينهما. وأفاد موظف دولى رفيع المستوى رفض الكشف عن اسمه أن
خلافات جوهرية لا تزال قائمة لا سيما حول سعر الصرف، وكانت المحادثات
توقفت منذ زيارة المدير العام لصندوق النقد الدولى ميشال كامدوسو إلى القاهرة
على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية.

ويعارض صندوق النقد الدولى الطريقة التى تتبعها مصر لإدخال الإصلاحات

التي يحرص عليها الاتفاق الموقع بين الطرفين في العام ١٩٩١. وأفاد خير غريب فضل عدم الكشف عن اسمه أن صندوق النقد الدولي يقترح تخفيض قيمة العملة المصرية ما بين ٢٠ و ٢٥ في المائة على الفور أو تدريجيا على ١٢ و ١٨ شهرا وقد اتخذ النقاش منحى سياسيا منذ أن تعهد الرئيس المصري حسني مبارك هذا الصيف بعدم المساس بالعملة المصرية.

واعتبر هذا الخيار أن تخفيض قيمة العملة ضروري فمصر تصدر حاليا إذا ما استثنينا النفط أقل مما كانت تصدر قبل عشر سنوات بالأرقام الفعلية وهذه حالة فريدة وأضاف الخبير نفسه الذي استند إلى دراسة قام بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أغسطس الماضي أن قدرة مصر على التنافس تراجعت منذ العام ١٩٩١ بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ و ٤٠ في المائة. ولا يزال الفرق في نسبة التضخم مع الدول المتطورة كبيرا على الرغم من تراجعته وقد بلغ ٣,٩ في المائة مع الولايات المتحدة.

ونابع هذا الخيار أن مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي تشكل أكثر بقليل من ٤ في المائة في حين كانت تبلغ ٦ في المائة في العام المالي ٩٣ - ٩٤. وفي العام ١٩٩١ توقع صندوق النقد الدولي أن تصل الصادرات المصرية إلى ٢,٩٨ مليار دولار للعام المالي ٩٣ - ٩٤ لكن قيمة هذه الصادرات لم تتجاوز ١,٦١ مليار دولار أي أقل من القيمة التي وصلت إليها قبل بدء الإصلاحات في ١٩٩٠ - ١٩٩١ (١,٩٨ مليار دولار) وشدد الخبير على أن مصر إذا ما استثنينا الصادرات النفطية لا تصدر أكثر بكثير من سوريا حيث إجمالي الناتج المحلي أقل بأربع مرات وتصدر مصر أقل بمرتين من تونس وبعشر مرات من تركيا

وتراجعت القيمة الاسمية للصادرات غير النفطية بنسبة ٢١ في المائة منذ ثلاث سنوات وهي نسبة الارتفاع ذاتها التي سجلتها العملة المصرية

واعتبر أن مصر تلحق الضرر الكبير بصورتها في الخارج، وستتمكن إذا ما أبرمت اتفاقا مع صندوق النقد الدولي أن تحسن صورتها التي تقلق المستثمرين ومن أجل لهمة الاستثمارات المباشرة في مصر هذا العام أقل من ٤٠٠ مليون دولار، أي أقل بمرتين عن هذه الاستثمارات في شبلي وست مرات أقل من أندونيسيا. وختم الخبير

قائلا أن الرئيس التشيلي السابق الجنرال أفسو بنوشيه أكد في العام ١٩٨١ أنه يفضل قطع يده على تخفيض قيمة العملة.

لقد قام بتخفيض قيمة العملة فيما بعد ولم يخسر يده.

وقال المعارضون لتخفيض الجنيه وهم كما ذكرنا الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري ورجال الأعمال ومثات الاقتصاديين الذين أدلوا بدلهم في الموضوع يقولون بوضوح شديد أن تخفيض سعر الجنيه المصري سيؤدي إلى مزيد من الكساد الاقتصادي، ولما كانت مصر تستورد مستلزمات الإنتاج جميعها والتي سوف يرتفع ثمنها بخفض سعر الجنيه، معنى ذلك تدهور الصناعات المصرية وارتفاع أسعار السلع والمنتجات وقد قدرت نسبة زيادة الأسعار بين ٦٥ / و ٧٠ / وخاصة أن مصر تستورد احتياجاتها من المواد الغذائية وفي مقدمتها القمح والدقيق والسكر

كما أن خفض الجنيه يرفع أسعار السلع ويفقد الإنتاج المصري الميزة التنافسية في السوق الخارجية، ولم يكتف الصندوق بطلب تخفيض الجنيه المصري بل جدد اعتراضا على تدخل الحكومة المصرية في الحفاظ على قيمة الجنيه في حالة تخطى الدولار ٣٤٥ قرشا، مطالبا الحكومة المصرية باتخاذ إجراءات أكثر إيجابية فيما يتعلق بالتحريم الكامل لأسعار صرف الجنيه وترك قيمته تماما لأليات السوق دون أي تدخل أو دعم، ودعا الصندوق في مذكرة أرسلها للحكومة المصرية إلى الإسراع في تنفيذ طلبه المتعلق بأن تستبدل بمديونيتها في أذون الخزانة سندات متوسطة الأجل لا تزيد مدتها على ٥ أعوام.

وتضمنت مذكرة الصندوق طلبا بتسهيل مهمة لجنة الرقابة المشتركة من الصندوق والبنك والحكومة في مراقبة استخدام السلطات المصرية لاحتياطييات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي والتقدم ببيانات وافية حول مختلف أوجه الاستثمارات الخاصة بهذه الأموال سواء التي في الداخل والخارج وحجم السيولة التي يحتفظ بها البنك المركزي وبنوك القطاع العام الأربعة من تلك الاحتياطييات وحصرها بالكامل كل ٣ أشهر عند كل مراجعة دورية للجنة، وكذا يؤخذ تعهد على الحكومة والبنك المركزي للحصول على موافقة هذه اللجنة قبل توجيه أي جزء من هذه الأموال في أية استثمارات جديدة أو استخدامات أخرى.

واعتقد انه لا حاجة للقول بأن ما يطالب به الصندوق والبنك ليس المساعدة في إصلاح الاقتصادى ولكنه محاولة مكثوفة للسيطرة على الاقتصاد المصرى سيطرة تامة، وإذا كنا نذكر بهذه المناسبة (صندوق الديس) الذى فرضه الانجليز وهم سجون على موارد مصر في عهد إسماعيل ليس من فيل ندامى ذكريات تاريخية ولكنه صورة طبق الأصل مما مرت به مصر عندما كانت تحت الولاية الفرنسية ولحت الوصاية الانجليزية والفرنسية، وما قبلته مصر في تلك الأيام لا يمكن لثقله وهي دولة حرة مستقلة يملك شعبها مقدراتها وتملك قرارها بأيديها

إن استخدام كلمة الكارثة هو محاولة للتخويف من رفض سياسة الصندوق التى تعرض الانسلاخ الكامل حتى تظل مصر دائما تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية واجهزتها الاستعمارية. إن ثمن كل ذلك كان ٤ مليارات دولار، هي اللط الباقى من الدهون. والسؤال هل تساوى التضحية بالاقتصاد المصرى وتخفيض سعر الجنيه وانهيار اقتصادنا والانسلاخ الصاغر للمراقبة والمراجعة، هل يساوى ذلك كله ٤ مليارات دولار؟

■ قتل الفقراء:

من المصادفات السعيدة وغير السعيدة فى نظر البعض الآخر أن عقد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى القاهرة تزامن مع احتفال صندوق النقد والبنك الدوليين بهيئتهما الخمسيني. وقد جاء مدير صندوق النقد الدولى إلى القاهرة، ونشرت الصحف أنه التقى بالسيد رئيس الجمهورية واستتجت هذه الصحف أن الحديث دار بين رئيس الجمهورية ومدير الصندوق عن العلاقات بين الحكومة المصرية والمنظمة الدولية. وتوسعت صحف أخرى فى تفسير زيارة المدير واعتبرت وجوده فى القاهرة فرصة لمناقشة الموضوعات المتعلقة بين الحكومة المصرية والمنظمين الدوليين الصندوق والبنك.

ولكن يبدو أن زيارة مدير الصندوق للقاهرة كان هدفها الأول هو حضور بعض اجتماعات مؤتمر السكان والتنمية، لأن مدير الصندوق يعتبر نفسه شريكا فى المؤتمر وبالكامل محور هام أو هو بالأحرى المحور الهام فى المؤتمر وهو التنمية. ونصريحات ميشال كمديسو رئيس المجلس التنفيذى والمدير الإدارى للصندوق فى مؤتمر صحفى

عقدته أثناء الجلسة المسائية في اليوم الأول من اجتماعات مؤتمر السكان تكشف عن أسرار زيارته للقاهرة إذ قال:

'إن الإصلاح الاقتصادي هو الطريق الوحيد الذي يجب أن تسلكه الدول النامية لحل مشاكلها ومساعدة نفسها بنفسها كما أكد أن مشكلة الديون في الدول الفقيرة متضائلة وأن الدول الصناعية تسعى لإسقاط هذه الديون وفوائدها لمساعدة الدول الفقيرة في تجاوز أزماتها وأكد المدير الإداري لصندوق النقد الدولي أن محاربة الفقر وتخفيف حدة الأزمات الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة للبشر في مختلف مناطق العالم هو أحد الأساليب الهامة والناجحة لمواجهة الأزمة السكانية المستحكمة التي ستواجه العالم في المستقبل.

وأوضح أنه أصبحت هناك علاقات مشاركة بين دول العالم المختلفة، تهدف إلى التعاون من أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي وتطوير السياسات الاقتصادية والإنمائية بحيث تتواءم مع المتغيرات الدولية الجديدة. ودعا كمديسو إلى المضي قدما في سياسة تقليص ميزانيات الدفاع في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية وتوجيه هذه الميزانيات إلى رفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية للسكان.

كما حضر إلى القاهرة رئيس البنك الدولي لويس برستون وعقد مؤتمرا صحفيا أعلن فيه أن البنك الدولي (بإسناد أنشطة خفض معدلات الخصوبة التي تمثل حوالي 70% من المشروعات التي يمولها مشيرا إلى أن البنك قدم ملياري دولار لقطاع التعليم واستمرار الفتيات في المدارس وقال: (إن هدف البنك هو مساعدة الفقراء على التخلص من أسباب الفقر الذي يمثل تهديدا خطيرا لكل أهدافنا، وأكد رئيس البنك الدولي أن البنك لا يربط سياسة الإصلاح التي يوصي بها الدول باتباع نظام معين في مجال تنظيم الأسرة، ولا تضع سياسة السكان شرطا لمنح القروض والمساعدات ولكل دولة الحق في اتخاذ ما يناسبها من إجراءات في مجال السكان.

وأوضح من هذه التصريحات أن المدير الإداري لصندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي حضرا إلى القاهرة ليشركا في اجتماعات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأن بعلنا أنهما مؤهلان لمحاربة الفقر، المشكلة الكبرى التي تخرج منها كل المشاكل في العالم، الزيادة المطردة في السكان وخاصة بين الفقراء الذين يأكلون

حقوق الأجيال القادمة في الحياة ويلوثون البيئة ويعكرون مزاج أضياء العالم
بشاكلهم. البنك والصندوق - إذن - أرسلوا الرئيس والمدير إلى مؤتمر السكان لكي
يلتزموا المبادئ، خاصة إذا عرفنا أن الدول الفقيرة لم تستخدم من المبالغ المرسدة
لتعزيز برامج الإصلاح الاقتصادي وهي ٨,٤ مليار دولار إلا مبلغ ٣,٣ مليارات
دولار فقط.

أي أن هناك أكثر من ثلاثة أرباع المبلغ لم تستخدم بعد، وهو في حاجة لكي ينفق
ولكن يبدو عائدا مجزيا أن تتقدم دول نامية أخرى كي تستخدم من هذه المبالغ المتاحة
بشرط أن تشرع على الفور في الإصلاح الاقتصادي بالشروط الموصوفة مسبقا ولكن
هل هذه الشروط المفروضة على الدول النامية والفقيرة تسبب مشاكل في هذه الدول
أو تثير الرضا والنفذ في هذه الدول المغلوبة على أمرها في الواقع هناك استسلام
لهرب نلقاه هذه المنظمات من دول العالم النامية أو الفقيرة، والمعارضة تأتي في هذه
المرّة من الدول الغنية بل من أقوى دول العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية
صاحبة الأمر والنهي في الصندوق والبنك والأمم المتحدة وجميع المنظمات التابعة
لها. لقد تكون تجمع مركزه واشنطن يضم ٣٥ مجموعة نشطة في مجالات التنمية
وحماية البيئة والنشاط الديني والعمل، بما في ذلك مجموعة السلام الاحضر
وصندوق الدفاع عن البيئة وجماعة أو كسفام الأمريكية وأصدقاء الأرض.

تحركت هذه المجموعة في مناسبة احتفال الصندوق والبنك الدوليين بعيدهما
الحسين، وبهذه المناسبة أصدر البنك الدولي تقريرا يظهر تحسنا كبيرا طرأ على
مستويات المعيشة في العالم، يقول لويس برستون رئيس البنك: (إننا نحقق تقدما
مطردا، لقد زاد متوسط عمر الإنسان بين الـ ٢,٢ مليار نسمة الذين يتحمون إلى
البلدان الـ ٥٥ ذات الدخل المنخفض (الفقراء) من ٥٣ عاما إلى ٦٢ عاما. كما تراجعت
نسبة وفيات الأطفال وتضاعف الناتج المحلي على مدى الأعوام العشرين الماضية)

قال التجمع الأمريكي: (إن مليارات الدولارات التي أنفقتها المؤسسات الدوليتان
في الدول النامية على مدى نصف قرن، كان يجب أن تحدث كثيرا من الإنجازات
وخاصة أن ثلث سكان الدول الفقيرة، أي نحو ١,١ مليون إنسان، لا يزال يعيش من
دخل يومي لا يتجاوز الدولار الواحد تقريبا).

وقد بدأ هذا التجمع حملة أطلق عليها اسم (خمسون عاما تكفي) تدعو إلى

توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن المساهمة في المؤسستين الدوليتين إلى أن تحدثا إصلاحات أساسية ذات أثر فعال في طريقة عملهما.

ويسمى هذا التجمع حاليا إلى المجلولة دون موافقة الكونجرس الأمريكي على طلب إدارة الرئيس بيل كلينتون تخصيص ١٠٠ مليون دولار لبرنامج المساهمة في تعديل الهياكل الاقتصادية في العالم، الخاص بصندوق النقد الدولي و ٢٣,٣ مليون دولار من رؤوس الأموال التي يتم دفعها للبنك الدولي.

ويسمى التجمع إلى تحويل المساهمات الأمريكية في المؤسستين الدوليتين إلى برامج المساعدات الثنائية.

ويقول أعضاء التجمع أن الهدف من الأموال المخصصة لتعزيز برامج تعديل الهياكل الاقتصادية كان في الأساس دعم التعديل الاقتصادي النشط في البلدان الأكثر فقرا، لكن هذه البلدان لم تستفد من هذه الأموال بسبب الشروط القاسية جدا التي يفرضها الصندوق والبنك الدوليان.

ونوجه أشد الانتقادات إلى الطريقة التي تتبعها المؤسستان الدوليتان في إحار الدول النامية على تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي رئيسية مدعومة ببرامج صندوق النقد الدولي، ويقروض مخصصة لتعديل الهياكل الاقتصادية وإلى الطريقة التي عولجت بها مشكلة الديون العالمية في السبعينيات والثمانينيات وهي الطريقة التي يعتبرها متقدرو المؤسستين الدوليتين تدميرا للفقراء.

ويقول المستقدون أيضا أن المؤسستين الدوليتين تمكنتا من التهرب من المسؤولية والحساب بسبب عدم الوضوح في عملياتهما ويشير هؤلاء إلى أن تحقيقا داخليا أجراه البنك الدولي نفسه في أنشطته كشف أن ٣٧,٥ في المائة من المشاريع التي رعاها وأبدها آلت إلى فشل.

ويسمى التجمع إلى إجراء إصلاحات في المؤسستين الدوليتين، تتضمن إصلاحا بنسوبا فيهما، يجعل الصراحة المطلقة والمحاسبة العامة الكاملة الشاملة ومشاركة الشعوب أو الفئات المعنية بمشاريع المؤسستين في اتخاذ قراراتهما جزءا لا يتجزأ من تدبيرهما أو ممارساتهما العادية، فضلا عن توسيع مجال حصول الناس على المعلومات الخاصة بالمؤسستين كالأوراق التي تبحث في أطر سياسات المؤسستين والتقارير التي يصدرها صندوق النقد الدولي عن أداء كل دولة من الدول.

وطالب أعضاء التجمع أيضا بأن تعدل المؤسسات نظمتها ولوائيهما بما يسهل أو يسهل مزيد من مشاركة الوزارات الحكومية والحره المحليين والمنظمات غير الحكومية في نشاط المؤسسات.

وطالب أعضاء التجمع أيضا بتغيير في طبيعة برامج إصلاح السياسة الاقتصادية لكن بدعم هذه البرامج التنمية العادلة المنصفه التي يمكن أن تستمر والتي يشارك فيها الجميع، وتتضمن هذه المطالبة - تحديدًا - وقف العمل ببرامج تعديل الهياكل الاقتصادية. وطالب التجمع أيضا بوضع حد نهائي للإقراض الذي يؤدي إلى البنية، وظلص الدور الذي يلعبه كل من البنك وصندوق النقد الدوليين، بما في ذلك إلغاء إدارة البنك الدولي لوكالة التنمية الدولية التي تقدم القروض المبسرة وإنشاء وكالة تنمية دولية مستقلة.

كما يطالب التجمع بخفض الديون المتعددة المصادر بغية تحرير المزيد من رؤوس الأموال لإنفاقها على التنمية التي يمكن أن تستمر، بما في ذلك إلغاء الديون المستحقة على الدول، وشطب قروض البنك الدولي التي كان البنك قد قدمها خدمة للمشاريع والبرامج الاقتصادية التي فشلت اقتصاديا.

ويقول عدد من أعضاء الكونجرس الأمريكي الذي يدعم فكرة توقف الولايات المتحدة عن المساهمة في مساندة المؤسسات الدوليتين ماليا: «إن التأييد يزداد لهذه الفكرة». وقد ألغت لجنة المخصصات المالية في الكونجرس الأمريكي مساهمة الولايات المتحدة في الأموال المخصصة لتعديل الهياكل الاقتصادية بسبب الشروط القاسية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول المقترضة.

وقد رد البنك الدولي على هذه الانتقادات بالوعد بأن بعيد النظر في معاملة الدول الفقيرة، غير أن كتباً وزعه البنك في اجتماع القاهرة لم يخرج من سياسته المعروفة التي تزيد الفقراء فقراً. والتي تدمر الدول النامية لحساب الدول الغنية. فقد جاء في نهاية الكتاب ما نصه: (لحاج المنطقة إلى سياسات اقتصادية تؤدي إلى التوسع السريع والنشط في أنشطة القطاع الخاص ولحاج الأنظمة التجارية إلى أن تكون أكثر انفتاحاً، كما يجب تعزيز المنافسة الدولية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية وضمان استقرار السياسات الاقتصادية العامة).

ونعود إلى السؤال الذى وضعناه عنوانا لهذا الكلام وأشير فى وضوح أن هذا السؤال: (هل قتل الفقراء بحل مشكلة الفقر؟) هذا العنوان ليس جديداً أو ليس من إنشائي بل هو عنوان لمعركة ثارت على صفحات الصحف فى أربعينيات هذا القرن، وكانت تناقش مشكلة الفقر فى مصر. ولكن المتبع لسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين يكتشف على الفور أن سياسة هاتين المنظمتين الدوليتين لا تخرج عن محاولة إنهاء مشكلة الفقر بالقضاء على الفقراء فهل تنجح هذه السياسات؟ أو هل يظل العالم متفرجا حتى يقضى تماما على الفقراء أم أن العالم سوف يشهد فقراء جديدا بعد القضاء على الفقراء الحاليين؟

■ صندوق الدين:

كانت قد جرت فى العاصمة الأمريكية (واشنطن) محادثات هامة وصعبة بين وفد يمثل الحكومة المصرية والمسؤولين من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. هدف المحادثات الاتفاق على المخطوط العربية لخطاب النوايا الذى سوف يوقع بين الطرفين بعد إزالة الخلاف الموجود حتى بدء المحادثات، ويترتب على توقيع خطاب النوايا المأمول تنازل الدول الدائنة لمصر عن مبلغ حوالى ٣,٧ مليار دولار بما يمثل نسبة ١٥٪ من إجمالى الديون المتفق على إعادة جدولتها.

كما يترتب على توقيع خطاب النوايا أيضا فتح الطريق أمام التعبير الوزارى المتظفر فى مصر، إذ بهذا التوقيع تكون حكومة الدكتور عاطف صدقى قد أكملت شوطا كبيرا فى مسار الإصلاح الاقتصادى وانتهت إلى مرحلة تقتضى إعادة النظر فى أشياء كثيرة فى مجال الاقتصاد والسياسة وغيرها وعلى هذا تكون قد أدت الوزارة برئاسة صدقى آخر مهامها وتستعد الحياة فى مصر لاستقبال حكومة الجنزورى. وعلى هذا فإن الأمور تستدعى وقفة متأنية تقتضى دراسة واعية لما نحن عليه الآن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ثم الانطلاق بسياسات جديدة نحو مستقبل يحمل من المشاكل أكثر مما حمل الحاضر أو الماضى القريب..

من كل ذلك تأتي أهمية توقيع خطاب التوابل من صندوق النقد والبنك الدوليين
والحكومة المصرية، ولا شك أن الصندوق والبنك يعرفان أهمية هذا الخطاب
للمطلوب توقيعهم ومن هنا تأتي الشروط والدروس السندد ولكن هل في استطاعة
الحكومة أن تخضع لمطالب الصندوق وأن تترك على حاله وأن يمد ما يطلبه
إن الصندوق والبنك الدوليين جهات أو هيئات أحسن لاهمها في قليل أو كثير
ريادة الأسرار في مصر وخنق الطبقات العاملة من سوء الحساء ولا يهمها على
الإطلاق أن تلعب هذه الحكومة أم تبقى، ولا يهمها أكثر من ذلك بل النظام كله أم
تغير ولو ذهب إلى الشيطان نفسه، لا يتصور إنسان مهما ملعت به السداحة أن هذه
الهيئات الدولية يمكن أن تخضع لمنطق واقعي أو تضع في الحسبان قدرة الناس على
تحمل شروطها وأوضاعها المفروضة

ولست أدري لماذا أتذكر كلما قرأت عن صندوق النقد وأعود على التور إلى عام
الخدوي إسماعيل عندما أغرق مصر في الديون

ورغم تأكيدنا على الفارق الكبير بين ديون إسماعيل وديون مصر في السنوات
الآخيرة، إلا أن المسألة في النهاية من وجهة نظر الدائنين تبدو واحدة والتصرف
واحد ما دام الهدف هو استرجاع الدين أو نسبة كبيرة منه مع أرباحه إن أمكن ثم
التدخل السياسي تبعاً للتدخل الاقتصادي في شؤون مصر الداخلية

إننا نحمل ذكريات مؤلمة سواء من الماضي البعيد أو الماضي القريب لكل الهيئات
الدولية التي تخلق لأسباب اقتصادية واضحة كل الوضوح، ولكنها تحول وبساطة
شديدة إلى هيئة تدخل سياسية تفرض الوصاية والتحكم ثم تنتهي إلى نهاية تعبئة
لكل الأطراف قال الراحل بصف الذي أنشئ في عهد الخديوي إسماعيل ليجمع
أموالاً يسد بها ديون الدول الأجنبية:

«كان صندوق الدين أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لغرض التدخل الأجنبي في
شؤون مصر والسيطرة الأوروبية عليها وغل سلطة الحكومة المصرية في شؤونها المالية
والإدارية وهو أداة استبداد على استقلال مصر المالي والسياسي»

وتبع إنشاء دخول وزيرين - الإنجليزي وفرنسي - حكومة نوبار، أول وزارة في تاريخ مصر عام ١٨٧٨ ثم إعطاء الوزيرين في وزارة توفيق حق (الفيتو) ثم تطورت الأمور إلى هاوية صحيفة عندما انضم إسماعيل إلى الجبهة الوطنية المؤلفة من المخلصين المصريين، فكان قرار عزله وكانت النهاية المأساوية في عهد خليفته وابنه محمد توفيق باحتلال إنجلترا لمصر.

هذا عن الماضي البعيد وهو ليس بعيدا جدا ولكنه يعيش في ذاكرتنا . في وجداننا ونحن نرى أوجه شبه كثيرة بين ما حدث وما يحدث.

أما الماضي القريب فيقول لنا ما هو أغرب وأمر، وبعد أن تخلت إنجلترا مرغمة عن قيادة المعسكر الاستعماري لأمريكا وتطور الاستعمار لأساليب وطرق جديدة تتناسب مع ظروف العصر، ظهرت هذه الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي طريقة أمريكية ووصفة تساوي ما عرفناه في تاريخنا القديم عن ذهب المعز وسيفه.. وعندما اختلفت مصر مع أمريكا ووقفت أمام الأحلاف الأمريكية التي أرادت أن تربط الشرق الأوسط بعجلة السياسة الأمريكية وعندما حاربت مصر حلف بغداد صراحة وجهارا وعندما تبنت مصر سياسة عدم الانحياز منذ مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، وعندما نفذت مصر صفقة الأسلحة التشيكية في العام نفسه، كان لابد من تأديب مصر علانية جهارا نهارا. وكانت الأداة التي تملكها أمريكا وتحركها كما تريد هي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقابل دالاس وزير خارجية أمريكا يوجين بلاك مدير البنك الدولي في يوليو ١٩٥٦ ثم خرج بلاك ليعلم أن مصر دولة مفلسة، لذلك فإن البنك الدولي قرر سحب تمويل السد العالي الذي سبق أن وعد به مصر.. وكان الرد على هذا التأديب العلني هو تأميم قناة السويس ثم العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر ١٩٥٦، وفي التاريخ الأقرب وفي عام ١٩٧٧، وكلنا نذكر طلبات صندوق النقد والبنك الدوليين وخضوع الدكتور القيسوني لطلباتهما ورفع أسعار السلع ثم ما حدث في ١٩ و ١٨ يناير ١٩٧٧ عندما يكتب التاريخ الحقيقي لمصر في هذه السنوات، سوف نعرف أن ما حدث بعد ذلك من تغييرات سياسية لافى مصر وحدها بل في المنطقة بأسرها وضعت بذرة في أحداث ١٩ و ١٨ يناير ١٩٧٧.

إن التاريخ يحتفظ للبنك وللصندوق بأسوأ الذكريات لا لمصر وحدها بل لجميع الدول التي أوقعها حظها العاثر في يد هذين الغولين

إن مطالب الصندوق هذه المرة وفي الجولة التي تتم الآن في واشنطن لا يستطيع الشعب المصري أن يطبقها في ظروفه الحالية، وهو ما يجعل الحكومة المصرية ممثلة في وفدنا الكبير ترفض ونتمنى أن نصر على رفض هذه المطالب المجحفة بحق الشعب وقدرته على مواصلة الحياة في ظروف بالغة القسوة. إن الصندوق يصر على تطبيق المذهب من الإجراءات المتصلة بالضرائب والجمارك

ولم تعد مطالب الصندوق من الحكومة المصرية سرا بعد أن تناولتها الصحف العالمية والأجهزة الاقتصادية بالنشر والتحليل والتعليق، ويبرز في مقدمة ملاحظات الصندوق مايتصل ببيع القطاع العام أو ماسى بالخصخصة، فالصندوق يرى أن بيع أصول مشربين شركة سنويا عدد غير كاف في ظل الاتفاقيات الشفوية بين الجانبين على طرح عدد أكبر من وحدات القطاع العام خاصة مايتصل بالسياحة، ومطالب الصندوق بعدم استبعاد المشترين الأجانب وينهم الصندوق الحكومة المصرية أنها أجلت عملية إرساء المعطاة المقدمة من الأجانب والعرب، ومن المعروف أن هذا التاجيل تم لفسالة تقديرات هذه المعطاة وإحجام المصريين عن المشاركة فيها واعتقد أن بيع أكثر من ٢٠ وحدة في العام يحدث أضرارا كثيرة بالاقتصاد المصري ويؤدي إلى الخسف بأسعار هذه الوحدات، علاوة على أن هذا البيع سوف يترتب عليه دون شك ورغم كل التاكيدات الاستغناء من نسبة من العمالة في هذه الوحدات، ولا اعتقد أن الصندوق الاجتماعي في ظل موارده الحالية يستطيع أن يواجه أزمة بطالة تزيدها تعقيدا أعداد العمال الذين سوف يستغنى عنهم عند بيع هذه الوحدات.

بطالب صندوق النقد الدولي الحكومة المصرية بتطبيق المرحلة الثانية من ضريبة اليمعات بعد نجاح المرحلة الأولى التي بلغ المحصل الفعلي منها حوالي ٢,٧ مليار جنيه وزيادة ٨٧٪ من العام السابق. ولاشك كما نرى الحكومة المصرية أن المرحلة الأولى من ضريبة اليمعات قد حققت دخلا ساهم في تمويل عجز الميزانية، إلا أن هذه

الضريبة ساهمت أيضا فى النزول بحركة البيع والشراء بنسبة تتراوح بين ٥٠/ و ٦٠/ من حجم التعاملات السابقة، فضلا عن تخفيض هامش ربح التجار بنسب تتراوح بين ١٠/ و ٢٠/، لذلك فلا بد إزاء هذا الكساد الذى ساهم فى خلقه تنفيذ المرحلة الاولى من ضريبة المبيعات من تأجيل تنفيذ المرحلة الثانية.

بطالب الصندوق أيضا بتحرير التجارة الخارجية بنسبة ١٠٠/ وذلك من وجهة نظر الصندوق بفتح باب المنافسة بين الإنتاج المصرى والأجنبى على أن تترك الأسعار لآليات السوق ونتيجة العرض والطلب، وترى الحكومة المصرية أن يؤجل التحرير الكامل إلى العام القادم، خاصة بالنسبة للملابس الجاهزة ومنتجات الغزل والنسيج والسلع الهندسية والمعمرة، وذلك لعدم قدرة الإنتاج المحلى على منافسة السلع الأجنبية المشابهة والقضاء على الصناعات المصرية الناهضة قضاء سريعا وعدم ترك السعر لآليات السوق بالنسبة لهذه السلع، لأنه سيوضع فى النهاية على عاتق المشتري الذى جأ بالشكوى من مضاعفة أسعار بعض السلع. ربما كان أهم مطالب صندوق النقد وأخطرها بالنسبة للاقتصاد ما يطالب به من فرض ضريبة على العائد من الودائع فى البنوك، ويؤكد الصندوق أن هذه الضريبة تعتبر مصدرا جديدا لتغطية العجز فى الميزانية، إذ توفر هذه الضريبة حوالى ٦٠٠ مليون جنيه سنويا من إجمالى الودائع التى تقدر بحوالى ٨٣ مليار جنيه مصرى و ٤٦ مليار بالعملة الأجنبية وبلغ إجمالى العائد على الودائع حوالى ١٠٥ مليارات جنيه سنويا.

ولاشك أن فرض مثل هذه الضريبة سوف يلغى إحدى أهم الميزات التى يتميز بها الجهاز المصرفى المصرى ونظام الودائع، وهو البعد عن الضرائب وتعقيداتها والاحتفاظ بسرية الحسابات وإن كان البعض يقول أن هذه السرية لا تتعارض مع فرض الضريبة على الودائع، لأن المحاسبة سوف تتم على الإجماليات باستخدام الرقم الكودى ومع كل ذلك سوف تؤثر مثل هذه الضريبة دون شك على حجم الودائع التى زادت بعد رفع سعر الفائدة زيادة كبيرة ولا داعى للتضحية بها فى سبيل ضريبة تتناقص دون شك من جراء سحب الودائع وتحويلها إلى عملات أجنبية مرتفعة.

ومطلب آخر للصندوق وافقت عليه الحكومة المصرية وأعلنت عنه وهو زيادة أسعار الكهرباء والبترو، ولاشك أن المصريين محدودى الدخل لم يعد فى طاقتهم أن يتحملوا أكثر مما يتحملون. إن خفض العلاوة للعاملين فى الحكومة وقطاع الأعمال العام وماسوف ينبع ذلك أيضا فى القطاع الخاص، إن خفض نسبتها من ٢٠٪ إلى ١٠٪ بالإضافة إلى الأسعار التى ترتفع تلقائيا بعد زيادة أسعار الكهرباء والطاقة، هذه الزيادات مع خفض العلاوة قد تجاوز الحد الأقصى لطاقة الأغلبية العظمى من الشعب وكما قلت من قبل أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لاهمهما على الإطلاق إن جاع الشعب المصرى أو ثار.

والمسألة هى مجموعة أرقام صماء لايمكن أن نتحول فى نظرهم إلى آدميين يأكلون ويشربون ولهم متطلبات بوصفهم بشرا لابهائهم، ولكن تنفيذ سياسة أولى الأمر هى الأساس وقد بسخر خبير اقتصادى فى البنك الدولى، وقد يكون مصرى، من هذا الكلام وعند الاقتصاديين قدرة على محق الحياة نفسها فى سبيل أن تصح بعض العمليات الحسابية. إن مصر تعودت كلما حاولت أن تقف على قدميها وأن تكون كما هى مؤهلة له، قوة حقيقية، لافى المنطقة بل فى العالم، اعتادت أن تقف فى مواجهتها القوى الكبرى لتعيدها إلى صفوف الدول الفقيرة لتظل دائما فى حاجة إلى هذه القوى التى تفرض نفسها على العالم ليس بقوة اقتصادها، فهى منارة اقتصاديا وليس بقوة سلاحها ولكن بالمؤسسات الدولية، فالأجهزة التى ترتدى لباس الأمم المتحدة أو العباءة الدولية هى فى حقيقتها تنفذ السياسة الأمريكية أو مايمثلها السياسة الأمريكية فى مختلف دول العالم.

إن الموقف الأمريكى من قضية الإرهاب يفضح الموقف الأمريكى فى قضية الاقتصاد، وهو موقف واحد تنسجم أجزاءه بعضها مع البعض الآخر لتكون الصورة النهائية التى يجب أن يراها المصريون ولن يبنى مصر إلا الشعب المصرى. وإن كنا اليوم نواجه ظروفا فريية فرضت علينا، فلن يغير هذه الظروف إلا أبناء مصر فى الوقت الذى يجتاز فيه اقتصادنا عنق الزجاجة، نفتح السياحة على مصاريحها لتحقيق دخلا يصل إلى أربعة مليارات دولار، ونأبى القوى الشريرة المتربصة بمصر أن تحل مصر مشاكلها الاقتصادية لتظل دائما أسيرة لقمة العيش وتضرب السياحة فى

الصميم ويذهب دخلها أفراج الرياح، ورغم كل التفاؤل الذي بحمله المسئولون في وزارة السياحة وبالرغم من كل الخطط والجولات في الخارج إلا أن الحقيقة وهي أوضح ما يكون نقول أنه لا استعادة للسياحة قبل عام أو عامين مالم تتسائر أحداث العنف بعد ذلك فتزرع الخوف مرة أخرى في نفوس السائحين

ونعود إلى مطالب صندوق النقد والبنك الدوليين فيما يتصل بسياسة الخصخصة وبيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص وإذا كنا قد نساءلنا من قبل عن سبب وضع منشآت السياحة في الدفعة الأولى من الوحدات المعروضة للبيع رغم أنها جميعاً تحت إدارة أجنبية، والجواب بعد استعراض مطالب الصندوق والبنك الدوليين، فالبدء بالسياحة مطلب من مطالبهما أي أن البيع للأجانب رغبة ملحة أيضاً وهم يطمنون الأجانب والعرب والمصريين على مستوى واحد باعتبارهم شارين، لا تفرقة في الجنسية وهنا لا حاجة لنا بتكرار ماسبق أن كتبناه، ولكن الذي يغرى بالتدخل والمطالب أن سياسة الحكومة بالنسبة لبيع هذه الوحدات غير واضحة أو على الأقل هناك تردد نشأت منه البلبلة لعملية التقييم ليست واضحة تماماً في نظر المتبع لهذه العملية، كما أنه لا توجد قواعد بالنسبة للمصريين أو العرب أو الأجانب فقد اتهم بعض رجال الأعمال المصريين الحكومة صراحة أنها قد انحازت إلى الأجانب بالذات وإلى شركة (الكوكاكولا) الأم لم يبيع شركة الكوكاكولا المصرية وأعلنت الباب عليها، في نفس الوقت اتهم صندوق النقد الحكومة صراحة أنها أجلت البت في المعطيات الأجنبية والعربية. هذا الاضطراب ينشأ دون شك من غموض موقف الحكومة وعدم وجود قواعد ثابتة يمكن للجميع مناقشتها والاتفاق عليها أو مخالفتها بالوضوح هو الدرع الواقي ضد الاتاويل والشائعات ولا يمكن القضاء عليها إلا بالوضوح والعلانية وهما مانطال بهما، ولائمل من المطالبة بهما حتى يطمئن الشعب على هذه الوحدات التي يملكها والتي بنيت بعرقه ودموعه وأعضابه

لقد أسس مسئول سياسي كبير صندوق النقد الدولي بصندوق (النكد) الدولي (بفتح النون والكاف). وكما يقول المصريون بحق وبصدق (اللى لينا مكفينا) ولنا في حاجة إلى إضافات من البنك الدولي أو الصندوق أو غيره، وعلى هذه الهيئات أن تراجع نفسها مرات ومرات حتى لا تدلج البلاد إلى كارثة لا يعرفون أبعادها،

وكلنا نعرف هذه الأبعاد جيدا وشعب مصر هو القادر وحده على تجاوز هذه المحن ونخطى هذه العقبات التي توضع في طريقه من عمد وبإصرار غريب.

صورة وردية؛

قال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري السابق محمود محمد محمود نلكو صندوق النقد الدولي في الاستجابة لمطالبة مصر بإسقاط الشريحة الثالثة من المديونية البالغة ٤ مليارات دولار والتي كان من المقرر إسقاطها حسبما ورد في مذكرة تفاهم المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري، برفض القاهرة لتنفيذ بعض الإجراءات التي يرى الصندوق أنها تساعد على تنمية الصادرات وزيادة حجم الناتج القومي وتحويل برامج الإصلاح الاقتصادي، وأبرزها تخفيض قيمة الجنيه وزيادة معدلات خصخصة الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام.

وقال الوزير في تصريحات لصحف عربية أن تأخر إسقاط الشريحة الثالثة من المديونية لا يزعج الحكومة المصرية ولا يعتبر ضرورة ملحة لاسيما أن مصر تواجه مشاكل في أحوالها الاقتصادية، وما زالت مستمرة في تنفيذ برنامجها الاقتصادي وتحقق نموا في ميزان المدفوعات منذ فترة ولانعاني من مشاكل في مدفوعات الخارجية، وتسدد أقساط المديونية في مواعيدها بشكل منتظم، كما أنها لم تحت في تنمية صادراتها من خلال وسائل أخرى غير المقترحة من الصندوق.

واستبعد وزير الاقتصاد السابق أن تراجع الحكومة المصرية بشأن عدم المساس بلجنة الجنيه لاسيما في ضوء زيادة صادراتها من خلال وسائل أخرى وأوضح أن إصرار صندوق النقد على وجهة نظره في هذا الصدد ليس له ما يبرره وأن الصندوق يدعو لإعادة النظر في هذه المسألة.

ومن هذا العرض السريع للموقف بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي نرى بوضوح مدى تحكم الصندوق والبنك في الاقتصاد المصري وإلى أي حد تتركب اللؤسان الدوليتان رأسهما دون منطق بل على العكس تماما فليس هناك خير واحد أبدا وجهة نظر البنك والصندوق في تخفيض الجنيه المصري، ورغم ذلك فالإصرار

مستمر بل هناك تهديد بالإساءة إلى الاقتصاد المصري بزيادة الفوائد على الديون زيادة كبيرة.

لقد تعرضت مصر في تاريخها الحديث إلى عمليات نهب مستمر أولا في عهد إسماعيل على يد المفاشرين الأجانب وحماتهم في إنجلترا وفرنسا وألمانيا ثم تعرضت مصر لنهب ثان عندما وقعت فريسة المفاشرين والنصابين في مشروعات الاستثمار الاستهلاكي، ثم كادت تقع الكارثة الكبرى على يد شركات توظيف الأموال وإن تحمل الكارثة الأفراد، ولجأت الحكومة من مغبة ما حدث، والذي يحدث اليوم على يد المؤسسات الدولية هو نهب منظم لمصر، لمحاولة دفعها للتخلص من مؤسسات القطاع العام بأسرع وقت وبأى ثمن إهدار لأموال دفع الشعب المصري دمه في إنشائها والضغط لإصدار قوانين والضغط لتخفيض قيمة الجنيه المصري والضغط لفتح مصر أمام جميع أنواع التجارة العالمية حتى تلك التي تقضى على التجارة المصرية والخضوع الكامل لاتفاقية الجات التي أعلنت الحكومة الأمريكية أن من حقها أن تخرج منها عندما تشعر أن اقتصادها مهدد من أى ناحية.

إننا نجتاز أباما صعبة ونرجو أن تقف الحكومة موقفا حاسما حتى يقف المتربصون بالاقتصاد المصري عند حلهم.

نعود إلى غضب صندوق النقد الدولي وهجومه على الاقتصاد المصري ومطالبته الملحة بالإسراع في الخصخصة وهي المحور والأساس للروشة التي وضعها للاقتصاد المصري والتي سبق أن وضعها لدول أخرى مرض اقتصادها بنفس الداء، وصحيح لم ينفع الدواء في حالات كثيرة بل لقد وصل أمره في بعض الأحيان إلى أن مات المريض من قسوة الدواء التي أصبحت أكثر قسوة من الداء نفسه.. كل ذلك صحيح ولكن كان لابد من الطاعة.. وصلنا في استنتاجنا إلى هذا القول وشاركنا فيه جميع وسائل الإعلام خارج مصر فقد كتبت إحدى الصحف العربية التي تصدر في عاصمة أوروبية تقول:

عرضت الحكومة المصرية قائمة تتكون من ٨٠ شركة ناهية للقطاع العام، قالت أنها ترغب في تخصيصها هذا العام، وذلك في أول خطوة تتخذها حكومة كمال

المنزوي لتسريع خطوات التخصيص الذي يواجه عدة عقبات وانتقادات من صندوق النقد الدولي، ويعتقد محللون أن صندوق النقد الدولي كان يربط بين إعفاء شريحة الديون الأخيرة البالغة ٤ مليارات دولار وبين التقدم المطلوب في برنامج التخصيص، ووفقا لإحصائيات غير رسمية فقد تمكنت مصر منذ تدشين برنامج التخصيص في العام ١٩٩١ من تخصيص ٣ شركات فقط من بين ٣١٤ شركة عرضتها للبيع.

ورغم أن محللين معززون نباطو خطوات التخصيص في مصر إلى الوقت الطويل الذي أخذته الحكومة لدراسة السبل الأفضل للتخصيص وتقييم أصول مؤسسات القطاع العام المطروحة للبيع للتأكد من أن الأسعار التي ستوضع ستكون أسعارا (عادلة) إلا أن خبراء يعتقدون أن التباطؤ يعود إلى مخاوف الحكومة المصرية من تزايد أعداد البطالة بسبب قيام المشترين بإعادة هيكلة المؤسسات وتقليل عدد العاملين حتى يتمكنوا من تحقيق أرباح، غير أن هناك من يعتقد أن الحكومة طرحت في البداية الشركات الخاسرة ومن هذا المنطلق عزف المستثمرون عن شرائها.

وينص البرنامج الذي عرضه مصر ووافق عليه صندوق النقد الدولي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي على بيع نصف الموجودات التي تملكها الدولة في مؤسسات القطاع العام بنهاية العام الماضي، وتقدر القيمة الدفترية لموجودات القطاع العام المعروضة للتخصيص ٢١٨ مليار دولار.

ولي مقابل ذلك نفت وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي الدكتورة نوال التطاوي وجود أية نقاط خلاف جوهرية بين القاهرة وصندوق النقد الدولي موضحة أن المؤسسات العالمية الدولية - ومنها الصندوق - أبدت تفهما واضحا للإجراءات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة في إطار تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. مشيرة إلى أن تأجيل زيارة بعثة صندوق النقد الدولي للقاهرة إلى مارس المقبل جاء نتيجة أسباب فنية وكذا الرغبة الطرفين - الحكومة المصرية وصندوق النقد - في الحصول على نتائج إيجابية تسفر عن إسقاط الشريحة الثالثة من المديونية والبالغة ٤ مليارات دولار.

وبصرف النظر من الصورة الوردية التي تقدمها وزيرة الاقتصاد للاقتصاد
المصرى، فإنها تعرف تماما أن الخلاف مع الصندوق معروف ومشهور والغريب أن
الذى أشاعه وأعلنه هو الطرف المصرى، مما سبب دهشة شديدة لمسئولى الصندوق.
ولاول مرة تتسرب أسرار العلاقة بين الحكومة المصرية والصندوق إلى صفحات
الصحف، لأن هذه العلاقة خاصة جداً!

■ نهيب مصر:

العلاقة بين الحكومة المصرية والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك
الدوليين تبدو وكأنها علاقة غير شرعية، فالحكومة حريصة على إضفاء جو من السرية
على هذه العلاقة، وعندما يلتقى مندوبو الحكومة مع مندوبى هذه الأخيرة تخفى
الحكومة موعد اللقاء ومكانه وبالتالى تخفى ما دار فيه سواء كان خيراً أم شراً، ودأماً
خصاماً، وكأن اللقاء لقاء تم بين عاشقين يخون كل منهما الآخر ويشعر كل منهما
بالحجل والندم، حتى ولو كان اللقاء فى مكان أهدته المؤسسات الدولية لمثل هذا
اللقاء.

تورطت الحكومة المصرية مرة واحدة عندما أعلنت على لسان أحد وزرائها أن
هناك مشاكل بين الحكومة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى، لأن
الصندوق والبنك يصران على تخفيض قيمة الجنيه المصرى وقامت الدنيا ولم تقعد
وهدد الاقتصاد المصرى بالانهيار واندفع المواطنون بسحبون أرصدتهم من البنوك
وتدخل البنك المركزى ولم تهدأ الأحوال إلا عندما صرح كبار المسئولين فى مصر
أن الحكومة المصرية لن تخضع لنصائح البنك الدولى بتخفيض قيمة الجنيه
المصرى.

وأبدى المسئولون فى البنك دهشتهم الشديدة من قيام الحكومة المصرية بطرح
الخلاف على رأى العام، ويبدو أن البنك والصندوق - ومنذ ذلك الحين - مازالا
على خصام مع الحكومة. أولاً: لأنها فضحت العلاقة الأثمة. وثانياً: لأنها لم تستجب
للتوصية حتى الآن. ودليلنا على ذلك أنه مر أكثر من عامين تقريباً منذ هذه الضجة

ومنذ حل موعد إعفاء مصر من الدفعة الثالثة من ديونها تفيداً للاتفاق الذي تم تح
إشراف الصندوق والبنك مع أعضاء نادي باريس

الحلاف إدم مارال قائماً رغم إسقاط الشريحة الثالثة من الديون المصرية ولكن
ماذا يريد البنك بالضبط من الحكومة المصرية؟ وهل تقتصر مطالبه على تحصيل قيمة
الحبة المصري بعد أن أكد الخبراء في مصر وفي غيرها أن تحصيل الحبة المصري
بمضي بوصوح وبصراحة تدمير الاقتصاد المصري، بل إن المشل الواضح والقريب هو
ماحدث في المكسيك عندما نفذت نفس النصيحة وخففت عملتها وكان الانهيار
الذي لم ينفع فيه تدخل الحكومة الأمريكية وحلفائها من الدول العمية لإيقاد المكسيك
حتى اليوم

هذا وحذر صندوق النقد الدولي من زيادة معدل التضخم في الاقتصاد المصري
بنسبة ٣/ في النصف الثاني من العام الجاري على ضوء إقدام الحكومة المصرية على
زيادة الأجور والعلاوات

وأوضح الصندوق في مذكرة أرسلها للحكومة المصرية أن ما أعلنته القاهرة بشأن
انخفاض معدلات التضخم في الاقتصاد المصري بحوالي ٢٪ عن العام الماضي
لايتمدى كونه انخفاضاً مؤقتاً لايتنفع بالاستقرار والاستمرار وأن تقدير انخفاض
معدلات التضخم لم يجبر على أسس اقتصادية وتنموية سليمة وأشار إلى أن
الانخفاض ناتج عن إجراءات التقشف الاقتصادي الذي اتبعته الحكومة المصرية في
المرحلة السابقة من برنامج الإصلاح الاقتصادي

وقالت المذكرة أن حدوث انخفاض حقيقي في معدلات التضخم في الاقتصاد
المصري رهن بتنفيذ بنود برنامج الإصلاح الاقتصادي متضمناً التعديلات التي طلبها
الصندوق في مجالات التخصيص وإجراءات تحرير التجارة الخارجية محذرة من
أن اختفاء التحسن المؤقت في معدلات التضخم وزيادته بنسبة ٣/ سيؤدي إلى زيادة
الأعباء المعيشية في مصر بنسبة ٥٧٪

وانتقدت المذكرة أيضاً عدم البدء في تطبيق قانون التأخير التمويلي الذي وافق

عليه مجلس الشعب المصري والناظر في تطبيق قانون الإسكان الجديد على المجلس وإعداد اللائحة التنفيذية للقانون الموحد للشركات، وشددت المذكرة على أهمية استجابة الحكومة المصرية لتخصيص قطاع التأمين الاجتماعي ورفع الدعم بصورة نهائية على السلع وتخفيض الإنفاق الحكومي وكذلك اتخاذ إجراءات أكثر توجهاً على نطاق تحرير التجارة الخارجية.

وأوضحت المذكرة أن تطبيق ضريبة المبيعات يتعارض مع تحرير الاستيراد وأن معدلات تراجع الصادرات السلعية وعدم تحقيقها معدلات الزيادة الواردة في خططها لتنشيط الصادرات ربما يكرر طلب الصندوق بشأن إجراء تعديلات في قطاع النقد وقيمة الجنيه المصري مستبعدة حصول الاقتصاد المصري على شهادة مصداقية من الصندوق حال استمرار الأوضاع الراهنة، وكذلك توقف المساعدات التي تقدمها دول أعضاء نادي باريس لمساندة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.

ورغم ما أعلنته الحكومة المصرية على لسان رئيسها وفي تصريحات وزير قطاع الأعمال أن عملية التخصيص تسير سيراً حسناً إلا أن البنك والصندوق مازالا يتهمان الحكومة المصرية بالتباطؤ.

لقد قال صندوق النقد أنه على الحكومة المصرية أن تسرع في تنفيذ الخطوات التي تضمنها خطاب النوايا الذي قدمته الحكومة بشأن المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي وأهمها عمليات خصخصة قطاع الأعمال العام وتحريك أسعار الطاقة وبعض السلع الأخرى واتخاذ خطوات أكثر فعالية في تحرير التجارة الخارجية وذلك بتعديل التعريفات الجمركية.

وعجزت الحكومة المصرية عن تحريك العمليات بالشكل المطلوب يهدد بهروب رؤوس الأموال التي دخلت البلاد (١٦٠ مليار جنيه) للاستثمار وما زالت في خزائن البنوك في ضوء تعثر عمليات إصلاح قطاع الأعمال العام وندرة الفرص الاستثمارية الحقيقية.

وحسبما صرح أحد أعضاء وفد صندوق النقد فإن الإنجازات التي تحققت في

المرحلة الأولى داخل القطاع المالى المصرى من تحرير أسعار الفائدة والصرف والناتج
الذى حققه الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى وأتاح للبنك المركزى تراكم
احتياطات النقد الأجنبى تقدر بحوالى ١٧ مليار دولار، لن تستطيع مقاومة عجز
السوق المصرية من جذب الأموال الأجنبية للاستثمار

وطالب صندوق النقد الحكومة المصرية بالتخلى عن الإبقاء السطى لعمليات
الإصلاح موضحا أنه بدون اتخاذ خطوات سريعة وفعالة لى مسألة التخصيص لن
يكون هناك نمو حقيقى، وأن التباطؤ فى عمليات إصلاح قطاع الأعمال العام سيمرر
الودائع الموجودة بالبنوك المصرية إلى التقلص حيث إنه من المرجح أن تنسرب تلك
الأموال للخارج، لاسيما فى ضوء انخفاض أسعار الفائدة على الجنيه المصرى،
معتبراً أن تراجع الجنيه بعد استقرار دام ١٨ شهراً أمام الدولار الأمريكى لنقص
فرص الاستثمار وبطء عمليات التخصيص لتجنب تفاقم مشكلة البطالة، مؤشر
خطير لمح محواجهته قبل أن يفرز نتائج أخطر على برنامج الإصلاح الاقتصادى

وقد أعلن البنك الدولى أن استكمال برنامج التخصيص فى مصر يحتاج
لاستثمارات من القطاع الخاص تبلغ ٤ مليارات دولار فى حالة تخصيص البنوك
وشركات البرول والمياه والكهرباء والمواصلات.

وأشار التقرير إلى أن ذلك يتطلب زيادة معدل وعوامل جذب رؤوس الأموال
الأجنبية والدعوة لعودة الأموال المصرية من الخارج التى تصل إلى ٦٠ مليار دولار

وأوضح التقرير أن مصر فى حاجة لجذب ٧٠٠ مليون دولار من الاستثمارات
الأجنبية سنوياً، وهو ما يعادل ٣ أضعاف ما يصل إلى مصر حالياً من الاستثمارات
الأجنبية.

وأشار إلى أن لمحاك عملية التخصيص فى مصر يتطلب بيع أو تصفية ٤ من
شركات القطاع العام شهرها حتى عام ٢٠٠٠، فى حين أن خفض العجز فى الميزان
التجارى المصرى لأقل من ٢.٥٪ من الناتج المحلى يتطلب زيادة صادرات القطاع
الخاص إلى ٦ أضعاف ما هو عليه الآن.

وقال التقرير أن خفض استثمارات القطاع العام يمثل مفتاح برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ودعا إلى خفض نسبة الإنفاق الحكومي بالمقارنة مع الناتج المحلي بنسبة ١٠٪ خلال السنوات الخمس المقبلة مع خفض استثمارات القطاع العام بحوالي ٢٥٪ حتى نهاية التسعينيات.

وأشار التقرير إلى أن نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري سيتوقف على قدرة القطاع الخاص المصري على سد الفراغ الذي سيخلفه انسحاب القطاع العام من مجال الاستثمار خاصة أن سوق العملة المصرية تحتاج إلى توفير ٣٦ مليون فرصة عمل خلال السنوات الخمس المقبلة بما يتناسب مع زيادة السكان التي تصل إلى ٢٪ سنوياً.

■ هذا الاتفاق:

يقولون أنه تم الاتفاق بين الطرفين على خطاب النوايا وشرنا بأن الخطاب سوف يوقع في القاهرة قبل رحيل وفد الصندوق ثم قالوا سوف يعرض الخطاب على المسؤولين في أمريكا ثم يكون التوقيع في وقت آخر، قالت صحف المعارضة أن الحكومة المصرية خضعت لمطالب الصندوق، وقالت الصحف القومية أنه لم يحدث على الحكومة أي نوع من الضغوط بل حدث اقتناع كامل بنجاح المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي والتنازع اكمل برتنيات المرحلة الثانية وأجمعت الصحف القومية والمعارضة على أن المعاديات كانت صعبة وطويلة وقاسية ولكن الحمد لله وصل الطرفان إلى خطاب النوايا.

ولكن هل يمكن لكل طرف أن يعرف على وجه اليقين نوايا الطرف الآخر أم أن المسألة أصعب من ذلك؟ والنوايا التي توضع على الورق لا تزيد على كونها نعهدات يقطعها كل طرف على نفسه في مواجهة الطرف الآخر. بمعنى إذا أعطيتني كذا فعلت كذا وإذا فعلت أنا ابتداء كذا فوجب أن تعطيني كذا. وهذه الوعود هي التي سميت بالنوايا، والحقيقة نقول أن الطرفين أشبه باثنين يقبض كل منهما على يد الآخر. وكما يقول للرحوم عبدالرحمن الشرفاوي في قصيدة من شعره: (أبنا بصرخ قبل الآخر) وفي حالتنا هذه فالصراخ محكوم به على طرف دون الآخر، لأنه المحتاج

والأضعف هو المدين وليس الدائن، هو اليد السفلى لا اليد العليا ودائما كانت اليد العليا أفضل من اليد السفلى.

ونسأل في سذاجة: هل حقيقة تتضمن (نوابا) الصندوق مساعدة الاقتصاد المصري وانتشاله من وهدة والارتفاع به إلى مستوى بضمن للشعب حياة إنسانية كريمة لجموع الشعب بدءا من الفقراء ساكني القبور لا الأغنياء فقط؟ هل حقيقة يريد الصندوق ذلك أو أن هذا في نيته أو بين نوابه الكثيرة؟ الواقع يقول أن هذا أبعد ما يكون عن نوابا الصندوق فهو لا يهتم في كثير أو قليل زاد فقر الفقراء أم زاد غنى الأغنياء، ولا يهتم في قليل أو كثير ارتفعت مصر لتطاول الدول الغنية أم سقطت في براثن الفقر والجوع فاستحقت رحمة الأغنياء ومساعدة القادرين.

ولست أقول هذا الكلام متجنيا ولا متسانما ولا دافعا لخير ولا محافظا على وضع سيء ولا باحثا عن وضع أسوأ، فسبق أن نبهت وأنبه مرة أخرى أنه لا تمسك بماض قريب أو بعيد ولا رومانسية وطنية نكتفى بقول الشعر في حب الوطن وهي تظن أن الحريق هو احمرار السماء عند الغروب فتزداد ولها وتزبد القول شعرا إنه واقع ينطق به الحال ليس عندنا فقط ولكن عند كل من سبقنا على الطريق ولا يأخذنا الغرور فتصور أننا نحن أول العابرين أو طليعة السائرين ورحم الله سعد مكاوي فله رواية ذائعة اسمها (السائرون نياما).

وأنا أرفض أن نسير نياما فلا بد إذن من الصراخ حتى لو أفض مضاجع الكبراء وعكر عليهم صلوات أحلامهم الوردية وأراحها لبضع مكانها كوايس قاسية، ولكنها حقيقة واضحة، ولكنها واقعية. ونعود إلى ما انتضخ من نوابا الصندوق حتى الآن فقد نشر في جميع مجالات النشر أن الحكومة المصرية وافقت على أن تتراوح التعريفات الجمركية على السلع الواردة بين ٥٪ كحد أدنى و ٨٠٪ كحد أقصى، وقيل بشكل أكثر وضوحا أن الـ ٨٠٪ وهي الحد الأقصى سوف تقل تدريجيا. خلال سنوات الاتفاق الثلاث لتصبح ٥٠٪. وكانت الحكومة المصرية في محادثات نيويورك قد اعترضت على ذلك وأصررت على أن يظل الحد الأقصى للجمارك ١٠٠٪ بالنسبة للسيارات والسلع المعمرة والملابس الجاهزة ومن المؤكد أن الصندوق أصر. وانتقلنا

إلى لعبة (البلايبيسر) وأبنا بصرخ قبل الآخر وخرجنا على بركة الله ولكن أجابا الصندوق إلى طلبه وبذلك انخفضت جمارك السيارات والسلع المصدرة إلى ٨٠٪

ومعنى ذلك انخفاض سعر هذه السلع على حساب الموارد السيادية، وفي مقدمتها إيرادات الجمارك ولصالح الشركات الأجنبية المصدرة ووكلائها في مصر إذن إقبال المصريين على شراء هذه السلع بعد خفض أسعارها هو إقبال على دعم الصناعات الأجنبية وعلى حساب الخزينة المصرية. وكل ذلك يجري تحت عنوان براق جميل يقول: (تحرير التجارة الخارجية).

وكلمة تحرير هي كلمة لها رنين عظيم خاصة في سمع الشعوب التي استعمرت وطال استعمارها وكانت أحلامها (هي التحرير) ولكن وبسذاجة أيضا نسال تحرير التجارة الخارجية من ماذا؟ طبعا التحرير يكون بفك القيود ولكن لماذا وضعت قيود التعريفات الجمركية.

وفي الدول المستقلة نوضع هذه القيود لصالح الشعب إما لزيادة موارده أو لحماية صناعته أو التضحية بهذه الموارد وضرب الحائط لصالح الصناعة المحلية، فلا يمكن أن يكون تحريراً إلا إذا كنا لمجاهد ونقتطع من لقمة العيش كي نعرز التجارة الأمريكية والألمانية واليابانية وغيرها..

والجزء المحلي بهذا التحرير هو رفع قيد آخر أشد ظلما وأكثر قسوة من قيد التعريفات الجمركية وهو القيد السخيف المتخلف الذي كان يقصر نشاط التجارة الخارجية على المصريين.

في زمن اشتراكية الفقر كانت التجارة الخارجية وقفا على القطاع العام ولكن مع موافقتنا على تحرير التجارة الخارجية من سيطرة القطاع العام ولأنها تجارة تجرى على أرض مصر ولأنها استيراد موارد أجنبية ليستهلكها أهل مصر، فقد ظلت قاصرة على المصريين. أما التحرير الجديد فتصبح التجارة المصرية الخارجية سداح مداح، ويكون من حق الشركات الأجنبية الاشتغال بها داخل مصر وبذلك ترفع من التجارة الخارجية كافة القيود حتى تنطلق الصناعات الأمريكية والأوروبية والآسيوية داخل مصر يراها الإنسان المصري فيقبل عليها ليحل مشاكل الدول الغنية، ولاداعي لأن

نقال مرة أخرى في سداجة أشد: لصالح من توضع هذه القيود في خطاب النواب ؟
هل هي فعلا لصالح الشعب المصري أم أنها لصالح الشعوب في الدول الغنية ولتحرير
التجارة الخارجية سوف يلازمه أيضا تحرير التجارة الداخلية من الاستثمار المصري
سوف يفتح للشركات الأجنبية العمل التجارة الخارجية والداخلية في مصر

ولقد بشرتنا الصحف بأن الإخوة الأفاضل الذين طال حبابهم عنا صيداوى وهانوى
وعيس وغيرهم من أولاد العم اليهود وغيرهم الذين فروا من ثورة يوليو تقدموا
بملا لشراء محالهم التى أنشأوها بعرقهم وهم على استعداد للمودة واستلام
ممتلكاتهم في مصر فهم جاهزون واعتقد أننا أيضا جاهزون

وتحرير التجارة الخارجية الذى يطالب به الصندوق وتستجيب له الحكومة المصرية
وتزف البشرى بقرب تنفيذه، يعترف عضو إدارة الصندوق وممثل مجموعة دول
الشرق الأوسط بالصندوق أن الدول الكبرى لا تطبق ماسوف تطيقه مصر وهو تحرير
التجارة الخارجية وتجهلها سداحا مداحا كما تفعل مصر، ولكنها تضع القيود وتحدد
الحصص على وارداتها في بعض السلع حماية لإنتاجها المحلى كالولايات المتحدة
الأمريكية التى تضع حصصا على وارداتها من الملابس الجاهزة والمنسوجات بل هناك
هم لبعض المنتجات في أمريكا وأوروبا واليابان يزيد على ١٥٠ مليون دولار في
العام، ويعترف عضو مجلس إدارة الصندوق بأن هذا يضر بالدول النامية ويخلق
مناخا بعدم المساواة. التحرير إذن - كما قلت - وصفة قاصرة على الدول النامية، من
اهم الاتفاقات التى تمت بين الحكومة والصندوق هو ما نشرته الصحف من أن
الحكومة قررت إهداد قانون جديد يلقى المصوقات أمام إنشاء شركات خاصة للتأمين
ويفتح الطريق أمام شركات التأمين الأجنبية للعمل على قدم المساواة مع الشركات
المحلية. ومعنى ذلك بوضوح أنه في الطريق إلينا شركات تأمين أجنبية أمريكية
والإنجليزية وفرنسية وغيرها، لأنه مادامت التجارة الخارجية قد تحررت من المصريين،
فهل من المعقول أن تبنى شركة فرنسية مثلا تعمل في القاهرة في التجارة الخارجية
وعندما تريد التأمين على بضائعها التى تستوردها من دولة أجنبية، هل من المعقول أن
تذهب إلى شركة تأمين مصرية متخلفة تعطىها مالا كى تؤمن لها على بضائعها.

لقد كان لمصر البنوك وشركات التأمين في عام ١٩٥٧ من أكثر الخطوات الوطنية التي اتخذتها مصر في عهدنا الحديث، وكانت لا تقل في نظر المصريين وحتى المراقبين المعادين خارج مصر بل في دول الاستعمار نفسها كانت أعظم وأخطر من جلاء الجيش الإنجليزي عن مصر إن تحرير الاقتصاد المصري معركة لم تبدأها ثورة يوليو ولم تنهها من الكفرة الاثراكيين، ولكنها كانت نداء مصرياً حالصاً قال به واعتنقه طلعت حرب وجيل كامل من الاقتصاديين الذين شاركوا في بناء مصر الحديثة ودفعوا الثمن من حياتهم وجهادهم ضد الاستعمار الإنجليزي الذي كان يجعل من مصر بجانب الاحتلال العسكري ذليلاً تابعاً للاقتصاد البريطاني وحقلًا للظلم لتسهيل مصانع لانكشير الإنجليزية.

ولكن إذا كنا لقدنا التمييز ونعتبر اليوم أن من واجبنا بل نفاخر بأننا نحرر أيضاً مجال التأمين من الاستعمار المصري داخل مصر لنفتح أمام الأجانب، فقد فعلنا ذلك في مجال البنوك فأصبح لدينا في مصر بنوك أجنبية وفروع بنوك أجنبية تصل إلى حوالي المائة وبالمثل الأمر اقتصر على التصريح لهذه البنوك أو لهذه الفروع في العمل بمصر، ولكن قانوناً صدر منذ أشهر يعطى هذه البنوك الأجنبية الحق في الاشتغال بالعملة المصرية التي كانت ممنوعة عليها تعزيزاً للبنوك المصرية وتأكيداً لدورها في خدمة الاقتصاد المصري الذي تنتسب إليه والتي هي في الأول والآخر ملك للشعب صاحب المصلحة فيها لأنه يملكها.

وهناك أربعة بنوك مصرية فقط وللأسف الشديد أنها قطاع عام وسوف نقوم بتحريرها إن شاء الله في القريب العاجل، عندما تنتهي هذه البنوك من بيع شركات للقطاع العام والمعروفة الآن باسم قطاع الأعمال. عندما تنتهي البنوك من بيع هذه الشركات لسوف نبيعها في الأخرى وهكذا دائماً جزاء سنمار. سوف نحرر هذه البلاد من رقة القطاع العام ثم نحررها من المصريين، هكذا فعلنا في البنوك وهكذا نفعل اليوم في مجال التجارة الخارجية وسوف نفعل هذا في مجال شركات التأمين. وكلما وجدنا قيدا على أي نشاط يستطيعه أسيادنا الأجانب سوف نحرره من القيد التي تقلده ونقدمه هدية متواضعة لبلاد الصندوق وشعبها.

إن نهايات القرن التاسع عشر مثل نهايات القرن العشرين، وأمام هذا الزحف الأجنبي على الاقتصاد المصري نعود بالذاكرة إلى أيام تشبه تماماً هذه الأيام وهي أيام الحدبوى إسماعيل، وإذا كنا لمحدثنا ذات مرة عن التشابه بين صندوق الدين في عهد إسماعيل وصندوق النقد في عصرنا الحاضر، فهناك وجه شبه آخر وقد بدأ في عهد إسماعيل وكثر في بداية هذا القرن مع الاستعمار البريطاني وصول أفواج من الأجانب الاقتصاديين والمغامرين إلى مصر، فكونوا المصارف والشركات في مجال التأمين والعقارات والأرض الزراعية وفي الصناعة حتى استولوا تماماً على الاقتصاد المصري وتحكموا في مقدرات مصر.

ربما قدرنا هو الذي بعيد اليوم ما حدث بالأمس ونحس برى الساب يفتح على مصر اعبه وفي كل مجال أمامهم، وكأنه لم تكن مجالات الاستثمار كافية ولم تكن البنوك قادرة على استيعاب نشاطهم كله، ولكن لابد من التأمين والتجارة الخارجية وغير ذلك من المجالات. إن الاستثمار يقتضى وجود رأس المال مع المستثمر القادم من بعيد، أما هذه الحالات فلا تحتاج إلى رؤوس أموال فهي باقية في الخارج وشاطها في الداخل بجمع مانبقى في يد المصريين من حسيهات ليرسلها إلى الخارج لحل مشاكل الشعوب الفنية الغلبانة التي تزرع تحت أهواء كثيرة، ولابد أن ساعدها إنسانيا على حل مشاكلها فنقضى على البطالة مثلا حتى لو كان ذلك على حساب ريادتها في مصر.

إن السياسة الاقتصادية في مصر وفي غيرها من الدول التي تتعامل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتجه مباشرة لكي تكون صورة من السياسة الاقتصادية التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية وتطبقها دول الغرب والشرق المعية إن الليبرالية الأمريكية هي المثل الأعلى الذي تحرك جميع الهيئات الدولية والأمريكية اقتصاد العالم كس يتجه إليه خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا ومعنى ذلك بوضوح أنه لم يعد أمام دول العالم من مذهب اقتصادى غير المذهب الأمريكى الواضح المعالم وهو مانعتقه أيضا الدول العربية، ومن حق الدول الفقيرة أو النامية التي يتحول اقتصادها بفعل التزاماتها الدولية حتى لو بعمل اقتناع أسانها

أنفسهم، من حل المشكلات أن يسألوا هل نجحت هذه السياسة الاقتصادية في حل
المشاكل في الدول التي أخذت بها وهي الدول الغنية فعلا أو أغنى دول العالم؟
نجحت هذه السياسات في حل مشاكل هذه الدول؟ إن الواقع يقول العكس،
وربما كانت لمة طوكيو واضحة كل الوضوح وليست في حاجة إلى جهد في الفهم
أو الاستنتاج فالعالم كله يعاني من كساد رهيب أخل بالتوازن في كل هذه الدول
الغنية.

والبطالة تصل إلى معدلات رهيبة تتراوح بين ١٠/ و ١٥/ من مجموع سكان هذه
الدول، والديون بحسب المليارات، أما الفساد فإنه طوفان هادر يحتاج هذه الدول
اجتياحا قاسيا لينهار الحزب الشعبي الحاكم في اليابان ويسقط بعد ربع قرن كامل، أما
في إيطاليا ثبت أن أهلية الساسة الإيطاليين ربوا في حجر الفساد وصلوا في حدة
المافيا ربما منذ سقوط موسوليني في الأربعينيات، أما إنجلترا فهي في انهيار واضح
ورئيس وزرائها يعاني سكرات الموت، وقد فقد حزب المحافظين ثقة الشعب
الإنجليزي ولم يحصل حزب العمال على هذه الثقة.

لذلك فأعظم السياسيين في إنجلترا لا يستطيع أن يتنبأ بالمستقبل السياسي في هذه
الدولة العريقة في سياستها وفي اقتصادها وفي ثقافتها. أما فرنسا فهي نموذج يقرب
من كوميديا البوليفار أو الكوميديا الشعبية التي اشتهرت بها فرنسا، إذا كان ذلك هو
حال الدول الغنية التي أخذت باقتصاد السوق وأصبحت فلسفة الحياة فيها تقوم على
هذه الأسس، إذا كان هذا هو حالها في ظل هذه السياسات الاقتصادية التي تقلس
الفرد وتضعه في مقام الهدف والغاية، وإذا كانت ثقلت التدخل الحكومي وتضع
الحكومة في زاوية محاطة لا تخرج عنها ولا تتحرك في غير مجالها، إذا كان هذا هو
حالهم، إذا كان الأغنياء يعيشون اليوم في محنة حقيقية باعترافهم لماذا يفعل الفقراء
وهم يعيشون مأساة الفقر والديون والبطالة ثم يتحرك العالم بطلابهم وهم عراة أن
يضعوا القبة والبيوت على أجساد عارية تماما حتى يكون منظرهم على الأكل غير مؤذ
للعين وحتى يشبهوا ولو في نصف أجسادهم أسباجهم الأجانب.

لقد باقثر الأغنياء مشاكلهم في طوكيو وحفظوا من لبيد عمارتهم قبل الكثير
من تسليح قننى بنادلوها، وحاولوا قدر إمكانيهم أن يحرروا الكساد العالمى الذى
يجترى في هذه الحبيج. وعندما خرجوا من مشاكلهم ونعزموا المشاكل الدول الفيرة
في العالم لم يجدوا مشكلة في الشرق الأوسط وفي العالم العرس في المقاطعة
الاقتصادية التي يفرضها العرب على إسرائيل ليس من اليوم ولا من الامس القريب.
ولكنها ومنذ احتل الإسرائيليون أرض العرب وطردها الفلسطينيين خارج ديارهم إلى
هذا ما لاحظته الأغنياء من مشاكل الشرق الأوسط، لم يتحدثوا عن الدول النامية
في هذه المنطقة ولا عن فقرها وديونها، وهي جميعها بدأت الاستعمار الذي كان
يتكون منهم هم أنفسهم ولم يتحدثوا عن مشاكل أفريقيا ولا عن الموت الذي يحصد
إنما حصدا، فقط الحصار الاقتصادي المضروب حولها وكان فرارهم العاصم
بضرورة فك الحصار عن إسرائيل.

إنه نزل الأغنياء، إنه خطر من القوة وتعاليلها حتى عن الحديث الجاد، لأبشأ
الشرق الأوسط الذي يعيش المأساة المفروضة عليه، فواجبه أن يمنع البترول وكل
كنوز أرضه بل حصته القليلة للأغنياء بتاجرون فيها ويصدرون مايتاجرون، وعندما
يستثمرون الخطر يحدق بها بقبضون الحرمان على نفقة أصحابها الذين يحافظون
عليها، ليس من أجل شعوبهم ولكن من أجلهم هم، ثم لا يرون من مشاكل في المنطقة
إلا ما تشكو منه ظالة إسرائيل دون حتى أن يخجلوا إذا بدت قراراتهم منحازة، فهذا
نزه لا بهم ماداموا قد انفردوا بالعالم يحكمون في ظل نظام عالمي جديد هم
أصحابه وسدنته. ماهاأس من منظر الرئيس الروسى يلتسن وهو ينسم في بلاهة
ويطلب إحسانا من هذه الدول التي ربما كسبت الكثير من معارضته ومن معارضة
للدولة العظمى التي كان يتسبب إليها. كان مشهده مثيرا وهو يستجدى ويعود غائما
بثلاثة مليارات من المساعدات كي يزيد فرارا من ماضيه وكى يوغل في إهالة التراب
على تاريخه القديم والحديث معا.

■ رأس المكسيك الطائر:

انهيار المكسيك اقتصاديا هو الحديث الذي ظل بارزا على صفحات الصحف العالمية السياسية والاقتصادية. وحظ المكسيك السوء أنها إحدى دول أمريكا اللاتينية أو الجنوبية، وهي الدول المتاخمة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تتخذ منها الولايات المتحدة حقلا للتجارب السياسية والاقتصادية، ففيها تجرب المخبرات الأمريكية أسلوب الانقلابات العسكرية، فإذا تنكر لها أحد المسكر الذي وضعت على كرسى الحكم قامت بخططه ومحاكمته بالجرائم التي شاركته في اقترافها المخبرات الأمريكية نفسها أو وقفت ضده بحجة الديمقراطية واستخدمت جيشها وجيوش الدول الخاضعة لنفوذها لتأديب العاصي أو العصاة تحت مبركة الأمم المتحدة وقرارات من مجلس الأمن.

والمكسيك واحدة من هذه الدول التي أوقعها حظها العاثر في يرأس المخبرات الأمريكية.

وللمكسيك فصل طريف في تاريخ مصر الحديث، فقد حدث أن حارب الجيش المصري الشعب المكسيكي في القرن التاسع عشر أما كيف حدث ذلك؟ فالتاريخ يقول أن المكسيك كانت مستعمرة فرنسية، وحدث أن ثار شعب المكسيك ضد الاستعمار الفرنسي أيام نابليون الثالث زوج أوجيني التي دهاها الخديوي إسماعيل على رأس من اتحوا قناة السويس. وقد لجأ الامبراطور نابليون الثالث إلى الخديوي إسماعيل للاشتراك بقواته في توطيد حكم الفرنسيين في المكسيك، فأرسل إسماعيل (أورطة مصرية سودانية) وضع عنها كتابا رائعا الأمير عمر طوسون تحت عنوان (بطولة الأورطة المصرية السودانية في حرب المكسيك)

وطبعاً لم يعد من الأورطة إلا عثرها أما النسمة أعمار فراحوا بين مقتول ومهاجر فإن بعض الذين لجؤوا من الحرب بقوا في المكسيك وتزوجوا من بناتها وعاشوا مكسيكيين. وقد تفجرت أزمة المكسيك عندما قررت الحكومة بناء على تعليمات صندوق النقد الدولي تخفيض عملتها المحلية (البيزو)، وقد نتج عن ذلك تدهور قيمة البيزو بشكل عنيف جداً وفوري، ووصل الانخفاض إلى أرقام خطيرة،

وقد سارعت الولايات المتحدة للوقوف مع المكسيك في كارثتها واتصلت بزميلاتها من الدول السبع الصناعية الغنية واقترحت أن تكون الدفعة الأولى للمكسيك ١٨ مليار دولار.

ولاشك أن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمكسيك يرجع إلى أهمية المكسيك إقليجيا بالنسبة للولايات المتحدة، كما أنه كان من أثر انهيار المكسيك إلحاق ضرر كبير بصناديق الاستثمار الجماعية الأمريكية وكذلك بالمستثمرين الأمريكيين الذين كانوا قد اشترؤا كميات كبيرة من الأوراق المالية المكسيكية. كما أن هناك مخاوف في الولايات المتحدة من تعرضها لهجرة واسعة من المكسيك

وقد حاول الرئيس كلينتون أن يقوم بعملية الإنقاذ وحده ولكنه عرف أن الكونجرس الأمريكي لن يوافق على الخطة التي أعدها مسبقا والتي تدعم المكسيك من طريق تقديم ضمانات للبنوك تتبع للمكسيك أن تقترض منها مبلغا غايته ٤٠ مليار دولار.

ولم تقابل الدول الغنية طلب الرئيس كلينتون بارتياح كبير، وكان اجتماع وزراء مالية الدول الغنية الذي تم في نيوزيلندا يخفى خلف ابتسامات الوزراء المفتعلة ضيقا شديدا بما تطالب به أمريكا حيث وصل حجم المساعدات المطلوبة إلى ٥٠ مليار دولار.

وقد أشارت بعض الدول الأوروبية إلى ضرورة إيجاد طريق لعدم تكرار مأساة المكسيك وقد أعلن رئيس البنك المركزي الأمريكي أن درس المكسيك قد لقنهم ٤ دروس يجب أن نعيها هي:

أولا: يجب ألا ترتبط عملات كالمعملة المكسيكية بعملة أخرى كالدولار إلا إذا سمحت بذلك السياسات الاقتصادية المحلية

ثانيا: يجب أن تحاذر الدول في تحمل ديون بعملة أجنبية أو مرتبطة بعملة أجنبية.

ثالثا: يجب تشديد الرقابة الدولية على الاقتصاديات العالمية.

رابعاً: يجب الاتساع الدول الغنية في إيجاد تسهيلات لمساعدة دول كال مكسيك خوفاً من إيجاد سابقة قد تسمى ببعض الدول إلى اتباع سياسات غير حكيمة على أمل الحصول على إنقاذ دولي.

وقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية شروطاً غاية في القسوة لتقديم ضمانات للقروض بمبلغ ٤٠ مليار دولار. ومن أهم هذه الشروط التي تضعها أمريكا على كامل المكسيك أن تكون عائدات البنزول المكسيكي ضماناً لسداد القروض التي ستقدم للمكسيك بضمان الحكومة الأمريكية.

وقال وزير الخزانة الأمريكي أن عائدات البنزول المكسيكي سوف تدفع في حساب خاص بالبنك المركزي الأمريكي في نيويورك وتشرف عليها هيئة مالية ونقدية مستقلة، يكون من حقها الإشراف على السياسة المالية والاقتصادية للمكسيك، كما طالبت أمريكا حكومة المكسيك بضرورة الحد من الهجرة غير الشرعية من المكسيك إلى أمريكا وتعزيز إجراءات مكافحة تهريب المخدرات والتوقف عن مساعدة كوريا.

ولا شك أن معظم هذه الشروط تعد انتهاكاً خطيراً لسيادة المكسيك وهو ما دفع وزير خارجيتها إلى أن يعلن أن بلاده ترفض أي عدوان على سيادتها. وقد وضعت الحكومة المكسيكية خطة إنقاذ تستهدف خفض اعتمادها على الأموال الأجنبية بيع قسم من بنيتها الأساسية ووضع برامج تكشف من شأنها زيادة قدرة البلاد على التصدير.

وقد دعا الرئيس أرنيستو زيديللو في خطاب وجهه للأمة بعد توقيع الحكومة ومجتمع رجال الصناعة والتجارة والنقابات رسمياً على اتفاق اقتصادي جديد، دعا إلى الوحدة الوطنية التي سبحت إلهياً بالتأكيد لخفض الأجور والأسعار، وقد اعترف بأن التضخم الذي تشهده المكسيك والناجم عن خفض البيزو سيضر بدخل العمال.

ويؤكد «وول ستريت» المصدر الرئيسي لرأس المال الذي كان سبب انتعاش الاقتصاد المكسيكي حتى انسحاب المستثمرين الأمريكيين، تراجع أسعار الأسهم بالفعل في البورصات المكسيكية.

وقد ابلغ المحللون الماليون في نيويورك ولندن المستثمرين بأن الخطة - في أفضل الأحوال - هي خطوة أولى وأنها لن تصادف النجاح إلا إذا استطاعت حكومة زديبللو إلزام النقابات بالوفاء بوعدها بكبح جماح الارتفاع في الأجور والأسعار.

وتقول الحكومة من جانبها أنها ستخفض الإنفاق بنسبة ١,٣ في المائة وستحول العجز في الميزانية إلى فائض يبلغ نصفاً في المائة هذا العام، وذلك عبر سلسلة من الإجراءات، من بينها خصخصة أنشطة بعض الموانئ والمطارات وطرق السكك الحديدية وبيع بعض محطات الإذاعة والسماح بالملكية الخاصة للأعمال الصناعية العاملة في مجال الاتصالات، كما سيسمح للقطاع الخاص بالعمل في مجال البث التلفزيوني والاتصالات الهاتفية في وقت أقرب مما كان مخططاً له من قبل.

وهكذا تحاول المكسيك القيام من عثرتها التي تفقدها رخاءها وسيادتها بل استقلالها ورغم جميع هذه المحاولات إلا أن المراقبين ينظرون إلى مستقبل المكسيك بكثير من التشاؤم.

إن سبب هذه الكارثة هو خفض عملة المكسيك واستجابتها لتعليمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وهذا بالضبط ما يمكن أن يحدث في مصر لو استجابت لاقتراحات الصندوق التي تحولت إلى ضغوط تجبر حالياً على تعديل مصر من موقفها الرافض لتخفيض عملتها.

إن مثل المكسيك يأتي في الوقت المناسب كي يكشف هذه المؤسسات التي تدهي أنها دولية وهي لن حقيقته تعمل بوحى من السياسة الأمريكية التي تريد أن تفلس الدول حتى يتاح لها أن تنسرى استقلالها بفرض أو أكثر. ولديما قيل: من علمك هذا؟ فقال رأس اللدب الطائر. ولا شك أننا سنعلم الكثير من رأس (المكسيك) الطائر.

■ بقر أوروبا وشعوب العالم الثالث:

اخيرا.. بعد مفاوضات استمرت سبع سنوات وبعد سبع دورات فاشلة تناهت منذ نصف قرن من الزمان، أتيح للعالم أن يفرح وأن يهتف وأن يسعد وأن يشهد الأناشيد وأن يتنفس الصعداء، فقد وصلت ١١٧ دولة إلى توقيع الاتفاقية التي تعرف باسم (الجات) أو اتفاقية التجارة الحرة والتعريف الجمركية وقعت الاتفاقية ١١٧ دولة، العدد القليل من هذه الدول هو الذي من حقه أن يحتفل وأن يسعد وأن يتفاءل وأن ينظر إلى المستقبل في رضى واطمئنان، أما النسبة الغالبة من هذه الدول المائة وسبع عشرة فقد وقعت صك مضاعفة فقرها وابستمت مرغمة

تقدمت دول العالم الثالث والدول الفقيرة بيد مرعشة ووقعت بدم شعوبها، وقعت وهي تعرف أنها بهذا التوقيع تدعم غنى الأغنياء وتؤكد فقر الفقراء. وبألها من مأساة هل كانت تستطيع إحدى الدول أن ترفض التوقيع. وأمام من؟ ولماذا؟ هذا هو النظام العالمى الجديد وهبنا للولايات المتحدة الأمريكية فقد لمجحت مرة أخرى فى أن تزيد من غناها على أشلاء الفقراء وهذا سوف يشهد العالم صومالا جديدا وصومالات جديدة نموت شعوبها من الجوع حتى نستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن ترسل قواتها المدججة بالسلاح تبعث الأمل، تماما كما فعلت فى الصومال خلال عام كامل.

أما دول أوروبا الغربية فرحم الله الحضارة والثقافة والمدنية.. رحم الله كل القيم الشريفة. رحم الله الذين نادوا بالحرية والعدالة وهدموا السجون وحطموا الباسنيل وحولوا المانش إلى بحر من دماء.. رحم الله نبغ الفلسفة وحقوق الإنسان بعد أن صارت أوروبا المعاصرة جروا صغيرا يجرى خلف الوحش الكاسر، يلعب بذيله فى سعادة وحبور.. ونعود إلى ما حدث يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣، فإنه يوم تاريخى بكل المقاييس سوف يسجل فى تاريخ الأغنياء لأنه سوف يزيدهم غنى وسوف يسجل فى تاريخ الفقراء لأنه سوف يزيدهم فقرا.. تمت فى هذا اليوم المشهود اتفاقية (الجات) وطاف بخاطرى على الفور ذلك المثل المصرى الذى يقول: (جات الحزينة تفرح مالفهاش مطرح). والحزينة هى كل الدول الفقيرة التى يسمونها دول العالم الثالث ونسميها على سبيل (التهووش) الدول النامية.

لقد أعلن بيتر سوزرلاند المدير العام لمنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عن إقرار أكبر اتفاق تجارى فى تاريخ العالم فى جنيف قبل ساعات من انتهاء الموعد المحدد لاختتام جولة أوروجواى من المحادثات التجارية والتي استمرت سبع سنوات.

وقال سوزرلاند أن الاتفاقية التاريخية غير المسبوقة تهدف إلى إزالة عوائق التصدير فى جميع أنحاء العالم وإيجاد فرص عمل جديدة وإنعاش الاقتصاد العالمى وأضاف أن نجاح جولة أوروجواى يعنى أن العالم اختار الانفتاح والتعاون بدلا من التوتر والصراعات.

وقد تم التوقيع رسميا على الاتفاقية المكونة من ٥٥٠ صفحة عدا الملاحق فى مدينة مراكش المغربية بعد أن خاضت معركة تشريعية شرسة لإقرارها من برلمانات الدول الأعضاء فى منظمة الجات.

وقد استقبلت جميع الدوائر العالمية بآ إقرار الاتفاقية بترحيب وحفاوة شديدة وسط أصوات التصفيق والاحتفالات قال كليتون أن الاتفاقية تدعم موقف الولايات المتحدة الأمريكية كقائدة للاقتصاد العالمى الجديد وأضاف أن الاتفاقية سوف ترفع عدد الوظائف وسوف تنعش الاقتصاد وتسمح بإنهاء بعض الممارسات التجارية غير العادلة، يتحدث كليتون عن العدالة ولتركة مؤقتا لنسمع رئيس وزراء فرنسا بالادور بيمر عن سمادته البالغة بالاتفاقية الجديدة وكعادة الفرنسيين عندما يتظاهرون بالفلسف قال أن المشاكل لم تنته بعد ويجب توخى الحذر.

ولنعد لبداية القصة قبل حوالى نصف قرن من الزمان بعد الحرب العالمية الثانية اجتمعت ٣٣٢ دولة من دول العالم لبحث أسباب الكساد الاقتصادى الكبير الذى وقع فى الثلاثينات قبل الحرب وإيجاد الطريق لمنع تكراره.

وفى مؤتمر للأمم المتحدة عام ١٩٤٦ تشكلت لجنة دولية تمهيدية لوضع مسودة ميثاق لمنظمة التجارة الدولية، وكانت الفكرة أن تكون تلك المنظمة هى الهيئة الثالثة التى تنشأ بعد الحرب لقيادة العالم نحو الانتعاش الاقتصادى، أما الهيئتان الأخريان فهما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

وفي عام ١٩٤٧ ناست (الحات) كهيئة قومية لتنفيذ بنود السيادة التجارية لمنظمة التجارة الدولية والإعداد لظهور الهيئة الجديدة رسميا في نوفمبر من العام نفسه اجتمعت ٥٦ دولة في هافانا عاصمة كوبا لاستكمال ميثاق منظمة التجارة الدولية وفي يناير ١٩٤٨ بدأت الحات العمل وفي مارس ١٩٤٨ وقعت ٥٣ دولة ميثاق هافانا ولم نستطع (الحات) خلال هذه السنوات وبعد سبع جولات آخرها جولة أوروجواي التي انتهت يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ أن نصل إلى ماوصلت إليه، ولا بد من التأكيد أن هذا الذي جرى يوم ١٥ ديسمبر في جنيف لم يكن يحدث لولا سقوط الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم السياسية التي كان لا بد أن نسلم إلى قيادة العالم الاقتصادية كما يقول بفخر شديد بل كليتون ولكر ما هي آثار هذه الاتفاقية على دول العالم.

قبل أن نصل إلى هذه النتائج لا بد من الإشارة إلى مشكلتين صادفتنا الاتفاقية وكادتا تغرق حجر عثرة في سبيل توقيعهما. المشكلة الأولى: مشكلة الزراعة والإنتاج الزراعي، وقد قادت هذه المعركة فرنسا ثم اليابان، فإن الاتفاقية تقضي برفع الدعم الحكومي عن الإنتاج الزراعي وفي أوروبا وخاصة فرنسا هناك دعم كبير تقدمه الحكومات للإنتاج الزراعي حتى قبل أن البقرة في أوروبا تحصل على دعم يزيد على متوسط دخل الفرد السنوي في العالم الثالث

وكان معنى رفع الدعم ارتفاع الأسعار لتجد الواردات الأمريكية طريقها إلى الأسواق الأوروبية. وكان هناك أيضا تحديد لمساحات الأرض التي تخصص للزراعة وثار الفلاحون الفرنسيون وثار الحكومات الفرنسية ثم تم الحل الوسط برفع الدعم عن الإنتاج الزراعي وظلت المساحة المزروعة كما هي، وهكذا كان أول المضاربين من الاتفاقية الجديدة هو البقر الأوروبي الذي رفع عنه الدعم الحكومي. الدولة الثانية التي قاومت فتح أسواقها للأرز الوارد هي اليابان ولكنها خضعت أخيرا.

المشكلة الثانية هي دعم الطيران والإنتاج السينمائي والتليفزيوني، وهنا وقفت فرنسا وقفة حادة وثار المثقفون الفرنسيون، فرفع الدعم عن السينما والتليفزيون الفرنسي بمعنى فتح الأبواب أمام الإنتاج الأمريكي ليفوز قنوات وشاشات فرنسا

وأوروبا، وهو ما اعتبرته فرنسا غزوا ثقافيا وقاومته، وكادت هذه المشكلة أن تفسد
 الاتفاقية لولا أن خضعت الولايات المتحدة، وترك هذا الإنتاج على حاله دون أن
 تعرض له الاتفاقية الجديدة مما اعتبرته فرنسا انتصارا كبيرا للثقافة الفرنسية، وبعد
 ضم جميع هذه المشاكل نعود للمستفيدين والخاسرين في هذه الاتفاقية، وننبه أن
 الحماية لغت بالبدء في تحرير التبادل التجاري اعتبارا من عام ١٩٩٥، وذلك بخفض
 نسبة التعريف الجمركية المعمول بها من متوسط ٥٪ إلى نحو ٣٪ ومعنى ذلك إكراه
 لدول التي تأخذ بسياسة الحماية الجمركية على التخلي عن سياستها نوطنة لإزالة
 جميع الحواجز الجمركية والضريبية، كما تقضى بإلغاء دعم السلع وقد قرر الخبراء
 أن صافي دخل دول العالم سوف يزيد بما يتراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار في
 العام. وقد قلر صافي الزيادة في دخل المناطق العالمية في العام على النحو التالي.

• للجموعة الأوروبية (١٢ دولة) ٦١ مليار دولار

• الكتلة السوفيتية السابقة ٣٧ مليار دولار

• الولايات المتحدة ٣٦ مليار دولار

أما دول العالم الثالث سوف تخسر ما قدر بحوالي ١١,٥ مليار دولار في العام
 وتخسر أفريقيا ٢,٥ مليار دولار.

وسبب هذه الزيادة أن أسعار المواد الغذائية بعد رفع الدعم عنها سوف تزيد بما
 يقدر بنحو ١٠٪ من ثمنها الحالي، بالإضافة إلى أن انهيار الحواجز الجمركية سيجعل
 من الصعب على كثير من الصناعات الوطنية أن تنافس المنتجين الأكفأ والأغنى في
 الغرب وفي اليابان، ويمكن أن يواجه العالم الثالث تحديا خطيرا لزيادته من
 الصناعات الزراعية التي استطاعت أن تستخدم الآلات بدرجة متقدمة وتحظى
 بحوافز رأسمالية في أوروبا والولايات المتحدة.

أما أعظم الأخطار فهو أن تشعر الدول الصناعية الكبرى بإغراء استخدام التجارة
 كسلاح ضد الدول النامية أو دول العالم الثالث إذا عَن لها أن تأخذ قرارا مستقلا عن
 قيادة الدول العظمى.

إن الدول الفقيرة تفقد بهذا الاتفاق نصف ما كانت تتمتع به من تسهيلات
وامتيازات في أسواق أمريكا وأوروبا واليابان

ويحاول المحسنون لاتفاقية الجات خدعة الدول الفقيرة بقولهم أن رفع الأسعار
سوف يشجع المنتجين في الدول النامية على زيادة منتجاتهم وتحسينها مما يؤدي
بالضرورة إلى الاكتفاء الذاتي.

إن أوروبا وأمريكا سوف تسقطان الحواجز الجمركية على منتجات الدول النامية
من الأنسجة، ولكن الاتفاق أعطى الولايات المتحدة امتيازاً استثنائياً بالسماح لها
بالإبقاء على رسومها العالية على منتجات الأنسجة والملابس التي تعتمد عليها بلاد
نامية كثيرة للحد من دور على العملات الصعبة ولتحسين ميزان المدفوعات

نحن إذن أمام الأخطار التالية:

أولاً: رفع أسعار المواد الغذائية بنسبة ١٠٪ وهذا معناه أن يزيد إنفاقنا ما يوازي
١٠٪ مما نستورده من قمح ومن مواد غذائية أخرى.

ومعنى ذلك بوضوح أكثر أن إلغاء أمريكا وأوروبا نسبة من ديون مصر لم يكن
خاتمة المطاف، ولا يمكن مثل هذه الدول أن تقدم على خطوة تحت تأثير المواقف
الجياشة، لها هي نفس الدول التي تنازلت عن جزء من ديونها تقتضى هذا الجزء وفي
أقل من عام وحتى قبل أن يجف مداد الموافقة على الإلغاء.

إن أخطر ما يواجهنا الآن فتح أسواقنا أمام المنتجات الأوروبية والأمريكية واليابانية
عالية الجودة التي تعتمد على تكنولوجيا متقدمة ومنظورة أمام صناعة ولادة مازالت
تجبر، ولا معنى للمثلسفين الذين يقولون أن هذا في صالح المستهلك وفي صالح
الصناعة حتى تجود صناعتنا. إن هذا القول مخدر من نوع رديء، فمن المستحيل في
صناعة مازالت تجبر وفي ظل تكنولوجيا مازالت في مراحلها الأولى من الصعب بل
من المستحيل منافسة إنتاج أمريكا واليابان وأوروبا، ومعنى هذا بوضوح قتل الصناعة
الوطنية.

من ناحية اخرى الذين يقولون ان ابواب العالم قد فتحت امامنا لتصدير ما نريد،
نقول نفس القول وهل عندنا ما يمكن ان ينافس الإنتاج العالمى فى أسواقه؟ حتى
المسوجات فرضت أمريكا حمايتها على إنتاجها فهل يمكن ان يسمح لنا ان ندخل
مثل هذه الأسواق وهل نتفرد بإنتاج ليس له مثل فى العالم حتى نقول أننا نستطيع
احتكار بعض الأسواق؟

يقول خبراء الاتفاقية أن دول العالم الثالث سوف تخسر فى المستقبل القريب
ولكنها تنكسب فى المستقبل البعيد. والسؤال هل حقاً نستطيع أن نصل إلى المستقبل
البعيد؟ وبعد كم من السنين وبعد أن نكون شعوباً مقهورة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً
وبلياً.

إن الهدف هو أن نكتفى دول العالم الثالث بأن تصدر للدول الصناعية المواد
الأولية ونعود لمجهود الاستعمار القديمة والجديدة عندما جاء الحاجة كى يأخذ من
بلادنا المواد الخام، نفس الشيء ولكن هذه المرة نحن الذين سنذهب لهم بالمواد الخام
على طبق من ذهب، أى أن نعود إلى تصدير القطن بعد أن تغلق مصانع النسيج،
ولكن هل قطننا مازال صالحاً للتصدير؟

ماذا فعلت وتفعل حكومتنا الرشيدة؟ طبعاً لقد وقعتنا الاتفاقية وأصبحنا ملزمين
بالتنفيذ. وهكذا تم الحلقة حول عتق اقتصادنا أو حول عتق البنك الدولى، صندوق
النقد الدولى ثم ثالثة الأثافي اتفاقية (الحات). هل وضعنا فى ميزانيتنا الزيادة فى أسعار
الواردات الغذائية؟ هل أهددنا أنفسنا لتصدير مواد تنافس الصناعات العالمية فى
أسواقها؟ هل فعلنا شيئاً من أجل الارتفاع بمستوى صناعتنا الوطنية حتى نعيش فى ظل
ما هو قادم؟

هل فعلنا شيئاً من ذلك أم أننا مازلنا نعيش أوهاماً زرقاء فى ظل غمامات سوداء
لجناح العالم كله من أجل سعادة السعداء؟ لقد شبهوا اتفاقية الحات بأنبوية
الأوكسوجين التى تمد الاقتصاد العالمى بالحياة ولم يقل الخبراء أن هذا الأوكسوجين
هو ما يبنى الفقراء على قيد الحياة.

ونعود إلى ما بدأنا به حديثنا (جات الحزينة نفرح بالقتلهاش مطرح)

■ بين الأغنياء والفقراء:

يرى بعض الاقتصاديين أن تحرير التجارة الخارجية من أهم عوامل تحقيق الرخاء والتنمية في أي مجتمع، وبالفعل يعتقد المسئولون من البنك الدولي وصندوق النقد هذا التفكير. ولذلك كانت (روشة) علاج الاقتصاد المريض تحوى أول ما تحوى تحرير التجارة الخارجية، ولاشك أن هذا الدواء إذا كان قد ثبت نجاحه في بعض الدول ليس بالضرورة أن يكون ناجحا في دول أخرى، فلكل دولة ظروفها الخاصة وعلاقاتها الفريدة بالدول الأخرى.

وقد أثبتت التجربة الحية أن ما ينفع مجتمعا من المجتمعات قد لا ينفع مجتمعات أخرى، وإذا كان للمجتمع الواحد بحوى طبقات مختلفة وفئات متباينة مما يجعل توحيد التعامل مع الجميع مشكلة يحاول الاختصاصيون علاجها في المجتمع الواحد، فلاشك أن المجتمعات التى تحوى هذه المتناقضات يزيد الخلاف بينها في أمور جوهرية تجعل التنمية في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية شيئا يتصل مباشرة بالتركيبة الطبقية، ويتصل أيضا برصيد المشاكل في كل من هذه الميادين، وقدرة المجتمع نفسه على مواجهتها بل قدرته على تحمل السير في طريق العلاج الطويل. ولكن لماذا يضع بعض الاقتصاديين تحرير التجارة الخارجية في مقدمة وسائل العلاج الناجح في مسائل الاقتصاد العالمى؟

إن خبرة الثلاثين عاما التى تلت تحرير التجارة في نهاية الحرب العالمية الثانية تقول أن حجم التجارة الخارجية قد تضاعف كما تزايد معدل النمو بدرجة كبيرة جدا في الولايات المتحدة وفي غرب أوروبا وفي اليابان.

ولكن النظرة الفاحصة لما حدث في هذه الدول تفيد بأنه ليس من المنطق في شيء إرجاع هذا النمو الكبير والرخاء الواضح خلال ثلاثين عاما إلى تحرير التجارة الخارجية وحده. فإن دول أوروبا واليابان كانت قبل الحرب العالمية من الدول الصناعية الكبيرة وفي نهاية الأربعينيات وفي الخمسينيات أعادت هذه الدول بناء صناعاتها التى دمرتها الحرب بمساعدة المال الأمريكى.

ولم تكن إعادة بناء هذه الصناعات شيئا صعبا، فالعمالة المدربة مازالت موجودة

وكان لديهم الأسواق التى تنتظر السلع المصنعة وكذلك كانت لدى هذه الدول جميعها الرغبة فى الوصول بإنتاجها إلى الأسواق الأمريكية العريقة والتى تسوع إنتاجا متنوعا من دول مختلفة. كانت أكثر الدول التى استفادت من هذا النظام هى ألمانيا واليابان، وهما الدولتان اللتان كانت خسارتهما أكبر أثناء الحرب ولكنهما الدولتان الأكثر ديناميكية وطموحا، فضلا عن عامل آخر هام وهو إبعاد هاتين الدولتين بمقتضى اتفاقيات الصلح عن الدخول فى ميدان المنافسة العسكرية بمنعها من التسلح ووجود جيش كبير قوى يحتاج سلاحا وعتادا ومالا كثيرا. إن هذا الذى فعله الحلفاء بدولتى المحور الكبيرتين وظنوا أنهم بذلك يعاقبون هتلر وأعدائه كان فاتحة خير كثير لهاتين الدولتين.

وهناك أيضا النجاح الذى حققته اليابان بالذات والذى اعتمد اعتمادا كبيرا على التصدير. إنه نموذج حدث حذوه النمرور الآسيوية الأربعة. (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة). لاشك أن نجاحها يرجع لا إلى تحرير التجارة، ولكنه يرجع فى المقام الأول إلى نجاح الصادرات لا الواردات، بل يرجع نجاح دول آسيا إلى تقييد الواردات. وهذا فى بساطة شديدة يتناقض مع تحرير التجارة الذى تقول به الهيئات الدولية.

ربما كان الرخاء الذى عاشت به الدول الكبرى خلال ثلاثين عاما يرجع إلى أسباب كثيرة منها دون شك التجارة الحرة أو تحرير التجارة، ولكن ماذا يجرى الآن فى العالم؟ لقد اجتمع الأغنياء السبعة فى طوكيو وكان أهم مادفع إلى هذا الاجتماع وأهم مناقشه الأغنياء هو الكساد والركود الاقتصادى الذى يلف العالم وفى مقدمته دون شك دول هؤلاء الأغنياء السبعة.

وقد أصدروا قرارات تسير فى نفس الطريق وهى تخفيض التعريفات الجمركية لتسطلق التجارة بشكل أوسع، وهو إصرار على أن العلاج القديم هو نفس العلاج الجديد مع الاختلاف فى الظروف وفى المشاكل وفى التغيرات الكبيرة التى طرأت على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اليوم.

ولكن إذا كان تخفيض التعريفات الجمركية وإطلاق حرية التجارة هو الحل، فلماذا

وضمت الولايات المتحدة الأمريكية المراقيل أمام استيراد الصلب من تسع عشرة دولة أوروبية، وذلك بارزادت من التعريفات الجمركية على وارداتها من الصلب لتصل هذه التعريفات ما بين ٢٧٪ و ٣٦٪؟

وقالت مجلة تايم في أحد أعدادها أن نظرية التجارة الحرة المقدسة تعاني إحدى نكباتها، ففي واشنطن قامت وزارة التجارة الأمريكية بفرض تعريفات جمركية باهظة لمكافحة سياسة الإغراق وتزيد نسبتها إلى ٢٧٪ و ٣٦٪ على ٣,٢ بليون دولار وتمثل قيمة منتجات الصلب المستورد من تسع عشرة دولة.

ودافعت عن ذلك بقولها أن هذه المنتجات كانت تباع بأسعار تضر بالمنتهجين الأمريكيين. ويبدو أن واشنطن تحاول أن تقول بعد قيامها بزيادة التعريفات الجمركية مرتين من قبل أن كل منتج الصلب في الخارج كانوا يتآمرون لضرب منتج الصلب الأمريكي. وقد ثارت الحكومات في أرجاء العالم على ذلك، ويقول ليون بريتان مفوض الجماعة الأوروبية للسياسة التجارية أنه من غير المقبول تماماً استغلال واردات الصلب في دول الجماعة الأوروبية وسائر الدول الأخرى ككبش فداء لمشكلات تضرب في أحصاق الولايات المتحدة.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تحمي صناعة النسيج بفرض جمارك غير عادية على وارداتها من المنسوجات.

تقول تايم: (وترفع هذه الأهام أصوات هامة في أماكن كثيرة من العالم لتصف نموذج التجارة الحرة بأنه سبب لمشكلات العالم الاقتصادية وليس حلاً لها. ففي أوائل شهر يوليو الماضي هاجم رئيس البرلمان الفرنسي - وهو من المحافظين - نظرية التجارة الحرة الدولية باعتبارها العصا التي يربط إليها الحمل الأوروبي الوديع الذي وقع ضحية لفهم منافسيه الشرسين). ونساءل قائلاً: لم نسع لفضل الحواجز التجارية من خلال الجمارك (المنظمة الدولية للتجارة) إذا كانت الولايات المتحدة واليابان تتخذان تدابير الحماية.

وردد رئيس البرلمان الفرنسي مقالته فرانسوا ميتران الذي دعا إلى فرض مزيد من الحواجز التجارية لمواجهة انخفاض الأجور في بلدان العالم الثالث خاصة المؤسسات

الصناعة الكبرى في شرق آسيا، وحتى رجل الصناعة الرأسمالي المتحمس الفرنسي البريطاني السير جيمس جولد سميت، ليقول أن النتيجة الرئيسية لحرية التجارة هي إفقار العالم الصناعي وزعزعة استقراره، في نفس الوقت الذي تفرس فيه العالم الثالث بقسوة من خلال السياسة الاستغلالية للأجور وشروط العمل، وربما تعد ضرورة تغيير التجارة في واشنطن أكثر تأثيراً من الاتحاد الأوربي المشكك فبدلاً من الخطب الرنانة من حرية التجارة في عصر ريجان وبوش يتحدث المسئولون في إدارة كلبتون من محارة صادلة وتبادل للامتيازات مع التعامل مع المنافسين وتقدم الولايات المتحدة بمطالب جامحة لإجراء إصلاحات في كل قطاع على حدة في قطاعات الصناعة اليابانية لمواجهة الفائض التجاري المستمر لليابان

يقول جيمس دويهنس سفير الولايات المتحدة السابق لدى الجماعة الأوربية (إن المشكلة الأساسية في التجارة الحرة هي أن جميع الدول تكسب لكن الجميع لا يكسبون، فالشركات تتعرض للإفلاس وبعض الناس يفقدون وظائفهم حتى مع ازدهار ثراء الدولة نفسها).

في نفس الوقت تلجأ دول العالم الثالث والكتلة الشيوعية السابقة إلى خيار التجارة الحرة. ليقول ماري ماغسترو أحد الاقتصاديين العاملين في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في جاكربنا: (إننا لانستطيع أن نقدم الكثير للتأثير على القوى العظمى لكننا نشعر بقلق بالغ لأننا لن نستطيع الوصول إلى أسواقهم).

يقول أحد كبار المسئولين التجاريين اليابانيين: (قد تكون هذه السنة الأولى التي تشكك خلالها في نتيجة التجارة الحرة وأهميتها وحتى الآن كانت قيمتها وأهميتها من الأمور المسلم بها لقد كانت مثل الإلهيل).

هذا إذن رأى بعض الاقتصاديين والمسئولين من تحرير التجارة الخارجية، فواضح أنها إذا كانت سبباً في سرعة التنمية والرخاء التي شملت أمريكا واليابان والدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنها ليست كل الأسباب ومحاولة وضع كل هذه النتائج على صائق تحرير التجارة الخارجية وحدها محاولة للوى الحقائق ولحميل بعض الأمور أكثر مما تحتمل. النقطة الثانية والهامة جداً في نفس الوقت هي أن الدول

الكبرى تقوم بفرض الحماية لبعض صناعاتها لدى مواجهة نفس هذه الصناعات الواردة من دول أخرى إليها والنقطة الثالثة أنه إذا كانت الدول الكبرى تضع حداً للمنافسة فهل تستطيع الدول الصغرى أن تدخل أسواق الدول الكبرى على قدم المساواة؟ إذن فما هي الموانع التي يمكن أن تعود على الاقتصاد المصرى من تحرير التجارة الخارجية؟

لقد تحدثنا عن ذلك من قبل وكانت القرارات المتخذة لم تصدر بعد، ولكننا لم نعرفها ونتوقعها ولم يكن ذلك نوعاً من التنبؤ أو رجماً بالغيب، ولكن قواعد اللعبة معروفة وأصبحت في متناول أى إنسان مهما حاولت بعض الحكومات ومنها حكومتنا أن تحيط المسألة بغموض مقصود وظهرت إذن التعريفات الحمركية الجديدة، ورفع الحظر عن ٤٤ سلعة وبقيت سلع قليلة في دائرة الحماية لقد تحدثت بعض الصحف وتناولت بعض الأقلام ما حدث بشيء من التخوف ولكن شيء كبير من الترحيب، بل لقد زادت بعض الصحف فوصفت فتح الباب أمام الاستيراد بأنه في مصلحة المستهلك. ونسأل ببساطة: أى مستهلك في مصلحته فتح كل هذه النوائد على مصاربعها؟ وهل الأغلبية هي التي تبحث عن السيارة أو عن الثلاجة المستوردة أم التي تنتظر استيراد خمسين صنفاً من الجبن أو غير الجبن من السلع الغذائية؟

إذا كانت حصيلة الضرائب الكلية قد زادت فهذا تخفيف من أعباء الميزانية دون شك ولكن في مقابل ماذا؟ ماهو الثمن الذي سوف تدفعه في مقابل زيادة حصيلة الضرائب؟ إنها صناعات وطنية.

لقد بدأ تطبيق السياسة الجديدة في التجارة وظهرت نتائج سريعة لهذه السياسة، وكلها تشير إلى أننا سیر في طريق محفوف بالمخاطر، سوف نتوقف صناعات مصرية كثيرة وسوف تزيد البطالة وسوف نفق بعد فوات الأوان لتندم على ما فعلناه، ولكن كيف سيكون ذلك؟

■ في خدمة إسرائيل:

نم المراد من رب العباد ووقعت اتفاقية الجات في مدينة مراكش المغربية وتحول الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، اشتركت في التوقيع وفود ١٢٤ دولة من دول

المعالم وقعت على ٢٨ وثيقة تبلغ صفحاتها ٢٢ ألف صفحة ويبلغ وزنها ١٧٥ كيلو جراما. وربما ذلك يفسر كثرة عدد أعضاء الوفود إلى المؤتمر، فقد وصل عدد الوفد الياباني إلى ٧٢ عضوا والهدف كما هو واضح اشترك أعضاء الوفود في حمل هذه الأوراق الثقيلة وخاصة أن الإخوة من اليابان نصار القامة نحيلو الأجسام المهم أن الوثائق التي وقعت في ختام المؤتمر وبعد أن تحدث مندوبو ١٠١ دولة فاز كل منهم بخمس دقائق هذا قطبي المؤتمر وهما صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب وصاحب العظمة نائب الرئيس الأمريكي آل جور، فقد تحدث كل منهما كما يشاء، ونعود للوثائق التي وقعتها الوفود فنقول أنها تضم:

- الاتفاق المتعلق بـ «إنشاء المنظمة العالمية للتجارة»

- الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية والتجارة لسنة ١٩٩٤، ويضم الاتفاق سبعة نصوص تتعلق بتأويل وتفسير بنود الاتفاقية العامة.

- برونوكول مراكش الملحق بالاتفاقية العامة لسنة ١٩٩٤

ويشكون البرونوكول من خمس فقرات حول قواعد ومبادئ تبادل المنتجات الزراعية وهي مبدأ الدولة الأكثر رعاية والإجراءات غير التعريفية والتعويضات على الصادرات إضافة لعدد من الإجراءات المتعلقة بإعادة ظروف تطور اقتصاديات الدول النامية.

- الاتفاق المتعلق بالفلاحة ويشمل مجالات ولوج الأسواق وإجراءات الحماية الداخلية وقيمة التعويضات على الصادرات.

- الاتفاق المتعلق بالإجراءات الصحية.

- قرار يتعلق بإجراءات خاصة حول الانعكاسات السلبية المتوقعة من جراء تطبيق برنامج التقويم الهيكلي للاقتصاد بالنسبة للدول النامية المستوردة للمواد الغذائية.

- الاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملابس.

- الاتفاق المتعلق بالحواجز الإجرائية والفنية أمام التجارة.

- اتفاق حول الإجراءات المتصلة بالاستثمارات والتجارة.

- الاتفاق المتعلق بإجراءات عدم إحراق الأسواق والاحتكار.

- اتفاق حول تحديد فهم التعريفات الجمركية.
- اتفاق حول المراقبة قبل إرسال السلع للخارج.
- اتفاق حول قواعد الاتصال بالتعريفات وفق برنامج طويل الامد.
- اتفاق حول التعويضات والإجراءات التعويضية.
- الاتفاق المتعلق بحماية بعض القطاعات أو جزء من الإنتاج الوطنى الذى يمكن أن يكون مهددا بزيادات غير متوقعة فى الواردات ويمكن أن تلحق به آثار خطيرة.
- الاتفاق المتعلق بالتجارة فى قطاع الخدمات.
- الاتفاق المتعلق بالحقوق المترتبة على الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة.
- مذكرة اتفاق حول قواعد وإجراءات فض النزاعات التجارية.
- اتفاق حول إثبات معالجة السياسات التجارية.
- قرار حول الملاءمة والانسجام فى السياسات التجارية على مستوى عالمى إلى أقصى قدر ممكن.
- الاتفاق النهائى المتضمن للقرار الوزارى والمتعلق بالإجراءات المنظمة لعملية ولوج الأسواق.

وهكذا تحولت منظمة الجات التى أنشئت كهيئة مؤقتة عام ١٩٤٧ إلى مؤسسة مراقبة دائمة تسمى منظمة التجارة العالمية، وأصبحت تتساوى فى وضعها مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تشكل إدارة اقتصادية للعالم. ويمكن القول الآن أن النظام العالمى الجديد قد اكتمل تشكيله. وفى المجال السياسى هناك زعامة واحدة تقود العالم إلى ما تريد حسب مصالحها وأهدافها ويتم قراراتها جميعها باسم الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وفى مجال الاقتصاد هناك المؤسسات الثلاث: الصندوق والبنك الدوليان ثم منظمة التجارة العالمية التى تعمل جميعها فى خدمة الاقتصاد الأمريكى ومن ينبع هذا الاقتصاد من الأغنياء على حساب الفقراء، على حساب حياتهم وعلى حساب

يحولهم إلى أدوات في خدمة الولايات المتحدة واقتصادها وسياساتها ومن يلحق بها
من الاتباع.

لنا أن حفل الختام كان به قلبا الحفل الذي دشن استيلاء الولايات المتحدة على
القيادة الاقتصادية للعالم كان نائب الرئيس الأمريكي آل جور الذي التقى كلمة، ولم
يكن غريباً ولا مستبعداً أن نائب الرئيس الأمريكي يتحدث في مؤتمر عالمي وفي وجود
وفود من ١٢١ دولة وأن تكون المادة الرئيسية في حديثه إسرائيل وأن يطالب برفع
المقاطعة العربية ضد إسرائيل هذا هو الموضوع الرئيسي الذي جاء من أجله آل جور
والذي دعاه لكي يكون لحجم هذا الحفل الأمريكي الكبير، لتدشينه قيادة أمريكا فوق
الأرض العربية. لم ينس آل جور أيضاً أن يتحدث عن حقوق الإنسان التي أرادت
أمريكا أن تفرضها على الاتفاقية حتى يمكن لها التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة
ترى التدخل في شئونها وأن تفرض حماية ضد إنتاجها بدعوى أن أجور العمال لا
تناسب مع ما يجب أن تكون عليه حقوق الإنسان

كان رئيس الوفد الإسرائيلي في المؤتمر وزير الصناعة والتجارة مباحريش الذي
قال أمام المؤتمر أن إسرائيل شرعت في وضع أسس سياسية اقتصادية جديدة وواقعية
مع جيرانها في منطقة الشرق الأوسط عقب توقيع اتفاق واشنطن، وأشار إلى أن
إسرائيل ترغب في أن تجد نهجيات كاملة وحقيقية في معظم الأسواق، وعبر عن
اعتقاده أن المقاطعة الاقتصادية أدت إلى معاملة غير لائقة معها، وقال أن المقاطعة
الاقتصادية لا تتلاءم مع مفهوم حرية التجارة الذي يناقش في مؤتمر مراكش وأن
معارضته تصبح أمراً موضوعياً خاصة بالنسبة للأطراف التي ترغب في توسيع حجم
المبادلات التجارية مع إسرائيل.

هكذا أرادت إسرائيل ومعها أمريكا أن تستغل الجات للضغط على الدول العربية
لرفع المقاطعة.

إن إسرائيل طرحت خلال مفاوضات أوروغواي قضية المقاطعة العربية، وصنفتها
على أنها تدخل في ميدان الإجراءات الحمائية التي تأسست "الجات" لرفعها. وأضاف

إن الحججة الإسرائيلية في ذلك الوقت تعتمد على أن أحد مبادئ (الجات) يفضي بالتحفظ ضد كل سياسة احتكارية في مجال التجارة الخارجية، وتظل التجارة حرة في جميع الأسواق الدولية وأنها تنبئ من جهة أخرى على الدعوة الإسرائيلية للدول العربية بإنشاء سوق شرق أوسطية تناس التكتلات الدولية الأخرى في العالم وهكذا تناس إسرائيل والذين يقفون معها المدوان على الأرض العربية والاستيلاء عليها بالقوة، تناس هذه الدول أن إسرائيل ما زالت تحتل أرضاً عربية إسرائيل تناس أنها تصنع المفاعلات الذرية وأنها لم توقع حتى الآن على اتفاقية حظر الأسلحة النووية.

كل هذا تناسه أمريكا ويعلن كليتون أنه ضمن الحقوق العسكرية لإسرائيل على جيرانها العرب وعلى العرب، بعد كل هذا أن يركعوا ويسلموا وأن يرفعوا المقاطعة عن إسرائيل، لأن اتفاقية الجات تنص على حرية التجارة العالمية. هذا حدث في الجلسات أما أثناء مفاوضات الجات فقد طلب رئيس الوفد الأمريكي المفاوض من اللجنة المركزية للتجارة فرض عقوبات على الدول العربية التي تلتزم المقاطعة، لأن ذلك في نظرهم يضر بالشركات التي يمتنع عليها الالتزام بأحكام المقاطعة حسب القانون الأمريكي.

إن إسرائيل والدول والولايات المتحدة تصف هذه المقاطعة بكونها ممارسات حمائية تناقض التنمية الإقليمية المنشودة في الشرق الأوسط وأعطى مثلاً وهو التهديد الأمريكي للأردن بإيقاف الاستثمارات الأمريكية الجديدة ما لم ترفع المقاطعة وأن إسرائيل ستضع العراقيل أمام الصادرات الأردنية إلى مناطق الحكم الذاتي مستقبلاً.

إن البرلمان الأوروبي اتخذ بدوره أخيراً قراراً يدعو إلى إلغاء المقاطعة غير المباشرة وأنه يجري الآن دراسة القوانين التي تحرم العمل بالمقاطعة غير المباشرة في دول الاتحاد.

إن الجامعة العربية في اجتماع وزراء الخارجية العرب، قررت التمسك بها ولم

تقرر أى شىء يعتبر تخفيفاً من أحكامها، رغم أن طرح الموضوع على الاجتماع تم بناء على طلب رون براون وزير التجارة الأمريكى إلى الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد، ولم ينشأ عن طلب رسمى تقدمت به دولة عربية معينة. حقيقة أن هناك بعض الدول العربية أصبحت مهياة لقبول رفع المقاطعة غير المباشرة والإبقاء على المقاطعة المباشرة مع إسرائيل إلى حين التوصل إلى اتفاقيات سلام تؤكد إمكانية التعاون المشترك والانفتاح الاقتصادى بين دول لم تعد بينها عداوة تاريخية كما شدد على هذا الموقف العربى، وأنصور أنه سبطل على حاله حتى تقدم إسرائيل فى طريق السلام. هذا جانب من جوانب 'الجات' أرادت الولايات المتحدة وأحواتها استغلاله وفى مقدمة هؤلاء الأخوان 'إسرائيل'.

سعد الدين وهبة

المحتوى

٧	[١] مجتمع النكاياء، اقتصاد السوء بين التحرير والتدمير
٨	■ اقتصاد السوء
١٢	■ التسليك والتشكيك
١٩	■ مجتمع النكاياء
٢٤	■ العمالة
٢٩	■ فإن كنت مأكولا فكن أنت آكلي
٣٨	■ من بشري القطاع العام؟
٤٨	■ وعلى المتضرر أن يلجأ للقضاء والقدر
٥٢	■ التحرير والتدمير
٥٧	■ بين عاطف صدقي وكمال الجيزوري
٦٦	■ روثة الصندوق
٧٥	[٢] بين الفقراء والأغنياء: الباشاوات والفهلوة والعنف في الزمن الرديء
٧٦	■ باشاوات الزمن الرديء
٨٢	■ المخصصة والفهلوة
٨٨	■ إنقار مصر
٩٥	■ الفقر والعنف
٩٩	■ البطالة والعنف
١٠٣	■ العشوائيات والعنف
١١٥	[٣] الكلاب المسعورة: كيف تتعامل أمريكا مع مصر؟

١١٦	■ رلية أمربكة
١٢٢	■ خيال المآه
١٢٦	■ خيال المآه مرة أخرى
١٣١	■ معونة سواد العيون
١٣٦	■ القمصان المصرية
١٤٣	■ [١] صندوق النقد الدولي: علاقة سرية غير شرعية مع مصر
١٤٤	■ الانسلام أو الكارثة
١٤٩	■ قتل الفقراء
١٥٤	■ صندوق الدين
١٦١	■ صورة وردية
١٦٤	■ نهب مصر
١٦٨	■ هذا الاتفاق
١٧٦	■ رأس المكسك الطائر
١٨٠	■ بفر أوربا
١٨٦	■ بين الأغنياء والفقراء
١٩٠	■ في خدمة إسرائيل

الذهب الثالث لمصر

هذا الكتاب يتناول ما يجرى الآن في مصر لمحاولة علاج الإقتصاد المصرى طبقا لروشتة البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ونصائح الولايات المتحدة الأمريكية، هى التى تسببت فى كل ما يجرى الآن على الساحة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية فى مصر، وقد دخلت إلى قاموس الألفاظ العربية كلمات كثيرة مثل التاهيل الهيكلى وتحرير الإقتصاد وتوسيع قاعدة الملكة وإزالة العقبات من طريق الإنطلاق.. وهذه الكلمات هى أكبر عملية تزييف وتزوير هدفتها الشعب المصرى الذى تنهب ثروته أمام ناظره دون أن يملك حتى حق المعرفة.. بكم.. ولمن.. وأين تذهب الحسيبة..؟ وقبل هذا وذلك من الذى حدد سعر البيع..؟ إن ما يجرى الآن يجرى فى سرية مريبة.. المؤسسات الدولية تضغط للإسراع فى الخصخصة وفى بيع القطاع العام.. وكل يوم نسمع عن شركة قد بيعت لمن.. لا نعرف.. ويوم نعرف سيكون كل هؤلاء قد ذهبوا إلى زاوية النسيان، اغتنى من أراد وتضخمتم ثروات من استطاع وسيبقى الشعب المصرى محملاً بإقتصاد فى يد جلاديه من المستعمرين القدامى والمستعمرين الجدد.

كان النهب الأول لمصر فى عهد إسماعيل وبقيادة دولتى الاستعمار القديم بريطانيا وفرنسا.. وكان النهب الثانى تحت اسم الإنفتاح وإبطاله مجموعة السماسرة والأفاقين والفاستدين من مختلف الجنسيات تساعدهم مجموعة من الفاستدين المصريين.. والذى يجرى الآن هو النهب الثالث الذى تقوم به ولأول مرة فى التاريخ الحكومة المصرية.. وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا..

سعد الدين وهبة

د. إ. الخيال - القاهرة